مجلة دار النيابة

فصلية وثائقية دراسية تعنى بتاريخ المغرب

السنة الثالثة
العدد الحادي عشر
صيف 1986

الثمن : 15 درهما

مَجلة دار النيابة

فصلية وثائقية دراسية تعنى بتاريخ المغرب

- المدير المسؤول : د. عبد العزيز التمسماني خلوق
- رئيس التحرير : محمد الأمين البزاز

- رقم الايداع القانوني : 1983/68
- رقم ايداع التصريح : 1983/5
- طبع من هذا العدد : 1.000

عنوان المراسلة : مجلة دار النيابة ص. ب. : 2030 ـ المصلى ـ طنجة

Revue DAR AL-NIABA B.P. 2030 M'sallah - TANGER

« المطابع المغربية والدولية »

المحتوى

افتتاحية

دراسات في تاريخ المغرب

للدكتور جرمان عياش

صدرت حديثا الطبعة الأولى باللغة العربية لكتاب الدكتور جرمان عياش : دراسات في تاريخ المغرب (ترجمة **محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق**) . وننشر فيما يلي النص الكامل للمقدمة التي لسهل بها المؤلف هذا الكتاب الهام .

ان الدراسات التي جمعت في هذا الكتاب والتي لم تنشر منها لحد الآن الا واحدة ، وهي آخرها ، قد كتبت في تواريخ متباعدة امتدت مدى عشرين سنة . وهي تعالج مواضيع مختلفة من التاريخ المغربي ، من شؤون مالية ، وعملة ، ونظم ، وسياسة ، وافكار وآراء ، وعلاقات خارجية . أما الفنون التي تندرج ضمنها ، فهي متعارضة احيانا : فبعضها عبارة عن مونغرافيات محددة بدقة ، ومدروسة بالتفصيل دراسة معمقة : والبعض الآخر هو بالعكس من ذلك نظرات شمولية ترتسم فيها رؤية تركيبية . بيد انه توجد بينها جميعا وحدة فكرية .

حالما نريد استجلاء التاريخ المغربي على حقيقته ، الا ويواجهنا مشكل كبير بقي مطروحا الى يومنا . فبين القرنين 11 و 13 ، وعندما بدأت اوربا تخرج من دياجير الليل الذي خيم عليها على اثر سقوط روما ، كان المغرب يبدو مهدا لامبراطورية يخيل انه قدر لعظمتها واشراقتها البقاء في الواجهة الأمامية من الرقي . بيد انه اذا استطاع ان يوهم بالمحافظة على ازدهار نسبي لمدة زمنية اخرى ، فانه لم يصبح متخلفا عن اوربا فحسب في فجر القرن 15 ، بل وكذلك على وشك الوقوع تحت سيطرة الدول الأوربية ، أو حتى التعرض للابادة على يدها . فكيف امكن وقوع هذا التحول ؟

ولكن وعلى العكس من ذلك ، اذا كان هذا التحول قد وقع الى حد ان الأوربيين لم يعودوا ينظرون الى المغرب في بداية هذا القرن الا بازدراء وسخرية ، فاننا سنجد انفسنا حينئذ امام مشكل جديد . ذلك ان هذا البلد المنهوك القوة ، والمتأخر ، قد تغلب في نهاية المطاف على المحاولات المتكررة التي بذلتها الدول المسيحية خلال عدة قرون للسيطرة عليه ، كما انه نجا نهائيا من سيطرة الأتراك المفروضة على الامبراطورية الاسلامية القديمة . وتجاه الامبريالية اخيرا ، فانه كان من تلك البلدان التي قاومت أطول مقاومة وأكثرها استماتة ، بحيث انه عندما تم الاعلان عن الحماية سنة 1912 ، كان العالم كله تقريبا قد خضع مسبقا للقوى

الاستعمارية . من جهة أخرى ، فاننا نعرف كم عانى الاسبان والفرنسيون في سبيل القضاء على مقاومة لم تتوقف على ساحة القتال سنة 1934 ، الا لتستانف في الحين على الصعيد السياسي . فكيف يمكن التوفيق بين الانحطاط المذكور أعلاه ، وهذه الارادة التي لا تقهـر ؟

يتوجب علينا القول بأن المؤرخين لم يعطوا بالأمس أي جواب على هذه الأسئلة ، كما أنهم لم يقوموا - وهذا ما يحق لنا أن نؤاخذهم عليه - حتى بالتفكير في طرحهـا .

ولكن من هؤلاء المؤرخون ؟ انهم لم يكونوا مغاربة لسبب بسيط هو أن التاريخ كعلم - ونقول التاريخ لا التاريخ - لم يكن قد رأى النور بعد في حالة الركود الحقيقي الذي كان مخيماً على البلاد منذ مدة طويلة . وبالتالي ، فقد كانوا اجانب . ولكنهم ليسوا من عامة الأجانب ، بل من الأوروبيين ، وفي عصر كانت فيه الدول الأوروبية بالذات تتنافس فيما بينها من أجل السيطرة على المغرب ، أو فيما بعد عندما تمكنت دولتان منها من اخضاعه لسيطرتهما . ان هذا ما كان لا يعمل على توفير المناخ المناسب أمام دراسة موضوعيـة .

وفعلا ، وعلى الرغم من العطاء الذي لا جدال فيه ، ذلك العطاء الذي يدين به المغرب عموماً لأمثال هؤلاء المؤرخين ، فانه لا يمكننا ان ننكر ان الأهمية التي أولاها هؤلاء الباحثون للتاريخ المغربي كانت في خدمة المصالح المادية للغازي ، بحيث انهم في البدء شقوا الطريق أمام الغزو ، ثم سعوا جادين الى تبريـر بقائه بعدما أصبح سارى المفعـول .

وهذا ما يفسر أولا كيف انهم وظفوا منهاجا متسرعاً وشاذا من الناحيـة العلمية ، يعتمد أساسا على ترجمة التواريخ الاخبارية أو على الشهادات ، مع الضرب عرض الحائط ، وبشكل سافر ، بالمصادر الأصيلة لتاريخ البلاد ، ونعني بها الوثائق وعلم الآثار . وهذا ما يفسر ثانيا كيف أنهم بنوا نظريات مدهشة على قاعدة غير مامونة الجوانب ، تلك النظريات التي تدعي بأنها قادرة على تسليط الأضواء بكلمتين او ثلاث كلمات على قرون أو آلاف السنين من التاريخ المغربي ، ولقد كانت هذه النظريات في الواقع تخفي المشاكل الحقيقية وبخاصة السؤالين المطروحين أعلاه : كيف تم التحول الكبير الذي جعل المغرب المزدهر والمتفتح يسقط فريسة في متناول يد الأوروبيين ؟ وكيف كانت هذه الفريسة ، التي قدر لها على ما يبدو أن تصبح وزيعة في المستقبل القريب ، قادرة على مواجهة حصار دام 500 سنة ، لكي لا تستسلم الا في القرن العشرين ، ولتنهض حينا من كبوتها ؟

انها لروح مخالفة تماماً تلك التي تنطلق منها الدراسات التي سنطلع عليها بعد حين . وقد جاءت بناء علىتصورنا بأن التاريخ المغربي هو أولا ، وفي حد ذاته ، تاريخ يتسم بالخصوصية بما فيه الكفاية ليكون جديراً بأن يماط عنه اللثام ويفهم في مجموع مراحله وفي مختلف جوانبه . وبأنه ، بالاضافة الى ذلك ، يحتل مكانة كافية في التاريخ العام بشكل يجعله جديراً بان يقيم تقييما دقيقا . ومن ثم ضرورة فحصه فحصاً أقل اندفاعاً ، وأكثر صبراً ، بل وبهمة لا تفتر ،

وذلك انطلاقا من الأرضية الجدباء التي تشكلها مادة الوثائق . انه ميدان مغمور كان لابد من ارتياده ثم الشروع في استجلائه املا منا ، بالنظر الى بطء المنهاج الذي ما يزال في بدايته ، في أن يقبل ذوو النجدة من الباحثين اقبالا متزايدا . وهو أمل لا يمكن الا وان يتحقق بعدما استرد المغرب استقلاله . تماماً كالأمل المعقود في ان تبذل نفس الجهود في الميدان المتقارب الذي يشكله علم الآثار .

وكما كان متوقعا ، فان النتائج لم تكن لمدة طويلة سوى جزئية . مع ذلك ، فقد تميزت بالمتانة والحداثة ، وهي ميزة عظيمة مكنت من سد بعض الفراغ ومن زعزعة بعض الأفكار الجاهزة . ثم مكنت في مرحلة ثانية من تحقيق اكتشافين لهما قيمة علمة . اما الأول منهما فهو انه لا يمكن فهم أي جانب من جوانب التاريخ المغربي فهما دقيقا ما دمنا ننظر اليه منعزلا ودون ان ناخذ بعين الاعتبار مجاورة الغرب الأوربي وضغوطه وعداءه . وهذا لا يعني أن دراسة العلاقات الأوربية المغربية عمل لم ينجز بعد . أن هذا النوع من الأبحاث موجود . الا اننا لا نجد فيه اية محاولة لتقييم كل اتجاهات وأبعاد أثر النشاط العسكري والاقتصادي الأوربي في الحياة المغربية . مع ان هذا الأثر المتراكم منذ قرون قد غمر فجأة الكيان الاجتماعي والسياسي بعد 1930 ، محدثا فيه تغييرا جذرياً . فمن شأن التحليل الذي ينجز بدون مراعاة هذا العنصر الحاسم ان يقود في كثير من الحالات الى نتائج غريبة جداً .

اما الاكتشاف الثاني ، فيرتبط اولا بالطبيعة الحقيقية لذلك الشعور الذي كان من القوة منذ القرن الخامس عشر كعنصر التحام بين المغاربة بحيث جعلهم قادرين على الوقوف قاطبة وبشكل فعال ضد المخططات الأوربية . وهذا الشعور الذي تفطن كثير من الباحثين الى وجوده ، ولكنهم عملوا على تقليصه الى مجرد طابعه الديني ، بالنظر الى الصبغة التي يتظاهر بها ، هذا الشعور كان في مضمونه هو ذلك الشعور الذي ننعته بـ « الوطني » والذي يلعب اليوم دورا جليلا في التاريخ .

ويرتبط الاكتشاف بعد ذلك بكون الشعور المذكور ، بدلا من أن يعتريه الضعف أو يتلاشى ، بقي على حاله ، جلياً ، فعالا ، جياشا ، الى ان بدأ هذا القرن العشرون حيث دق الناقوس بزوال استقلال المغرب ، وحيث كانت جميع بنى البلاد اما منهارة او في طريق الانهيار . لقد اصطلح المؤرخون على ارجاع ميلاد حركة قومية في المغرب ، تلك التي دعيت « وطنية » ، الى سنة 1930 لا غير . ونحن لا نجادل في أن مثل هذا التحديد يستجيب لجانب من الواقع ، نظراً لأن منظمة جديدة كانت بالفعل قد تاسست يومئذ من اجل الكفاح الوطني . الا أن الخطا يكمن في الايهام بأن مثل هذا الكفاح الوطني كان منعدماً فيما مضى . وهذا هو الانطباع الذي يتاكد عندما يضطر البعض الى تسجيل الفورات الشعبية ، مثل مسيرة الهيبة في الجنوب ، أو ثورة الريف في الشمال فيدرجها حينا ضمن مرحلة « الوطنية البدائية » مع كل الازدراء الذي تترجمه العبارة . وبما أن دورنا كمؤرخ لا يقوم على وضع قائمة للجوائز ، وانما على بناء الحقائق وادراك الترابط الموجود بينها ، فاننا نقول بكل بساطة بانه لا يمكن أن نتوصل الى فهم حقيقي

وما في نوايا المصلحين سوى القضا
على كل حد كان عنهم يحرم
وان أبرزوا ما في الزوايا ولو بما
يذيب الحصا قالوا لهذا خلقتم
وان أنست منهم هداة ركابنا
دخيلا على الأحكام قالوا خرجتم
وان نوقشوا فيما يدار بزعمهم
أجابوا ببرء غاية القصد منهم
وان صاح ديك العجم في حي عربنا
على عادة صاحوا قتلتم ذبحتم
وان قام للاصلاح في القوم قيم
من العرب قالوا للتعصب قمتم
عجبت ولكن من تجاهل عارف
ومن غفلة منها أراكم أخذتم
وما ينبغي للمصلحين ارتكاب ما
يخالف حكم العدل فينا وفيهم
أما علموا أن الليالي حبالى من
قران القضا والوقت جون مظلم
فكونوا بني العباس من آل هاشم
تغاروا على الأطغان مهما صنعتم
وصونوا سبيل الهدى من كل ريبة
فلا خير فيمن لا يصون وهم هم
ولا خير فيمن لا يقيم على الهدى
ويرضى بما لا يرضاه التقدم

من البديهي أن هاته الأبيات ليست لشاعر حقيقي . فهي لا تخلو من ركاكة ومن غموض ومن اقحام لفظي ومعنوي . ولكنها تضعنا في الجو السياسي والفكري الذي كان يعيش فيه الحاج علي زنيبر منذ تسعين سنة بالضبط . فهو يردد فيها فكرة الاصلاح التي كانت مطروحة بحدة في ذلك الوقت الذي كانت فيه مصر قد قطعت مراحل من التطور منذ عهد محمد علي باشا . وكانت المرحلة الأخيرة خصبة بالأحداث المختلفة اذ شاهدت الاحتلال الانجليزي والثورة العرابية التي جاءت لتعبر عن انتفاضة الشعب المصري ، وظهور زعماء فكريين وروحيين وسياسيين من أمثال الشاعر البارودي وعبد الله نديم وجمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده . فالناظم يطرح في أبياته عدداً من الأفكار التي كانت رائجة في المجتمع المصري آنذاك ، فيلح على اقامة العدل وينتقد تصرفات المستعمر الدخيل ويدعو الى السير في طريق التقدم . ويدعو مخاطبه الى الحيطة والحذر .

ومن قصيدة أخرى في تهنئة الخديوي عباس حلمي ، نقتطف هاته الآبيات ، وهي مؤرخة بسنة 1320 :

وما اليسر الا أن ائتمنا على الهدى
ليوثا ، وهل بعد الكواسر من صقر
ولو قيل في العيدين عز نيلنا
لقلت بعباس الملوك سما الفخر
وهل عبده المفضال أفتى بعزنا
وجاس خلال الدين في الطي والنشر
فان قيل جاس الدور من كل حكمة
فكيف يسمى العبد من بعد بالحر
نعم عبد أهل العلم أسمى مقيد
لدى الحر في الأملاك بالشمس والبدر

أبيات ، على ما فيها من غموض ، تضعنا في جو مصر عند بداية هذا القرن ، اذ تشير الى علمين بارزين في هاته الآونة : الخديوي **عباس باشا حلمي** الذي تولى العرش المصرى سنة 1892 وعرف بتعاطفه مع رجال الاصلاح والوطنية في مصر . يقول عنه معاصره جرجي زيدان : « ويمتاز عصره عن عصور سائر أسلافه بنهضة الأقلام واتساع نطاق الصحافة واطلاق حرية المطبوعات وتكاثر المطابع والجرائد والمجلات والمكاتب وسائر عوامل النهضة العلمية . وهو أوسع الخديويين اطلاعاً على أسباب المدينة الحديثة لأنه تثقف في مدارس أوربا مع كثرة أسفاره اليها والى الأستانة » . ومن المعلوم أن الانجليز لم يرضوا عن هذا الخديوي ، اذ خلعوه من العرش في سنة 1914 وأحلوا محله حسين كامل بلقب سلطان وأعلنوا مصر حماية بريطانية . وأما العلم الثاني المشار اليه في الأبيات المذكورة ، **فهو محمد عبده** الذي حسب تعبير الحاج علي « **أفتى بعز المسلمين** » . مشيراً بذلك الى سلفية الشيخ التي تقول بأن الاسلام بريء مما أصاب المسلمين من ضعف وتدهور وأنه حامل على الدوام لمشعل التقدم والحضارة ، فنتبين من كل ذلك أن الحاج علي كان متقدماً على جيله من المغاربة من حيث مستوى الوعي والتفكير .

لكن هنالك ملاحظة أخرى لابد من ايرادها ، نظراً لأهميتها . وتتعلق بالاختيار السياسي الذي انساق اليه الحاج علي . انه في بلاد غربة ويحتاج الى عطف السلطات القائمة والتي كانت تسير حتماً في ركاب السياسة الانجليزية . فلا اقل من أن يلتزم الصمت ويجتنب الاتصال مع خصوم الانجليز حتى يطيب له المقام بأرض الكنانة . لكنه فضل أن يكون فضولياً وينضم فكرياً وروحياً الى جانب خصوم

الاستعمار . ولا شك أنه ضيع في ذلك مصالحه وتجارته ، اذ تتفق كل الروايات على أنه عاد فقيراً من مصر ، واحتاج الى من يأخذ بيده عند عودته الى المغرب . وانضمام المغاربة الى صفوف الوطنيين المناهضين للاحتلال الأجنبي في مصر وغيرها أمر وارد في التاريخ ، اذ نجد لذلك حالا مشابهة في عهد غزو بونابرت لمصر وأحوالا مماثلة عند قيام المهدي في السودان . واستمرار تلك الظاهرة جدير بأن يستلفت نظر الباحث .

لكن الحاج علي ، في غيبته الطويلة ، لم ينس بأنه مغربي . فنجده يخاطب أميراً مغربياً عرج على مصر لزيارة آل البيت بالقاهرة سنة 1318 .
ومطلع الموشح هو :

سل أمير الشعب عن ليث الحما
فهو أدرى بالعرين الأقدس
من اذا اسود الدجا وابتسما
أشرقت شمس الضحى في الغلس
من اذا اشتد وطيس في الورى
درأ الهيجا ببرد وسلام
واذا ما اعتلى أمر النظرا
كان أدوى الناس في خمد الكلام
واذا الخلف بسيل قد جرى
خاضه بالحزم حفظاً للنظام

فهو في هذا المطلع يشير الى السلطان المولى عبد العزيز الذي ينعته بليث الحما ويعبر عن الآمال المعلقة عليه في حفظ النظام وعلاج المنافسات الطارئة . انه كغيره من المغاربة آنذاك أي في مستهل القرن ، كان يعلق أملا كبيراً على السلطان وينتظر منه أشياء كثيرة في سبيل انقاذ البلاد وبعد مقاطع في مدح السلطان والاشارة الى الأمين التازي يقول :

هل سلا قلبي «سلا» يوم اللقا
وبعبد للسلام الشوق زاد
من له أعلى مقام وتقى
ومزايا الرشد في نهج الرشاد
لم يزل في عز مجد وارتقا
قد تولى الشأن في أمر العباد
فاز من روض حماهم يمما
واجتنى ورد المنى عن نرجس
وبفيء الحي شوقاً جيما
وعلا عرش العمر بالأخمس

خبروني هل درى ما قد جرى
من رعاع ساقهم سوط الضلال

فنراه يشير في الأخير الى الفتن التي بدأت تكدر عهد المولى عبد العزيز ، وبخاصة في الناحية الشرقية من المغرب ، وهذا الموضوع عالجه بتوسع في قصيدة طويلة عنونها « انتهاض همم العشائر لقطع دابر الغادر الثائر .. »وهي تربو على ثمانين بيتاً . يستهلها بقوله :

ستتحفك الأيام يا على القدر
بما ترتجيه الدهر من ليلة القدر
وتحظى بوصل الواصلين ذوي التقى
وقادة عصر الفضل والعلم والذكر

مرة أخرى ، يعبر في هذين البيتين عن أمل المغاربة في السلطان الشاب الذي ينتظرون منه أن يتحلى بالعلم والفضل والتقوى وأن يكون علماً بين قادة العصر ، ويسير في مدحه الى أن يتعرض لموضوع الفوضى والفتنة التي بدأت تضرب أطنابها بالمغرب فيقول :

وجرد سيف الحزم في كل حالة
تصان بها الأوطان من وصمة الغدر
وما الغدر الا من رجال نفوسهم
شربت بجبن الجهل لا بالهوى العذري
وما الجهل الا من بقايا عشيرة
تناست مزايا العلم في السهل والوعر

وبعد هاته النصيحة باستعمال السيف في حسم الداء الذي لا ينفع معه أي دواء آخر نظراً لرسوخه في روح الفرد والجماعة ، يخاطب السلطان بقوله :

فأيقظ رعاك الله يا راعي الحما
جفون حريص الذود عن ربة الخدر
وقلد أمور المسلمين خيارهم
فأنت المرجي في الشدائد والصبر
وأنت الذي يرجو الكسير شموله
بعين الرضا كي يستريح من الكسر
كفى ما يراه العين من شره العدا
وما استوطنوه بالمكايد والمكر
يجوسون دور العرب من كل بقعة
عساهم يرون الغور من كوة السبر
ونحن نيام الأعادي رجالها
على حذر بما يصور في الفكر
تجاربهم في كل مرمى طليعة
وليس لنا في البحر دارعة تجري

ولا قـوة للدفـع ان هـاجـت الـعـدا
ولا حكمـة تغنـي عـن الـزحـف والكـر

وهي أبيات كأنها تصور أحوالنا الراهنة ، أيضاً ، ثم يتحدث بعد ذلك بأبيات عن الاصلاح ، مخاطباً نفس السلطان بقوله :

ومـن لـم يكـن فـي العصـر أخبـر أهلـه
فليـس لـه حجـر المضلـع فـي الخبـر
ومـن لـم يكـن الـرعـيـة عـادلا
فكيـف يـرى منـهـا النجـد للنصـر
تجـرد جيـش النصـر مـن كـل وصـمـة
تجـرد جـرم القـوس فـي منتهـى الـدور ...
فيـا مـالكـا ليـس المـلـوك وديعـة
تـدار بـرأي العمـى مـن داخـل الحجـر
ولكـن لهـا الـرأي السـديـد فكـلـمـا
يـراه النهـي علـم المقابـلـة الجـبـر
وحكـم تأليـف القـلـوب علـى الـولا
ويمـن يحيـن السعيـد فـي المجـد والفخـر
يـرى يـا عـزيـز الملـك مـن ملـك الـولا
بسيـرسنـا التدبيـر عـن بلـج الفجـر
فـقـوم مـعـوج الادارة وارتـضـى
رجـالا لسيـر العزوجـه ذوي الكـبـر
ومـن لـم تكـن فـي السابغـات خيـولـه
فكيـف يـرى الاصـلاح غنمـا بـلا خسـر
وهـل كـان الاصـلاح غيـر عشـرة
تراعـي صريـح الديـن فيـه من الدهـر
ومـن رام اصـلاحـاً بـدون شـريعـة
فقـد جـاء بالبهـتـان والبـغـى والغـدر
فقـف لحظـة عمـا يسطـره الفـتـى
علـى صفحـات الصـدق بيـن ذوي الذكـر

فهو ، اذن ، يقف موقفاً سلفياً ـ فيطلب الاصلاح ، ولكن في اطار الشريعة . الا أنه يريد خطوات جريئة في هذا الصدد . فيدعو الى اصلاح البطانة التي تحيط بالسلطان ، والادارة التي تسهر على شؤون المواطنين . ويرى من الضروري أن يتصل السلطان برعيته ويخرج من قصره حتى يتمكن من تأليف القلوب حوله . ويلح الحاحاً على تنظيم الجيش وتمكينه من كل وسائل القوه ، سيما والبلاد كانت تواجه أخطاراً في الداخل والخارج . فيعود ، مرة أخرى ، الى الحديث عن الثائر بوحمارة ، مع الاشارة الى الشباب الذين أرادوا آنذاك مساعدة المولى عبد العزيز على الاصـلاح :

وقـدت حمـاة الشعـب فيهـم شبيبـة
علـى رد عيـد الخـارجيـن الـى النحـر
وصـون حـدود القطـر مـن كـل مـارق
وتمزيـق شمـل الملحـديـن ذوي النكـر
فـذد عن حيـاض العـرب كـل مخـالـف
وفـرق جمـوع الغـدر بالبيـض والسمـر
وخـذ بيـد الأشبـال واحفـظ عرينـهـم
فقد ضاق صدر القـوم من ضيعـة الصـدر ...
ولـو أن فـي الأوطـان ليـوث كريـهـة
لما قـام ذيب الغـدر يسـوط على القطـر ...
وعـدت وذيـب الجـاهـليـة قـد سطـا
علـى حـرم الحيـران مـن جـانب الغـور
يطـارد جيـش المـلـك عبـد خبيـصـة
ويحـتـل شـم الـراسيـات بـلا عـذر
فـان دام هـذا الجـال منـه تفـاقـمـت
خطـوب دعـاة البغـى والجـور والمكـر
وعـار علـى أبطـال جيـش عزيـزنـا
تـرد علـى الأعقـاب مـن راكـب الحمـر
فأيـن رئيـس القـوم ، أيـن ليـوثـه ؟ !
لقـد ضـل من يرضـي التقهقـر بالقـهـر .
ودعنـي فـان القـوم ليسـوا علـى الـولا
فتنتـظـم الأحـوال رغمـاً علـى النشـر

أبيات تبين أن فتنة بوحمارة كانت قد بلغت نهايتها حتى ادخلت الرعب على النفوس وبثت الشك واليأس . ولذلك ، فان الشاعـر يواصل قصيدتـه بالتوسـل :

ولكـن زويـداً يـا عـزيـز ملـوكـنـا
فان لطيـف الصنـع ذر اليسـر في العسـر
أنـادي بحـال الفقـر : يـا خيـر نـاصـر
تجـد علـى الأوطـان بالـعـز والنـصـر
ويـا خفـي الألطـاف حـقـق رجـاء مـن
يرى وحـدة الشعـب الكريـم مع اليسـر ...

لم يتمكن السلطان عبد العزيز ، كما هو معلوم ، من علاج أدواء المغرب المزمنة ، فقامت عليه القائمة واضطر لترك العـرش لأخيـه الثائر عليـه المولى عبد الحفيظ الذي اتجهت اليه آمال كل المغاربة بعد العدوان الفرنسي على الدار البيضاء والحدود المغربية الشرقيـة . وكان الحاج علي زنيبر من بين الذين توسموا خيراً للمغرب من التغيير الذي حصل . فقد وجه اليه قصيدة يهنئه فيها مطلعهـا :

اهني مجيد المحسنين اميني
بأسعد محمود ويمن اليمين
وطلعة بدر المجد من افق العلا
وشمس سما الألطاف عين اليقين
هو العبد للرحمان خير ذخيرة
وريحانة الأمجاد شبل العرين
اعيذه من عين الحسود وشر من
بغى باسم رب العالمين المبين
سعدنا به يا احمد المجد انه
لصنو عزيز من حميد مصون

لكن الشاعر لم يقف عند حد المدح والتهنئة ، بل توجه بعد ذلك الى السلطان الجديد يذكره بالتزاماته عند البيعة وما يقتضي ذلك من اصلاحات اساسيه لانقاذ المغرب » في موشحة على نفس الروى والوزن الذي رايناه في السابقة ، اذ يستهلها بهذا البيت :

سل شعيب الشعب عن حامي الحما
فهو ادرى بالحفيظ الأنفس

ومما جاء فيها :

عللوني ان في العل ارتووا
واحتموا من ظما السم النقيع
ضل من ظل يشير الزعما
عالماً ما حل بالأندلس
كيف يهدي الله قوماً خصماً
في المعالي والمقام الأقدس
دع حديثاً درست اطلاله
فدروس المجد درء العطب

في هاته الأبيات اشارات خفية للخلافات التي كانت ناشئة بين افراد النخبة المتطلعة الى الاصلاحات السياسية ومنها النظام الدستوري . ثم يعرض الشاعر اثر ذلك للانتصار على بوحمارة في لغة لا تخلو من سخرية ، قائلا :

ان ليلا قنصت اشبا له
حمر الانس بمجلى الكرب
كيف لا وهو الذي ابطاله
أبطلت سحر رجيم الشهب
يا طيما لست ممن حرما
قتل من افنى كرام الأنفس
لك حكم الله فيه كلما
صح عنه الفاسد العاصي المسي

ما على من ايد الشعب ملام
وتفاني الشعب في تعضيده
ان شعبنا عضد الدهر السلام
لجدير باعتننا توحيده
جندوا الفتيات طوعاً بانتظام
فاحترام الشعب في تجنيده

لا ننس أن الحاج علي زنيبر كان يدعو الى تجنيد الشعب لمواجهة جيش الاحتلال الفرنسي الذي بدأ يتوغل في ارض المغرب سواء من الحدود الجزائرية او من جهة الدار البيضاء . والمهم بالنسبة للوقت هو استعماله لكلمة الشعب في معناها العصري الذي لم يكن آنذاك الاستعمال جارياً به في المغرب . فالكتاب والمؤرخون المغاربة كانوا اذا ارادوا ان يتحدثوا عن جمهرة الناس في البلد يلجاون الى كلمة اخرى هي **العامة** التي لها نفحة طبقية بالمقابلة مع **الخاصة** . ثم يلخص الشاعر الموقف الدقيق الذي كان يجتاز منه المغرب والذي كان يقتضي المزج بين الاحتياط العسكري والعمل السياسي ، فيقول :

واحذروا الجار وجاروا الأمما
باهتمام واقبلوا ملتمسي
بحفيظ الملك يدعو الهمما
للعلا الأسمى بروح القدس
لن تنالوا البر حتى تنفقوا
من نفيس النفس في حب الوطن
ليس في الدين افتراق حققوا
محكم التنزيل طبقاً للسنن
حكموا القرآن فينا واتقوا
عمل الشرك وعباد الوثن
ان خير الناس من قد احكما
صور الاصلاح حكم الأسس
انتهوا فالأمر ما قد حكما
به نواب الولا بالمجلس

يتفق الحاج علي زنيبر مع نفسه هنا في بعض ما نشر من نصوصه النثرية فيجمع بين عدة مبادىء كان من الصعب توفرها في تلك الآونة وهي :

- الاصلاح على اساس دستور ينشأ عنه مجلس للنواب .
- الربط بين الدستور والقرآن .
- الالتفاف حول السلطان برابطة الولاء .
- الاخلاص للوطن والاستعداد للتضحية في سبيله .

- محاربة البدع وكل التيارات الدينية المنحرفة عن السلوك السلفي .

- المزج بين سياسة اللين والشدة مع الأعداء الذين يتربصون بالمغرب الدوائر .

وهي مبادىء استقاها الحاج علي زنيبر من تجربته الطويلة بمصر التي كانت ، هي الأخرى ، حديثة عهد بالاحتلال الانجليزي وكان ابناؤها الواعون وزعماؤها الناشؤون ينطلقون في معركة وطنية جندت لها السواعد والأقلام وتصدت لها الصحف الوطنية ، ناشرة المفاهيم والأفكار الجديدة التي تقوم عليها حركة التحرير والاصلاح في ربوع النيل . ووجد ذلك التيار الوطني الاصلاحي في نفس أحد المغاربة المغتربين ، الحاج علي زنيبر ،صداه العميق . فدفعته الى ان يحاول افادة مواطنيه في المغرب بما اكتسبه من خبرة وتجربة .

ولكنه في وضعه الاجتماعي وعلاقاته بالمخزن لم يكن من اصحاب الجاه الكبير والنفوذ الواسع ، بل كان يعتبر من الفضوليين ، الذين يعرفون بما لا يعرفون . ولذلك ، لا نجد اثراً ملمساً لما قدمه من تحذيرات وتوصيات ونصائح ، سواء في صيغتها النثرية او الشعرية . فالعصر لم يكن يفسح المجال لرجل الفكر والتجربة . بل كانت السياسة وشؤونها وفقاً على دائرة ضيقة من رجال المخزن والخاصة ، يتصرفون فيها حسب مداركهم وتقاليدهم ، فاذا ما وقع ونزل وأنصت اليه أحد من ذوي النفوذ ، فبقصد التندر والاستئناس والتبرك ، فنذكر من بينهم التازي والمنبهي وعبد الهادي زنيبر ، على سبيل المثال .

ومع ذلك ، فالتاريخ يجب أن ينصف رجلا من هذا النوع كان نسيج وحده ورائداً في ميدانه وموقعه ، وهذا ما حاولنا أن نقوم به . فالرجل ، بعد مرور ثلاثة أرباع القرن على وفاته ، مازلنا نشعر ، في جيلنا الحالي ، باللقاء معه في تلك الجذوة التي كانت متقدة بنفسه ، غيرة على المغرب وعلى مصيره وعلى بناء اسس الديموقراطية في دولته ، واذا كان مجال الكلام مازال طويلا ، فلنقف عند هاته التحية ، التي فيها ذكرى واعتبار .

جرمــــان عيـــــاش :

أحداث بوفكران بمكناس فاتح وثاني شتنبر 1937

نوقشت يوم الجمعة 1986/6/19 بكلية الآداب بالرباط رسالة الأستاذ بوشتى بوعسرية : « أحداث بوفكران » . ونقدم فيما يلي التقرير الذي قدمه جرمان عياش :

انني قرأت بمتعة دراسة بوشتى بوعسرية لأحداث بوفكران بمكناس سنة 1937 . وبادىء ذي بدء أهنىء صاحبها لاختياره لهذا الموضوع كما أرى من الواجب ان نشكر زميلنا ابراهيم بوطالب الذي اشرف على معالجته .

يتذكر الجميع أن باحثا آخر – وهو علال خديمي – كان حديثا قد درس أحداث الدار البيضاء لسنة 1907 وما تلاها من حرب بقبائل الشاوية في سنة 1908 . كانت الأحداث المدروسة محصورة في مدة لا تنيف سنة واحدة وهذه السنة واقعة في فجر الاحتلال الاستعماري للبلاد . فبهذا كانت الدراسة المذكورة تخالف خلافا مزدوجا ما سبقها غالبا من الأبحاث الموجهة لا الى احداث معينة ورواياتها بل الى مجموعات اجتماعية أو أنظمة ادارية وسياسية لتحليلها طول مدة موسعة تقع دائما قبل الاستعمار .

فاما موضوع أحداث بوفكران تشبه طبيعته طبيعة الموضوع السابق بل فيه مزيد من طرافة الأحداث اذ انها وقعت في قلب الفترة الاستعمارية بحيث أن بعض أعضاء هذه اللجنة عاصرها بل شارك فيها بعضهم ، وفيه أيضا مزيد من ضيق المدة اذ انها محصورة في يومين فقط .

ماذا يعني هذا التجديد المكرر في اختيار موضوع للبحث ؟ هل يعني انحرافا عن الطريق التي سلكها البحث التاريخي الى حد الآن في حضن هذه الجامعة مع ما ادت اليه من الثمار الطيبة ؟ كلا ليس هو انحرافا وانما هو توسيع لجبهة البحث .

من الحق اننا كنا في المرحلة الأولى بعد استرجاع الاستقلال نقتصر على البحث عن الفترة قبل الاستعمال . ولهذا الاقتصار سببان : أولها قضية اسبقية وثانيهما قضية توزيع العمل .

قضية أسبقية : ذلك اننا كنا محتاجين الى معرفة صحيحة لوضع المغرب في القرن الماضي حتى نكتشف الظروف والأسباب والطرق التي أدت به الى الخضوع لسلطة الاستعمار . لو لا هذا الاكتشاف لكنا عرضة للضلال في محاولة تحليل ما وقع في القرن العشرين . خصوصا والراي كان سائدا بأن حالة المغرب السابقة معروفة مستوعبة كليا وجزئيا ، في حين أن هذه المعرفة المزعومة أكثر تضليلا بكثير من الجهل المطبق ، لنرى مثلا بعد قليل كيف أن عقد الحماية المفروض على المغرب تدشينا للاستبداء الاستعماري يكون هو نفسه موضع تاويل غالط بسبب معرفة عاجزة لظروف التدخل الأوربي في البلاد .

أما قضية توزيع العمل فهي ناتجة عن كون تصحيح الآراء في ماضي المغرب معلق ولا محالة ، على الاستناد الى الوثائق المغربية المهملة من قبل اهمالا . فكان على النفر القليل من القادرين على مثل هذا الاستعمال أن يتفرغوا له قائمين بما لا يستطيعه غيرهم تاركين ولو موقتا لغيرهم من البحاث ما هو ممكن على أساس مستندات أخرى كوثائق النظام الاستعماري التي كلها بالفرنسية أو بالاسبانية .

هكذا أنجزت دراسات أولى قيمة حول المغرب قبل الاستعمار على يد ذوي المهارة في الوثائق المغربية الأصلية في حين ان دراسات أخرى أنجزت حول عهد الاستعمار على يد بحاث كالبير عياش أو عبد العزيز بلال العاجزين عن تجاوز الحد التدنيم لهذا العهد .

أما الآن فبعد مرور ثلاثين سنة تكاثر عدد البحاث القادرين على استغلال اما هذا النوع من الوثائق واما ذاك . فأصبحنا قادرين على احتلال الميدانين البعيد منهما والقريب . لا يمثل هذا التجديد انحرافا بشيء . بل انه تقدم .

ومع ذلك قد يدهش بعضهم لاختيار موضوع يقتضي رواية احداث بل رواية أحداث واقعة في حدود يومين فقط . أليس ذلك تأخرا لا تقدما اذ يعلم الجميع أن التاريخ الجديد قد انحرف عن رواية الأحداث ليقتصر على التحليل الاجتماعي والاقتصادي ؟

من الحق أن هناك نزعة ، خصوصا بفرنسا اليوم لمؤرخين انصرفوا عن الأحداث التاريخية الى التحليل الاجتماعي والاقتصادي الى حد ، أن البعض منهم أراد الغاء الأحداث من البحث التاريخي لأنها في زعمهم وليدة خيال المؤرخ وأن الثورة الفرنسية مثلا لم تكن في التاريخ وانما انشاها المؤرخون .

وقانا الله شر هذا التجديد ، ان التاريخ — لا القديم منه ولا الجديد وانما الحقيقي — هو تاريخ شامل ، أي انه يهتم بالاقتصاد والمجتمع طبعا لكن تحليله ليس للتحليل فقط وانما لتفسير التطور الذي لابد ان يؤدي الى اندلاع أحداث التي تتوج هذا التطور قبل أن تؤثر بدورها في التطور اللاحق .

فلا بد من رواية الأحداث بالعلم أن هذه الرواية بدورها ليست للرواية فقط وانما هي لقياس نتائج التطور التاريخي الذي أدى اليها ولفهم اتجاه التطور الجديد الذي دفعت اليه هذه الأحداث .

اندلعت فتنة المكناسيين سنة 1937 وكان من المستحيل أن تندلع لا في 1917 ولا في 1927 . ذلك أنها نتيجة للتحول الاقتصادي الاجتماعي فالسياسي الذي تم في المغرب بصفة عامة وباقليم مكناس بصفة خاصة في السنين السابقة ، لا يكون اذن تحليل هذا التحول مفيدا بل لا يكون صحيحا الا اذا انتبهنا الى تلك الأحداث التي تحصلت عنه .

ونزيد فنقول ان خطبة السلطان سيدي محمد المشهورة بطنجة سنة 1947 لم يكن القاؤها ممكنا لو لم تندلع سنة 1937 فتنة المكناسيين التي شقت الطريق وشاركت في انشاء الظروف الملائمة .

هل من حق المؤرخ اذن أن يهمل هذه الأحداث البارزة في اتاريخ ؟ بالعكس . من واجبه أن يسترجعها ، ويخلدها على ان لا يقتصر على روايتها بل يزيد فيقوم بتحليل التحولات العامة والخاصة التي كانت هذه الأحداث نتيجة لها وعلى ان يقدر تاثيرها المباشر منه وحتى البعيد .

والمؤرخ المسؤول اليوم هو بوشتى بوعسرية . فالى أي حد وفق الى القيام بهذا العمل الشاق ؟

يحوز القول انه لم يال جهذا حتى جمع وفرا غزيرا من المعلومات لا على تسلسل الأحداث وحدها بل حتى على الظروف العامة والخاصة المحيطة بها . بحيث يمكن للقراء اليوم ان ينتقلوا فكريا بخمسين سنة الى الوراء لمعاينة ما وقع انذاك بمكناس وبالمغرب وخصوصا منهم من عاصر الأحداث وبالاحرى من شارك فيها .

وفعلا يخبرنا الباحث عن حالة مكناس الديموغرافية بعدد سكانها حيث ارتفع الى 75.000 نسمة سنة 1937 بعد أن كان يقدر بـ 20.000 في مطلع القرن وعن تركيب الساكنة التي فيها مسلمون ويهود وأوربيون . بل يخبرنا عن تصنيف المسلمين بما فيهم الخاصة والعامة من جهة والحضريون الأصليون والبدويون حديثو العهد بالمدينة من جهة اخرى . ونتعرف على الأزمة الاقتصادية والصحية بل حتى الاخلاقية التي يعانيها أهل المدينة .

وبمقابل البؤس السائد لهذه المدينة تتسع مساحة الأراضي التي يستحوذ المعمرون عليها وتنشط الحياة العسكرية والمدنية في « الحمرية » وهي الأحياء الجديدة التي أنشئت لايواء افواج الأوربيين الذين اقبلوا منذ الاستعمار وما زالوا يقبلون .

وأثار فيما اثاره مشكلة توزيع ماء وادي بوفكران توزيعا جديدا بين المستهلكين على اختلاف أنواعهم في المدينة بما فيها من تضخم عدد السكان وفي البادية بما فيها من ايثار الحكومة الاستعمارية للمعمرين على غيرهم من فلاحى القبائل .

زيادة على هذه المعطيات الطبيعية والبشرية الخاصة بمكناس وضواحيها يزودنا الباحث بمعلومات تاريخية حول التطور السياسي الذي امتازت به الفترة المعنية بنشاة الحركة الوطنية النابعة في المدن التي خلفت في المغرب المقاومة الوطنية المسلحة بالقبائل كما امتازت هذه الفترة بنشاط مماثل للحركة الوطنية بالجزائر وتونس ومصر حيث اعترف الانجليز باستقلال البلاد وامتازت ايضا بفوز الجبهة الشعبية بفرنسا بما كان لهذا الفوز من تاثير عميق حتى في حياة المغاربة .

وكما هو شان جميع الأحداث التاريخية برز في احداث بوفكران دور بعض الأشخاص كان على الباحث ان يقدمهم الى القراء . منهم الحكام الفرنسيون العسكريون والمدنيون بمن يساعدهم من الموظفين المغاربة لضبط النظام

الاستعماري ، ومنهم بعض الزعماء السياسيين الذين تدخلوا لتنظيم حركة السكان المظلومين وقيادتها ، ياتينا الباحث باخبار مفصلة على هؤلاء وأولائك . فلنذكر على سبيل المثال ما يقوله عن الباشا أحمد السعيدي وتردده ما بين مواطنيه المغاربة ومواليه الحكام الفرنسيين ، أو ما يخبرنا به عن موقف نقيب الشرفاء عبد الرحمان بن زيدان الذي أقل ما يوصف به انه لا يميل الى الوطنيين الشبان ميلا شديداً . اما هؤلاء الوطنيون الشبان فيكشف لنا بوشتى بوعسرية ما كان من صراع عنيف بين القوميين أنصار محمد بن الحسن الوزاني الذين لهم الصدارة أنذاك بمكناس والوطنين انصار علال الفاسي المجتهدين لازالة هذه الصدارة بما وجدوا الى ذلك من السبـل .

وفق بوشتى بوعسريـة الى جمع هذه المعلومات المتعددة بفضل معرفتـه الشخصية لمدينة مكناس وأهلها الذين استجوب منهم عدداً معتبراً من المشاركين في الأحداث المذكورة أو التمس منهم بعض الوثائق النفيسة . زيادة على مراجعة لصحف الفترة المعنية المغربية منها والفرنسية وزيادة على وثائق الادارة الفرنسية والجيش الفرنسي بما فيها من الأخبار التي ظلت مخفية الى أن اكتشفها هو واستعملها في بحثه .

وهذه الحصيلـة تستحـق أن نقـدم الى صاحبهـا شكرنـا .

على انني مضطر مع ذلك الى أن أضيف الى هذا الشكر ما قد يكون أقرب الى اللوم منه الى المدح . ذلك أن العمل التاريخي يجمع بين عمليتين . فان قام بوشتى بوعسرية احسن قيام بالأولى – وهي جمع المعلومات – لم يحصل بعد . فيما أظن ، على ما فيه الكفاية من المهارة لاتمام الثانية بما تقتضيه من الدقة والوضوح والانسجام . وهذه العملية الثانية هي استغلال المعلومات المتوفرة ، تحليلا وتركيبا ، حتى تبرز الأسباب والعواقب وما يكون بين هذه وتلك من العلاقـة .

ومما زاد من هذا النقص فيما اعتقد ، أنه تخوف شيئا ما من ضيق الموضوع (ضيق وهمي) فخشيى أن يتقدم الى القارىء بكتاب لا يكون حجمه كافيا لاكتساب التوقير والاحترام الاكاديميين . كيف تملأ ست مائة صفحة برواية أحداث يومين فقط ؟ خوفا اذن من الفشل ، أجل رواية هذه الأحداث ما أمكنك من التاجيـل مقدماً لها ما شاء الله من أخبار تكون لها بالأحداث المذكورة ، علاقة قريبة حينا وبعيدة أحيانـا .

لا يخفى على أن النفور من صغر حجم الكتب الجامعية داء فاش لدى الباحثين المرشحين ، بل حتى لدى بعض المكلفين بالحكم في هذه الكتب . على انه من واجبنا جميعاً أن نتداوي من هذا الداء . جاء في المثل الشعبي :

« لا يتبـاع بالطـول غيـر التـوب »

فايانا أن نفضل الصفحة ملؤها الأخبار المعروفة أو الأفكار المبتذلة على الجملة الواحدة ان كان مضمونها جديداً محققاً !

فهكذا لم يقبل بوشتى بوعسرية على رواية ما يسميه بمعركة ثاني شبتامبر الا في الفصل السادس من الكتاب .

هل أعني بذلك أن الفصول الخمسة السابقة لاتمهد لفهم المعركة المذكورة ؟ كلا ـ فيها كثير من الفائدة وهذه الفائدة هي التي اشرت اليها أعلاه ـ لكن هذا المفيذ غارق في كثير من المعطيات كان الخير أن يحذف رأساً . تظهر هذه الفصول كانها ملفات شاملة يتعلق كل واحد منها بجانب من جوانب الموضوع . وكان من حق الباحث ان يكون لنفسه هذه الملفات في مرحلة التحضير . على انه كان عليه وقت التحرير ، أي يقتصر من هذه الملفات على ما فيها من الضروري لتفسير ما وقع او توضيحه . مثل هذا العمل كمثل عمل الطباخ الذي يجمع المادة الخام في مرحلة اولى لكنه لا يقدم مطبوخا الا اللحم دون العظم والخضر دون القشور .

فلنراجع على سبيل المثال البعض من هذه الفصول سواء جاءت هذه الفصول قبل رواية المعركة او بعدها .

في الفصل الأول الخاص بالمعطيات الجغرافية لاقليم مكناس كل شيء صحيح من وجهة نظر الجغرافية . لكن الموضوع موضوع تاريخي محدود . هل يجب لفهم تمرد سكان مكناس في يوم كذا من سنة كذا ان يعرف القارىء أن هذه المدينة واقعة غرب خط غرينيش بكذا من الدرجات وشمال خط الاستواء بكذا من الدرجات او يعرف أن تربة الاقليم ترجع الى الـ Pliocène أو الـ Miocène ؟

ما هو ضروري وما هو كاف لفهم احداث مكناس هو قدر الماء المنصب في وادي بوفكران لتحديد ما فيه من امكانيات السقى التي يستحيل تجاوزها . أما ما عدا ذلك فهو فاضل مع ما فيه من الصحة لابد من تنحيته كالعظم والقشور في الطبخ .

مثله يقال عن اغلبية الفصول التي لا تعرض فيها الأمور بالنسبة الى العلاقة بالموضوع ـ وانما كممتعة بنفسها ـ ها هو ذا مثلا الفصل الخاص « بالشخصيات التي ساهمت في احداث بوفكران » . هل كان مفيداً ان نتعرف على ترجمة هؤلاء الأشخاص منذ تاريخ مولدهم الى تاريخ وفاتهم ؟ كلا . اولا لا يهمنا مصيرهم بعد انتهاء الأحداث التي شاركوا فيها . اما قبل هذه الحوادث لا يهمنا من ترجمتهم الا ما من شانه أن يفسر تصرفهم أثناء الأحداث . من أهم المهم مثلا ان نعرف ان الباشا أحمد السعيدي من المحتاجين الى الماء لسقى املاكه داخل المدينة حتى نفهم انه م ينه عن نهوض السكان في البداية ان لم يحرضه خفية . اما أن نخبر بأن والد الناظر الصبحي توفي في 21 محرم 1316 بل بأن عمه توفي في ذي القعدة 1332 فما هو تاثير ذلك في مجرى الأحداث ؟ ويخبرنا ايضا الباحث بأن القاضي محمد السوسي حفظ القرآن . تبارك الله على هذا القاضي الذي حفظ القرآن ! نعم ! لو كان قاضيا ولم يحفظ القرآن لكان هذا حقا جديراً بالذكر . اما العكس ؟

وهذا الترتيب بالملفات الواقعة جنبا لجنب تؤدي أيضا بالباحث الى عيب آخر . ذلك أن كلا من الفصول الخمسة السابقة لرواية الأحداث يتعلق بعامل من العوامل التي سببت في اندلاع هذه الحوادث . فنتتبع تطور هذا العامل او ذاك بمرور الزمان يجر الباحث والقارىء معا الى وقت الأحداث نفسها . مما يضطر الباحث الى أن يشير الى تلك الأحداث المرة بعد المرة وما زال القارىء يجهل منها كل شيء . أو هو مضطر الى ان يكشف قبل الأوان هذا الجزء منها أو ذاك . بحيث ان القارىء اضطلع على الكثير منها فتظهر له روايتها تكرارا محضا .

على سبيل المثال فلنذكر تطور قضية توزيع ماء وادي بوفكران على يد الادارة الفرنسية . جاء في ص. 199 أن الادارة الفرنسية كانت قد قررت توزيعا للمياه لكنه تعرض مشروعها للرفض الشديد من طرف سكان مكناس . فيقول لنا هنا الباحث انها « عوضت هذا التوزيع بتوزيع جديد خلال الأحداث » . ونحن ما زلنا في انتظار معرفة ما هي هذه الأحداث . وبما أن هذا التعويض داخل فيها اصبحنا من الآن عالمين بجزء منها سيكرر ذكره وقت الرواية . ستكون اذن هذه الرواية فاضلة في بعض جوانبها . بل حتى الرواية لا تخلو بدورها من تكرارات عديدة . هكذا زيارة المقيم العام نوكيس جاءت روايتها مرتين : الأولى بالتلخيص والثانية بالتفصيل . ونتيجة ذلك أن القارىء يخيل اليه انه لا يتقدم وانما يدور دوران حمار الناعورة .

هذه العيوب كلها تتمثل اما في مزيد من المعلومات الفاضلة واما في ترتيبها ترتيبا غير معقول . لكن ما هو أكثر من ذلك خطوة يتمثل لا في مزيد من المادة بل في نقصان : نقص تسليط لما لا بد من الأضواء على الوضعية العامة كما انشأها تاسيس النظام الاستعماري ونقص التعميق في تحليل الوضعية الخاصة لمدينة مكناس قبل الاستعمار ومنذ الاستعمار .

فيما يتعلق بالوضعية العامة كان العقد المسمى بعقد الحماية قد فرض على المغرب نظاما أبقى الجهاز المخزني لكنه اخضع هذا الجهاز لجهاز جديد في أيدي الفرنسيين الذين هم أولياء الأمر من المقيم العام في القمة الى الرؤساء المدنيين والقواد العسكريين في المدن والقرى والقبائل . هذا نظام معقد لا يتصوره أحد الا من شاهده . وبما انه ألغي منذ ثلاثين سنة كيف يمكن للشبان من القراء ان يفهموا شيئا مما يعرض عليهم ان لم يحاطوا علما بخفايا هذا النظام ؟ يقال لهم ان توزيع الماء كان مدبرا حسب قرار للصدر الأعظم أو قل لوزير السلطان الأول . أي أنه هو والي الأمر . واذا بالادارة الفرنسية تقوم بتوزيع جديد يخالف توزيع الصدر الأعظم . ما هو حل هذا التناقض ؟

يقال للقراء الشبان ان جنرال فرنسيا قرر أن يعتقل خمسة من القوميين . فاذا بالباشا المخزني يسبقه ويلقي هو القبض عليهم . هل يعني ذلك تنافسا بين هذا وذاك ؟

يقال لهم ان مشادة قامت في المحكمة بين الباشا والمندوب . من هو هذا المندوب وهو مندوب من ؟

كان اذن على الباحث أن يزود هؤلاء القراء الشبان بما يمكنهم من حل هذه المشاكل برسم صورة وجيزة لكنها كافية للظروف السياسية والادارية التي خلقها النظام المسمى بالحماية . لكنه اقتصر على اشارة واحدة عابرة الى هذه الحماية المزعومة وهذه الاشارة تكفي دليلا على ان كلمة الحماية المضلة لم تكن دون تاثير في حكمه . اذ جاء في ص. 127 ، ان الحكومات الفرنسية المتتالية عجزت عن تحقيق بنود الحماية . اين هو العجز المذكور ؟ نجح الاستعمار الفرنسي نجاحا تاما في تنفيذ ما كان يريد تنفيذ من عقد الحماية من البنود اي البنود التي تفرض سلطة المطلقة على البلاد وتمكنه من استغلال خيراته ، اما البنود الأخرى لم تضف الى نص العقد الا ستاراً يختفي وراءه المقصود الحقيقي الواحد ، لم تعجز اذا اية حكومة فرنسية عن تنفيذ هذه البنود اذ لم تنو تنفيذها في يوم من الأيام .

وهذا يؤيد ما جاء اعلاه من ان الخير كان في تاجيل دراسته عهد الاستعمار ريثما تكون دراسة العهد السابق تقدمت بالكفاية . ذلك ان الحكم المخطىء في تصرف الاستعمار يكاد يكون مستحيلا لمن تتبع مراحل التدخل الذي تنافست على انجازه في المغرب جميع الدول الأوربية الغربية على السواء .

هذا هو النقص الأول . أما النقص الثاني فهو متمثل ـ فيما أرى ـ في عـدم تحقيق قضية الماء بمكناس ونواحيها قبل الاستعمار . من الحق ان خمسة سطور خصصت لهذه القضية (ص. 166) ، مفادها ان توزيع الماء بين القبائل بعضها بعضا وبين القبائل من جهة والمدينة من جهة أخرى لم يكن يثير الا نزاعات خفيفة ومؤقتة ، فالخلاصة أن معها « لم يتأثر السكان بقلة المياه » ، لكن هذا مخالف للحق التاريخي . يمكن القطع بالعكس على اساس وثيقة بيدي أن العلاقة كانت متوترة بين القبائل والمدينة في زمن الصيف من كل عام منذ عهد مولاي عبد الرحمان على الأقل . بحيث كان السلطان المذكور يامر باشا المدينة ان يستعين بقواد القبائل لمنع اهلها من سقي لا الدرة ولا الأشجار من ماء الوداي بوفكران بل لاقلاع ما وجده مسقيا من الشجر او الدرة . فما كاد يثير سنة 1850 فتنة القبائل وخصوصا منها جروان حتى تراجع الباشا من تنفيذ امر السلطان .

نرى اذن أن التوازن كان هشا قديما ما بين المدينة والبادية بل لم يكن يحصل الا بقمع احد الفريقين وهي البادية آنذاك . كان هذا التوازن هشا وعدد السكان قليل بالمدينة وحاجة القبائل الى الماء متواضعة .

كانت معرفة هذه الوضعية المزمنة أن تساعد على فهم شدة الأزمة حق فهمها لما تكاثر أيام الاستعمار عدد سكان المدينة اضعافا مضاعفة من جهة وتضخمت من جهة أخرى حاجة البادية الى الريء باستقرار العمرين زيادة على تاسيـس مدينة أوربية جديدة الى جانب المدينة الأصلية .

لا بد اذن من أن تندلـع حقا هذه المرة 1937 الفتنـة التي كادت تندلـع سنة 1850 ، على أن الحكم فوت عام 1937 من يد السلطان الى يد المقيم العام

الفرنسي الذي هو مضطر ايضا الى قمع احد الفريقين ، لكن هذا الفريق لم يعد يكون البادية حيث ضيع المعمرين ، فالمدينة هي التي ذهبت ضحية لهذا القمع ، فمن المدينة ثارت الفتنـــة .

هكـذا يتجلــى المنطـق التــاريخــي .

أو قل انه يتجلى جزئيا ، لأننا لم نستنتزف بعد ما من ضرورة التحليل .

ذلك أن فتنة مكناس كان لها صدى بعيد في عدة مدن مغربية لم تعان من قلة الماء عما هو شان مكناس ، فما يدل على انه زيادة على عامل الماء كانت قد بدأت تؤثر عوامل اخرى .

ومن الملاحظ أن المدن ظلت مطيعة منقادة للاستعمار في أول عهده لما كانت المقاومة عنيفة في البوادي .

اما الآن بعد اخماذ المقاومة في البادية اذا بالمدن تتحرك لا بمكناس فقط بل في غيرها من المدن وتنهض لقيادة هذه الحركة فئة جديدة من شبان المدن . لماذا هذا التنفويت وبما ذا هذا الانقلاب ؟

أذعن غالبا الحضريون للاحتلال الاستعماري في أول الأمر وبخلاف القبائل املا منهم أن يتعايشوا مع المستعمر بل يتالفوا معه ان لم نقل يتشاركوا . لكن أملهم هذا خاب شيئا فشيئا بمرور السنين . ذلك أن المحتلين لم يقتصروا على الاستيلاء على الأرض بل استولوا حتى على التجارة وأخذت السلعة المستوردة من فرنسا تفني من السوق انتاج الصناع المغاربة أي أن الافلاس يصيب عدداً متزايداً من تجار المدن وصناعهــا .

اما أكثر الحضريين تضررا من وجود المحتلين فهم المثقفون من الطلبــة والعلماء الذين لم يعودوا يصلحون لشيء في وطنهم اذ جميع المناصب من قمة الهرم الى أساسه الادراية منها والتعليمية والقضائية والعسكرية اصبحت محظورة عليهم لأن الموظفين كلهم فرنسيون . ومما أســرع الافلاس العام هي الأزمــة الاقتصادية العالمية التي لم تصب المغرب الا في 1932 حينذاك نهضت همم الحضريين ونهض العلماء الشبان في مقدمتهــم .

وفي الوقت نفسه تغير تركيب ساكنة المدن بهجرة عدد ضخم من أهــل القبائل التي فوتت اراضيهم الى المعمرين . زاذ عدد الساكن المسلمين في مكناس بـ 19.000 ما بين 1931 و 1936 . وأغلبيتهم من أهل القبائل الذين أتوا بما فيهم من روح المقاومة . فانضموا الى الصناع والتجار المتذمرين ليكونوا أساس الجيش الذي يتزعمه المثقفون الشبان وقت الفتنة التي تتمخض عنها المدينة .

من الحق أن أغلبيــة العناصر التي يمكننا تحليلها من الخلـوص الى هذه الاستنتاجات موجودة في البحث الذي قدمه بوشتى بوعسرية . وهذا فضل أول . ولكن كم من قيمة يمكن أن تضاف الى البحث لو كان تحليل المعلومات قد مضى الى نهايته زيادة على جمعهــا !

حسن الفكيكي

مسألة الثغور المغربية المحتلة في منتصف القرن الثامن عشر (1750 - 1767)

ان انطلاق اولى حملات الغزو الايبيري نحو السواحل المغربية ، منذ بداية القرن التاسع الهجري أوائل الخامس عشر الميلادي ، حدث خطير لا يغيب عن ذهن أحد . ولا أدل على تلك الخطوة من استمرار مسألة الثغور المغربية المحتلة على رأس مشاغلنا الوطنية ، لتشكل في وقتنا المعاصر صلب قضيتنا الهادفة لتحقيق الوحدة الترابية .

ويهدف تقديم هذا الموضوع الى المساهمة في التعريف بفصل من فصول تاريخ ثغورنا المتوسطية ، وابراز الوضعية التي كانت عليها في مستهل حكم السلطان سيدي محمد بن عبد الله ، وذلك من خلال استعراض المنظور الاسباني الداعي الى التشبث بالحصون الواقعة تحت سيطرته ، مع ما يحمل هذا الموضوع بين ثناياه من تصورات عن المسألة وابعادها .

نقف عند أول محاولة لبذر جذور مسألة الثغور المغربية المحتلة ، حينما توصل الأسطول البرتغالي الى اغتصاب مدينة سبتة ومدن الساحل الأطلسي (1) . ولم يمنع الاسبان آنذاك من النزول الى الميدان لمنافسة جيرانهم ، سوى ما كان يشغل بالهم من منازلة الوجود الاسلامي بالأندلس . ولذا كان سقوط غرناطة ، نقطة الانطلاق نحو التوسع الخارجي .

فمنذ اللحظات الأولى من تلك البداية ، جد الاسبان في البحث عن فراغ لهم بساحلنا المتوسطي . فكان الحظ من جانبهم ، حينما وجدوا الثغرات المناسبة بساحل قلعية ، فتسربوا الى مليلة وغساسة (2) ، والى ساحل غمارة حين احتلوا صخرة بادس (3) ، والى خليج المزمة وقت سيطرتهم على صخرة النكور (4) . وتم لهم ما أرادوه من امتلاك النقط الحيوية من الساحل الريفي ، حين ضموا الى نفوذهم المباشر مدينة سبتة (5) .

واذا كان المغرب الحديث ، السعدي والعلوي ، قد ضمد بعض جراحه باسترجاع المراكز التي كانت بيد البرتغال ، المركز بعد الآخر ، (6) فان الحظ السعيد لم يكن بجانبه لاستعادة الثغور التي كانت بيد الاسبان . ولم يكن هؤلاء بالنسبة لسكان ساحل الريف عدواً جديداً ، يجهلون عنه كل شيء ، بل وجدوا امامهم خصماً تقليدياً تمرسوا على حربه في ساحات الأندلس الاسلامية (7) . وبسبب ذلك لم تخف اطماع الغزو الأجنبي عن أهل تلك المناطق . ومنذ الوهلة الأولى وطدوا العزم على المقاومة . وعلى الرغم من تفوق جيش الغزو ، فان جنوده ظلوا في نقط النزول محاصرين مدة ليست بالقصيرة .

كانت حدة المقاومة وايمانها بحق الدفاع ، الحاجز السميك الذي اعجز الاسبان عن تحقيق برنامجهم التوسعي ، طبق ما عبروا عنه قبيل تدبير غزو مليلة . فخلال ما يزيد على ثلاثة قرون ، لم يتمكن الوجود الاسباني بمليلة وسبتة ، وهما المدينتان الوحيدتان المرتبطتان بالبر ، من توسيع حدودهما ، الا بقدر ما احدثه من حواجز وابراج (8) ، في حين لم تثبت اقدامه بساحل بادس (9) والمزمة في وقت من الأوقات.

هذا الفشل الذي مني به الاسبان في الثغور المحتلة ، شكل في عمقه خيبة أمل كبرى اتلقت بال الأوساط الرسمية ، كشفت عنها مراسلات حكام الحصون وتقارير المهندسين ورجال الحرب والبحرية والمالية والقادة السياسيين (10) . وستصل ذروة تلك الخيبة على عهد كارلوس الثالث ، المعاصر للسلطان سيدي محمد بن عبد الله (11) .

لاحظ الكورطي الاسباني ان الفرق واسع جداً بين الآمال المعقودة على نتائج مخططات زعماء حركة الاسترداد ، وبين التي توصلت اليها الحكومات المتوالية ، واشار الكورطي الى مضي قرنين ونصف (12) على العهد الذي دبر فيه « فرناندو دي ثافرا » (13) نقل عمليات الاسترداد الى السواحل المغربية ، وعلى عهد « الكاردينال ثسنروس » (14) ، الذي وضع مخططه الرامي الى الاستحواذ على بلدان شمال المغرب الكبير انطلاقاً من الثغور المحتلة (14) .

هذه هي النتائج التي وضحت للعيان ، اذ لم يتحقق ادنى شيء مما كان يامله أهل ذلك العصر ، الى حد ان المراكز نفسها ، ظلت على الدوام تحت المراقبة المستمرة من طرف القبائل المجاورة (15) . وعرفت من جراء ذلك فترات جد حرجة أثناء محاولات المغاربة لاسترجاع حق السيادة عليها . والادهى من هذا ان المدن الساحلية بالأندلس لم تنج هي بدورها من تهديدات السفن الريفية .

شكل تصوير الكورطي لتلك النتائج شبحاً مفزعاً . ويمكن المحرك الأساسي للمخاوف الاسبانية ، على عهد كارلوس الثالث ، في يقظة حركة الجهاد البحري بساحل تطوان ، حين غدا مصب واد مرتيل ، نقطة التهديد المباشر لسبتة وبادس ومالقة (16 .

ويعود تاريخ تلك اليقظة ، بالنسبة للاسبان ، الى 1746 م. (1159 هـ.) أثناء قيادة محمد تميم التطواني (17) ، وهو تاريخ يسجل هجمات سفن مرتيل على مالقة ، مما استوجب على المدينة الأندلسية دق ناقوس الخطر تاهبا لمواجهة الطواري بدأ بمراجعة التحصينات وتجديد الجهاز البحري ، واستغل الحادث في دفع رجال الحكومة لتحديد موقفهم من مسالة الحصون .

ومنذ ذلك الحين عقد الكورطي العام على دراسة المسألة من زواياها المتعددة المعنوية منها والمادية والحربية ، وتكونت من أجل تلك الغاية عدة لجن للبحث ، مثلت مختلف الاتجاهات والانتماءات طرحت عليها أسئلة يمكن اجمالها في :

- أهمية الحصون بالمقارنة بين ايجابياتها وسلبياتها .
- وضع تقدير للتكاليف المترتبة عن استمرار الاسبان بالحصون .
- بيان دواعي التخلي أو الاحتفاظ بالحصون .

انطلقت هذه الدراسة في أغلب الظن منذ 1750 م. (1164 هـ.) ويتفق هذا التاريخ مع سعي الحكومة الاسبانية لافتداء الأسرى المتواجدين بتطوان على عهد المولى عبد الله بن اسماعيل (18) . على أننا نرى ان الدراسة كانت انعكاساً لسابقة ، أمر بها فليب الخامس سنة 1732 م. (1145 هـ.) ، حينما كلف قبطان ساحل غرناطة بانجاز تقرير يخص وضعية الصخرتين بادس والنكور (19) .

والراجح ان مليلة ، وهي أهم الحصون الصغرى في هذا العصر ، لم تدمج في نطاق هذا البحث المبكر ، سيما وان مكانتها الدفاعية كانت قد تحسنت ، بسبب تشييد ابراج كدية المرسى (20) ،وسيطرة مدفعيتها على الفحص الغربي ، الذي منه مخرج مجاهدي رباط مليلة (21) . غير أن هذا لم يحل دون ادخالها في نطاق الدراسة على عهد كارلوس الثالث .

أما مدينة سبتة ، فلم يكن في نية الاسبان أن توضع في يوم من الأيام موضع المساومة ، فما كانوا ليتخلوا عنها وهي معززة بحصانتها الطبيعية ، وبقربها من الساحل الاسباني وبموقعها الاستراتيجي في مقدمة مدخل المضيق . واكثر من هذا ان الهدف من انجاز تلك الدراسة ، كانت معالمه قد تحددت في اذهان جميع الفئات المهتمة . فمهما كانت نتائج تلك الدراسة ، سلبية بالتخلي عن الحصون أم ايجابية بالدعوة الى الاحتفاظ بها ، فان الغاية الأخيرة منها كانت لصالح سبتة ، بما ستوفره لها من احكام السيطرة عليها . ومن اجل ذلك ابعدت عن ملف الدراسة ، وكونت الى جانب وهران ما اصطلح عليه الاسبان « بالحصون الكبرى » ، تمييزاً لهما عن المجموعة المصغرى ، التي تضم مليلة وصخرتي بادس والنكور .

لم نتمكن من التعرف على النتائج الأولى من تلك الدراسة الا بعد ظهور أول تقرير في 1763 م ، لتتلوه

خلال السنتين المواليتين ثلاثة تقارير أخرى (22) ، آخرها لا يبعد تاريخه بسوى شهر واحد عن أول مراسلة بعث بها سيدي محمد بن عبد الله الى العاهل الاسباني ، لتكون مفتاح العلاقات المغربية الاسبانية .

انصب اهتمامنا على تفحص الآراء الواردة في تلك التقارير . والغريب في الموضوع ان جميع من تناول البحث من الكتاب الاسبان ، أثناء تعرضهم لمسألة الحصون ، أو حاول تحليل اتفاقية 1767 م ، لم يشر أحد منهم بوجود تلك التقارير ، بالرغم من أنها كانت ملفاً أساسياً لتأكيد الوجود الاسباني بالثغور المحتلة (23) .

يحمل أول تقرير وصل الى أيدي الكورطي تاريخ 29 يناير 1763 م ، أعده ممون مالقة « مكيل دي منسالفي » ، أصبحت آراؤه الداعية الى الاحتفاظ بالحصون الصغرى ، نموذجاً للتقرير الثاني الذي انجزه ممون صخرة بادس « مارتين القرطبي » في السنة الموالية ، والتقرير الرابع الذي ساهمت فيه برشلونة على يد « بدرو لكوسي » ووهران باسم حاكمها « بدرو فرمين ثرمنيو » والتقرير موقع في 4 مارس 1765 م.

وظهور التقرير الرابع ، رد فعل للأفكار المناقضة التي جاء بها التقرير الثالث وهو الوحيد الذي نصح فيه محرروه بضرورة التخلي عن الحصون الصغرى . جاء هذا بعد اطلاعهم على التقريرين الأولين ، وانهاء جولتهم الاستطلاعية الجماعية للحصون ، ووقعوه بتاريخ 14 يناير 1764 م. وهم : « فليبكبييرو » ضابط ، و « متيو بدبيير » و « سبستيان فونت » وهما مهندسان في البحرية ، و « بدرو يسنياني » قبطان البحرية . والجميع من مدينة قرطاجنة .

ببحث مضامين التقارير الأربعة نميز بين رأيين متناقضين :

التخلي عن الحصون الصغرى : يطرح هذا الرأي لأول مرة في تاريخ الوجود الاسباني بالمراكز المحتلة ، وذلك على الصعيد الرسمي . نجد منبعه عند الفئة التي كانت تراقب عن كثب اختلال التوازن بين التكاليف الباهضة التي تحملتها الدولة من جراء احتفاظها بتلك المراكز من جهة ، وبين تفاهة النتائج المحصل عليها منذ بدء احتلالها .

ويدخل ضمن هذه الطائفة مجلس الهند ، الذي كان حريصاً على توجيه أكبر عنايته نحو مستعمرات أمريكا اللاتينية . وقد كنا لمسنا هذا الاتجاه بجذوره الأولى في أواخر القرن الخامس عشر ، لدى « كريستوف كلمبوس » ، الذي عارض بشدة انصراف اهتمام المسؤولين (24) عن شؤون ما وراء البحار وانشغالهم بمشروع احتلال مليلة (25) .

كما وجدنا أصول هذا الاتجاه حوالي 1496 عند قبطان البحرية الملكية « مارتين كلندو » ، الذي كلف باستطلاع أحوال مليلة ، اثر وصول نبأ تخريبها الى البلاط الاسباني (26) حين نصح بالاحجام عن تنفيذ خطة الاستيلاء لطغيان سلبيات المشروع على ايجابياته (27) .

وتحمست لهذا الرأي الدوائر المالية ، التي تحملت بصفة مباشرة نفقات الاحتفاظ بالمراكز ، وعدتها باهضة . ولذا كانت ترقب الوقت الذي سيتيح لها التخلص من ذلك العبء الثقيل . كما يرى مسيروها ان الغاية التي ترمي اليها الحكومة من وراء تواجد قوات الدولة بتلك الحصون ، يمكن أن يتحقق بتكلفة أقل من التي تنجم عن تشبثها بها .

ومن مساندي فكرة التخلي ، عدد من رؤساء الحكومات ورجال المهيأة الدبلوماسية الذين قدروا الفوائد التي ستستخلصها الدولة ، بواسطة ربط علاقات ودية مع المخزن ما دامت الوسائل الحربية المتبعة منذ العهد الطويل ، غير كفيلة بتحقيق انفراج دائم للمسألة . هذه الآراء هي التي فصلها تقرير قرطاجنة المشار اليه .

الاحتفاظ بالحصون : تمسكت الفئة الثانية برأي مخالف لسابقه ، يدعو الى الاحتفاظ الكلي والغير المشروط بجميع الحصون ، ويرفض أربابها كل ما من شأنه أن يضع واحدة منها أو بعضها في مراتب تفرض الموازنة بين بعضها البعض من جهة ، وبين مجمل الاعتمادات ، التي تنفق من أجلها ، والفوائد المستخلصة منها من جهة ثانية ، باعتبار ان أهمية الحصون غير قابلة للاختيار ، اذ ان وظائفها متكاملة (28) .

ومشروع هذا الرأي صادر من رجال البحرية ، الحربية منها والتجارية . فهؤلاء كانوا يتخوفون من عودة مراكب الجهاد البحري المغربي من تهديد السفن الاسبانية في عرض مياه البحر ، وبعث روح القلق في نفوس أهل المدن الساحلية ، مما يؤدي الى خنق مجالات الأسطول الاسباني (29) .

وساهم حكام الحصون لمساندة هذا الرأي وهؤلاء اقتصر اختيارهم على أعضاء اسر النبلاء ، ومن الواقعين تحت تأثير ادارة مالقة ، التي كان لها وزنها في سجل خدمات حركة الاسترداد ، وفي غزو السواحل المغربية ، وبالتالي في تدعيم الوجود الاسباني بها .

ورأى مثل هذا تخالفه نظرة جنود الحصون . فهؤلاء كانوا يساقون سجناء ومنفيين ويأتي تذمرهم مما كانوا يعانون منه من سوء معاملة الحكام ، ومن الاهمال الذي كانت الحصون هدفاً له في كثير من الأحيان .وهذا هو ما يفسر ظهور عدد من الانتفاضات المضادة لرغبات حكام الحصون ، كانت احداها لصالح مدينة غساسة (30) ، ولصخرة بادس (31) ، وواحدة منها كادت أن تؤدي الى استرجاعنا لمليلة (32) .ومما يدل على تذمر الجنود من تواجدهم بالحصون ، عدد حالات الفرار الى الى محلات المغاربة (33) .

ومن الداعين الى الاحتفاظ بالحصون ، رجال العدالة الذين كانوا يرون في استمرار الوجود الاسباني بتلك المراكز ، حلولا لاحكامهم الصادرة في حق المنبوذين . فالحصون بالنسبة اليهم مواطن للردع والتربية العسكرية ، وهي في نفس الوقت منافذ للتخلص من الاشرار . والحصون في الأخير سجون للأحرار غير المرغوب فيهم ، حسبما يدل عليه اللفظ الاسباني :

ليست لي أية نية لاستعراض آراء كل تقرير على حدة ، فعناصر الموضوع والحلول المقترحة متشابهة ، لأن بعضها قد استوحى من البعض الآخر ، يغلب عليها التداخل والاستطراد في بعض الأحيان . ومن أجل ذلك فضلت التنسيق بين الآراء المتناثرة تبعاً لاتجاه الأفكار .

هذا وسيقتصر اهتمامي على تقديم آراء دعاة الاحتفاظ دون غيرها ، فهي التي رجحت كفتها في الأخير لتحتل مكان الصدارة في اتفاق 1767 . بينما ستتاح لنا الفرصة للتعريف ببعض آراء الطائفة المنادية بالتخلي ، سواء في سياق الحديث أو على الهوامش ، الى أن يحين وقت استعراض أفكار تلك الجماعة في مكان آخر خاص بها .

وأفضل من وجهة ثالثة ، بحث الخط الافقي الذي سارت على نهجه آراء دعاة الاحتفاظ .ويرسم أهم نقط هذا الخط : بحث أهمية الحصون ، فالاهداف التي توخاها الاسبان من احتلال الثغور ، ليتسنى لنا ، بعد ذلك ، استعراض سلبيات التخلي . وفي الأخير سنطلع على أهم المقترحات المشار اليها ، للتخفيف من حدة شكايات الحامية الاسبانية ومن معارضة الموالين لها .

الحصون وأهميتها الاستراتيجية :

كان أول ما تصدت له التقارير ، التأكيد على أهمية الحصون بالنسبة للدولة فلاحظ كتابها انها مهما بدت قيمتها ضئيلة في نظر الحكومة ، وازعجتها تكاليف الاحتفاظ بها ، فان ذلك لا يجوز أن يكون ذريعة يتوسل بها الى التخلي عن تلك المراكز (34) وعلى العكس من ذلك ، فان من واجب الدولة أن تعمد الى تقوية الاهتمام بها ، وان تحرص على معالجة ما اختل من شؤونها ، مراعاة لمزاياها التي يجب أن ترتفع فوق جميع الاعتبارات (35) ، اذ أن الحصون :

– تقع مقابلة للسواحل الأندلسية الغنية بالثروات الفلاحية ، وبما يروج بها من التجارة . فوجود الجيش الاسباني بتلك الجيوب ، بمنزلة الدرع الواقي للتخوم الاسبانية الجنوبية (36) .

– تساهم بصورة ملموسة في مراقبة المنطقة المجاورة للمضيق (37) ، وفي وسع سفن تلك الحصون صد المغاربة عن ابداء أي نشاط بحري ، مستدلين بقول أحد ساسة القرن السادس عشر ، حين أعلن سنة 1591 م : « ان الحصون ، رغم بعدها عن الساحل الأندلسي ، فانها توفر له وسائل الأمن والحماية » (38) .

– يزيد من أهمية الحصون للدولة ، كونها تتوزع توزيعاً منتظماً على طول الساحل المتوسطي من المضيق الى ملوية على مسافات متقاربة . ومزية هذا التوزيع هي التي تسهل مهمة مراقبة هذا الساحل (38) . ولهذا التوزيع ايجابية أخرى ، فبفضله يتم تبادل النجدات من جهة البحر ، كلما تعرضت الحصون لحصار مغربي . هكذا يغدو الوجود الاسباني ببادس تعزيزاً دفاعياً لسبتة ، ولن يكون احتلال صخرة النكور سوى استراتيجية ، استوجبها تدعيم جانب مليلة . هذا من ناحية البحر (40 .

– أما من جهة البر ، فترى التقارير عدم وجود أي مبرر لتخوفات الاسبان من غارات المغاربة البرية ،

مستندين الى أهمية التحصينات التي تتمتع بها تلك الجيوب ، « فالحصون الصغرى محصنة بطبيعتها (41)، وهذا مما يوفر للعدد القليل من الجنود مدافعة العدد الكثير من المهاجمين ، وعلى العكس من هذا ، قد يحدث أن نخسرها اذا ما تعرضت للماجعة ، أو نتيجة ندرة الذخائر الحربية (42) .

وشفعت التقارير آراءها ببيانات عن تحصينات الثغور، مشيرة بالنسبة لصخرة بادس ان الاستيلاء عليها تطلب تعبئة كل العمائر الاسبانية ، علاوة على الاستفادة من مساعدات عدة أمراء أوربيين . هذا ولم يكن من السهولة تحقيق الهدف ، لو لم يكن مصطفى ، قائد الحصن ، غائباً عنه في حملة قرصنية . واستدل المقررون على تحمل الصخرة للغارات بوجود الأسوار والمباني التي تقوم بحماية الممرات ، زيادة على موقعها على بعد من الساحل منفصلة عنه . أما عن جهة البحر فقالوا ان هدوء التيارات المائية ، من شأنه أن يساعد على الاحتفاظ بالسفن في عرض المياه وعلى مرآى من الحصن .

وتعود ميزة حصانة صخرة النكور (المزمة) (43) الى بعدها النسبي عن ساحل البحر ، مما يجعلها بعيدة عن متناول الغارات المغربية البرية (44) .

أما مليلة فمن حسن حظها ، ان الاستيلاء عليها من جهة البحر يبدو عسيراً ، بسبب وجود الابراج خارج نطاق الغارات ، باستثناء تلك التي تربط الحصن بالبر وهذه تحظى بعناية خاصة (45) .

الحصون وهدف الاستيلاء عليها :

تتفق التقارير الأربعة على رسم الأهداف المتوخاة من استيلاء الاسبان على الثغور المغربية ، تمشيا على ما سبق أن ردده زعماء حركة الاسترداد الأولون . مما لا يناقشه دعاة فكرة التخلي ، الا ان هؤلاء الأخيرين يبدون عدة تحفظات فيما يخص ابعاد تلك الأهداف .

ففي الوقت الذي أعلن فيه دعاة التخلي عن الحصون الصغرى عن انتهاء توقيت تلك الأهداف ، مبينين ان ليس هناك ما يبرر الوجود الأسباني بها (46)، اصر معارضوهم على احاطة الأهداف بهالة من القداسة الدينية ، وعلى نشر الدعوة لبعث الروح التديمة فيها (47) .

تعتمد نظرة دعاة الاحتفاظ بالحصون الصغرى على استحضار دور المغرب ، وقت دفاعه عن الأندلس الاسلامية ، وفي اطوارها الأخيرة خاصة . ولذلك يوحون للدولة باليقظة وبضرورة اتخاذ جميع التدابير الاحتياطية ، الكفيلة للحيلولة دون عودة البحرية المغربية الى تنظيم غاراتها على الساحل الغرناطي ، بعد أن تمكن الوجود الاسباني بالثغور من القضاء على ما تبقى من السفن المغربية على الساحل الريفي ، بالتعاون مع مالقة ، قصد اضعاف مقومات السكان ومعنوياتهم . هكذا فالهدف من الاستيلاء كما وضعت أسسه « اسبيلا وفرناندو الكاثوليكيان » يتجلى في :

وضع حد لتدخلات القرصان المغاربة في الساحل الأندلسي ، سواء كان ذلك أثناء حملاتهم على المدن ، أو عند اعتراضهم طريق السفن في عرض المياه . ولضمان الحصول على نتيجة مرضية ، « كان من الضروري الاستيلاء على جميع تلك المراسي وقالات الساحل الافريقي » (48) .

ولابراز خطر القرصان المغاربة ، أعيد الى طرح مثال قرصان تطوان ، الذي قيل عنه : « اذا كان قرصان تطوان قد تجرأوا هذه المرة للخروج من مخابئهم سنة 1746 ، فلم يكن ذلك الا بسبب عدم توفير القدر الكافي من السفن » (49) . وأشير بالضبط الى أن القرصان المغاربة كثيراً ما هددوا مدينة مالقة في عدة مناسبات ، مثل سنوات 1574 و 1632 و 1746 و 1763 . والنتيجة انه كان على القاعدة البحرية الأندلسية أن تلتجىء الى البحث عن الاعتمادات لبناء الأبراج وتجديد التحصينات وقطع أسطولها .

وفي هذا الصدد قدم أرباب رأي الاحتفاظ بالحصون الصغرى مثال مليلة ، فقالوا عنها ، انها كانت قبل الاحتلال محور القرصنة بتلك الجهات (50) ، لهذا بذل الملكان الجهود لامتلاكها ، لاقتناعهما ان أخذها من المغاربة كان الحل الوحيد لاتقاء شر العدوان على الأندلس . فاذا ما أريد الهيمنة على ساحل بلد ما ، يكفي السيطرة على أهم نقطه الرئيسية طبقاً للقاعدة الحربية (51) .

ولم يفت دعاة الاحتفاظ الاشارة الى مزايا البحر الصغير المجاور لمليلة (52) ، من الوجهة الملاحية والعسكرية ، اذ رأوا فيه نقطة تهديد أخرى لمليلة ، منبهين الى أن المغاربة جمعوا به سفنهم سنة 1574 ، بقصد مهاجمة المدينة (53) .

وسعى دعاة الاحتفـاظ بعد ذلك للتأثيـر على للسياسيين ، الى تعزيز أطروحتهم مستدلين النتائج التي توصلت اليها البحرية الاسبانية ، وموضحين بذلك تأكيد الأهداف المرسومة من خطة الاستيلاء على الثغور المغربية . ومن تلك النتائج :

— ان الجيش الاسباني انطلاقاً من الحصون ، وعملا بخطة تخريبية دقيقة ، تمكن من افقار الساحل الريفي ، بعد أن كان فيما مضى غنياً بثرواته ، قوياً بأهله ، ولم يكن ليتحقق هذا لو لم يصل الجيش الى تخريب المزارع وحرق المداشر وافشاء الأسر في أهل تلكم المواطن والاستحواذ على مواشيهم وعلى شبكات الصيد . وتمكن الجيش في الأخير من « جعل البربر الباقين بتلك السواحل في حال من الفقـر الشديد ، مجبرين على أن يكون خبز الشعير عيشهم الوحيد ، فلم يكن في مستطاعهم الاقتراب من الساحل لزرع أراضيهم » (54).

فالواضح اذا أن دواعي الاحتفاظ بالحصون ، تكمن في أسباب الاستيلاء نفسها وفي النتائج المتوصل اليها بواسطة تدخل قوات الحصون ، بالاضافة الى جملـة من المزايـا الذي خصصنـاه لها على هذه الصفحـات .

سلبيـات التخلـي عن الحصـون الصغـرى :

أولت التقارير عنايتها بعد ذلك للتركيـز على ابراز سلبيات التخلي عن الحصون فعكفت على انتقاد موقف معارضيهم ، فلم يجد دعاتها أفضل من التذكير بمقولات رواد حركة الاسترداد ، وهي في الجملة ، الوجه الآخر لايجابيات الاحتفاظ كما مر استعراضه . وقد أجمل التقرير الثالث فحوي تلك السلبيات في الصيغة التالية : « لنقدر الآن مدى الأضرار التي ستعاني منها خمسون مرحلة من الأراضي الخصبة الموزعة على سواحلنا ، فقربها من الساحل الافريقي ، يمكن المغاربة من العبور اليها في ظرف ساعات قلائل » . وتساءلوا : « ماذا سيحدث لو أننا قررنا التخلي عن مليلة وبادس والحسيمة . ليس في مستطاع أحد انكار العواقب المترتبة عنه » . وشرعوا بعد ذلك في تعداد تلك العواقب :

— ان التخلي عن الحصون الصغـرى سيحـرم الاسبان من جيوب لا غنى لهم عنها ، من حيث كونها ملجأ السفن . وتتجلى حاجتهم اليها في حال ما اذا كان عرضة للمطاردة ، هذا الى جانب ان الحصون « تساهم في الحاق الأضرار بسفن الأعداء على يد رجال السفن الحربية » (55) . ومن جهة أخرى فان الحصون واسطة للحصول على الأسرى (56) .

— اذا ما تم اخلاء الحصون فان جميع الغارات التي كانت موجهة نحوها ، ستتركز حول وهران وسبتة ، وستغدو المسافة بين المدينتين حرة تصرف القرصان وسيتأتى للمغاربة تنسيق جهودهم البحرية للضغط على الحصنين ، في وقت تكون الحاميات فيه عاجزة عن رد الغارات البرية . « ان ساحل مليلة خطير جداً ، اذا ما تمكن السكـان من استغـلال مراسيه (57) ، ولن يغيب عن البال الدور الهام الذي ستقوم به البحرية المجاورة للمدينة » (58) .

ان التخلي عن الحصون الصغرى يعني تفويت فرص ابعاد المغاربة أثناء محاولاتهم لتعطيل سير التجارة الاسبانية ، ويؤدي الى اخلاء المجال لهم وتمكينهم من وضع الاغلال في أيدي الاسبان (59) . فلا يمكن نكران التفوق الذي ادركته الحصون في المجال البحري بامتلاكهـا لعـدد من الغاليوطـات والجابيات (60) .

ولما كان دعاة التخلي قد نصحوا كاقتراح وسط بينهم وبين معارضيهم بتخريب الحصون ومراسيها بمجرد الجلاء ، وارضاء للساسـة المتخوفيـن من عودة نشاط تلك المراسي الى عهدها السابق ، أجاب مناصر وفكرة الاحتفاظ بأن عملية التخريب ، زيادة على أنها من قبيل المستحيل ، خاصـة بالنسبـة لصخرتي بادس والنكور ، فانها لا تقدم أية ضمانة على عدم عودة المغاربة الى أحيائهـا (61) .

ولم يكتف دعاة فكرة الاحتفاظ بالحصون بالتأكيد على ايجابيات الاستمرار الاسباني بها ، بل حاولوا اسقاط سلبيات التخلي عنها على المستوى العام ، العسكري منه والاقتصادي والدينـي ، مستدليـن بالتحولات التي ستطرأ على الثغور ، حينما تعود سيادتها الى المغاربة ، والى الفوائد الاقتصادية التي سيجنيها المغرب . فكان عليهم أن يشيروا بالدرجة الأولى الى :

— ان الاحتفاظ بالحصون ضرورة ملحة لحماية السواحل الأندلسية . فاذا كان المنخفض المتوسطي منتصباً بينها وبين السواحل المقابلة لها من الجانب المغربي فان تواجد الاسبـان بالحصون الثلاثـة ،

بالاضافة الى موقع سبتة ، سيزيد في حماية تلك السواحل . ويجب أن يكون هذا وحده سبب رفض فكرة التخلي .

— واخلاء الحصون يعني في الجملة ، ترك سكان الريف احراراً في تحركاتهم واذا تم هذا لن يكون في قدرة البحرية الاسبانية عمل أي شيء ذي بال ، لأنها ستكون مفتقرة الى نقط ارتكاز . وبعبارة أخرى فعلى افتراض تنفيذ عملية التخريب ، فان ساحل مليلة سيبقى حراً ، ولا شيء يمكن أن يمنعه من استغلال البحر الصغير كقاعدة للسفن ، بعد فتق مدخل المياه اليه من البحر المتوسط (62) ، بينما ستصبح صخرة النكور أهم جزر المغاربة بواسط المرسى الطبيعي المعروف بـ « مورو » (63) . والأمر مماثل بالنسبة لصخرة بادس (64) .

— ستترتب عن اخلاء الحصون الصغرى عواقب من شأنها أن تؤثر على مكانة الأسطول الاسباني، وسيظهر هذا في تقلص مجالات بحرية مالقة ، وآنذاك لن يبقى لها من محيط تدخلها ضد المغاربة سوى ما ستقوم به في نطاق عملية محدودة ضد مدينتي تطوان وطنجة ، مما سيكون تدعيماً لوضعية الانجليز بجبل طارق (65) .

— والى جانب هذه الدواعي السياسية والعسكرية ، اضيفت اليها الأسباب المعنوية . وتساءلا محرراً التقرير الرابع : « ما هو اذا ثمن تلك الدماء الغزيرة التي أريقت من أجل الاحتفاظ بالحصون ؟ لقد تعرضت بادس ومليلة لأنواع من المحن . وعرفت الأخيرة فترات حرجة من احتمال المجاعة (66) ، ففي سنة 1697 هاجم نحو من 35.000 جندي مغربي برج « سنتياغو » (مليلة) ، في وقت لم يكن بداخله سوى 22 اسبانياً . وتمكنوا من رد عدة هجومات أثناء ليلة واحدة » (67) . والغاية لدى المقررين ان مثل تلك المواقف كافية لحمل المسؤولين على مساندة فكرة الاحتفاظ .

وبعد هذا الاستعراض لسلبيات التخلي ، التفت المقررون الى تبيان العواقب التي ستترتب عن اخلاء الحصون ، بالنظر الى أن الفوائد ستكون من نصيب الدولة المغربية بمفردها ، مما سيكون له انعكاس مضاد على الدولة الاسبانية :

— سيكون اخلاء الحصون لصالح السلطان المغربي ، وستتسنى له العودة الى التحكم فيها ، وآنذاك ستصبح مصدراً للموارد التي ستنضاف الى ما يحمل عليه من المغارم ، مما سيدفع السلطان الى تشديد الحراسة على الحصون ، لئلا تقع من جديد في قبضة الاسبان .

سيعود المغاربة الى أحياء عمران الحصون وشحنها بالرجال واستغلال مراسيها لترويج تجارتهم ، مما سيدر عليهم ارباحاً هائلة ، تفوق تلك التي يحصلون عليها من مراسي المحيط الأطلسي . وستتيح تلك العودة اثارة الفزع في أساطيل الدول الأوربية . ويأتي بعد ذلك ما هو اخطر ، حينما ستحاول تلك الدول التودد الى المغاربة ، اتقاء لعدوان القرصنة . والنتيجة ان الأوربيين سيقدمون عدة تنازلات ، تصل الى حد الترخيص للمغاربة للتزود بالمدافع والسفن ، وآنذاك سيحصل السلطان ، سيدي محمد بن عبد الله ، على ما توصل به الجزائريون ، الذين سلكوا نفس الطريق (68) .

بعد هذا العرض ، انساق انصار الاحتفاظ بالحصون في البحث عن الأمثلة المجسمة لسلبيات التخلي ، فكان أول مثال التفتوا اليه ، مدينة أصيلا التي استعادها المغرب من البرتغال ، وطنجة التي حررت من يد الانجليز ، فاكدوا ان المغاربة سرعان ما اعادوا بناءهما وبادروا الى تعميرهما . والغاية من تقديم المثالين ، بيان الخطأ الذي وقعت فيه الدولتان البرتغالية والانجليزية حينما قررتا التخلي عن المدينتين ، لأسباب تتعلق بالمبالغة في تقدير نفقات الاحتفاظ (69) .

وادخل في سياق الأمثلة ، حصن جبل طارق ، الذي تنازلت عنه اسبانيا لصالح الاجليز ، ولنفس السبب ، ليشعر المقررون افراد الحكومة ان النتيجة السلبية المترتبة عن ذلك التنازل ، لم يحن وقت انكشافها الا بعد فترة لاحقة (70) ، ومن أجل العبرة فان أعضاء الطائفة المتشبثة ببقاء الحصون في أيدي الاسبان عبروا عن تحفظاتهم للوقوع في نفس الخطأ الذي وقع فيه السابقون .

ولم تخف تلك الطائفة استياءها من الاصلاح الذي طبق على البحرية الاسبانية ابتداء من سنة 1745 م. لتؤكد صدق معارضتها ، حين حملته عواقب عودة قرصان واد مرتيل الى الظهور في السنة الموالية . وعدت تطبيقه تراجعاً عن الأهداف المرسومة لخطة الاستيلاء على الثغور المغربية .

واشار أرباب تلك الطائفة على الخصوص الى أنه « في الوقت الذي تتعالى فيه الشكايات من الحصون ، معلنة عن الأضرار التي تلحقها بهم الهجومات المغربية ، يكتفي هنا بادخال بعض الاصلاحات على البحرية » . ثم صرحوا بواقع ما كانوا يرمون اليه « والنتيجة اننا وقعنا في خطأ حينما فكرنا في تطبيق اصلاح جهازنا البحري ، واقمنا أسس ذلك الاصلاح على التقشف ، فبدل أن نعطي له الوجهة التي كنا رسمناها ، تبين انه لم يرد به سواى التخلص من شيء غير مرغوب فيه » (71) .

ولما كان انصار التخلي قد أكدوا فشل أهداف الاستلاء على الحصون ، مبينين عدم تمكن حامياتها من توسيع حدودها الخارجة عن الأسوار ، فان دعاة الاحتفاظ لم يسعهم سوى الاعتراف بذلك الفشل ، ولاحظوا ان ذلك العجز نفسه هو الذي أوحى الى الحكومة بصرف الجهود لمجرد العناية بتلك المراكز والاكتفاء بتحصينها ، لأنها أدركت ان كل محاولة معاكسة لهذا الاتجاه تعد نذيراً لتحمل أخطار جسيمة (72) . وعبروا عن ذلك بقولهم ! « ان ما يهم اسبانيا هو الاحتفاظ بتلك الحصون جميعها ، وان الدولة ليست في حاجة الى امتلاك اراضي جديدة من الساحل المغربي ، كما تجد نفسها في غنى عن جلب تجارة تلك المناطق » (73) .

ومن ردود دعاة الاحتفاظ بالحصون على معارضيهم، تلك التي حاولوا بها ايجاد المبررات لمسألة كان لها وزنها لدى الأوساط السياسية والدينية . ويتعلق الأمر بفرار جنود الحصون الى محلات المغاربة . وهذه ظاهرة نعرفها من خلال مراسلات حكام تلك الجيوب على طول امتداد هذه الفترة .

ولفرار الجنود علاقة بالدين المسيحي ، زيادة على ما كان له من العواقب على المستويات السكانية والعسكرية والسياسية ، اذ ان الفارين كانوا يعتنقون الاسلام بمجرد تسليمهم الى السلطة المخزنية (74) ، الأمر الذي احدث قلقاً كبيراً في الأوساط الدينية . وما يهمنا ان المقررين ردوا كل أسباب الفرار الى سوء تدبير حكام الحصون ، وأيضاً الى استعداد الجنود للزيغ عن دينهم وبحثوا عما يهون الخسائر الناجمة عن فرار الجنود ، فوجدوه في « حالات اقبال المغاربة على التمسح بتلك الحصون » (75) .

توصيات لصالح الاحتفاظ بالحصون :

ختم التقرير الرابع اعماله بتقديم توصيات ، الهدف منها تحسين وضعية الحصون الدفاعية من جهة البحر ، وضمان وصول للامدادات والاقوات اليها . وترمي تلك التوصيات بالأساس الى تعزيز جهاز المراقبة البحرية ، على طول الخط الرابط بين مالقة والحصون الثلاثة وتحصين تلك المراكز من الغارات البرية . وتتلخص التوصيات في نقطتين :

– انشاء بحرية قرصنية خاصة بالحصون . فيكفي لمليلة أن تتوفر على خمس غاليوطات وتسع كرافيلات ، تكون مهمتها حراسة السفن المكلفة بجلب الاقوات والذخائر من مالقة (76) .

– انشاء بحرية سريعة التنقل ، تناط بها حراسة السواحل الاسبانية ، وتكون في حال تاهب للتدخل ضد غارات القراصنة المغاربة كلما سجل ظهورهم بمقربة الحصون ، مما لا يستدعي تدخل الفيالق البحرية الرسمية (77) .

اذا كان هذه الصفحات لمحة خاطفة عن تاريخ ثغورنا المحتلة ، فانها شاهد على أن الروح التي قادت رجال حركة الاسترداد الى غزو السواحل المتوسطية ، كانت حاضرة في اذهان ساسة منتصف القرن الثامن عشر . ولم تكن ظرفيات تلك اللمحة ، من جانب آخر ، سوى انعكاس لمراحل الكفاح الوطني ، دالة على أن موقف المقاومة ، الشعبي منه والرسمي ، لم يطرأ عليه أي تغيير فيما يخص العمل لعودة الأراضي المحتلة الى الوطن الأصلي .

وما يمكن اثباته ، من خلال استقراء فحوى تلك التقارير ، ان الكورطي الاسباني انشغل بمسألة الحصون ما بين 1746 و 1765 بكيفية لم يسبق لها مثيل . فهل من الامكان أن نرد مصدر هذا الانشغال ، الذي لم يخل من الانزعاج ، الى مجرد عدم الارتياح للنتائج المحصل عليها خلال الأعصر السابقة ، بعيد عما تجدد من عزم المغرب لاسترجاع ثغوره المحتلة ، على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله ؟

ان نصيباً كبيراً من الانزعاج مرده الى حركة الجهاد التي قادها المولى اسماعيل ضد الوجود الأجنبي بسواحلنا ، والأمثلة على ذلك عديدة . فهل كان في مستطاع الاسبان نسيان محن الحصار المفروض على المراكز التي يحتلونها خلال العهد

الاسماعيلي ؟ (78) ويحق لذلك الانزعاج أن يتجدد في منتصف القرن الثامن عشر بسبب ما لوحظ من التحولات الدالة على انبعاث حركة تحرير الثغور من الاسر الأجنبي . وليس من محض الاتفاق أن يتزامن قلق الحكومة الاسبانية على الحصون مع محاولات سيدي محمد للتفتح على العالم الأوربي ومبادراته التي استهدفت تجديد قوام البحرية المغربية (79) .

والمعروف في هذا الباب ان التنظيمات التي شرع سيدي محمد في الأخذ بها كانت مسايرة لادخال روح التجديد على الهيكل الاقتصادي والحربي ، طبقاً لما استرعى انتباهه من معالم التقدم الأوربي . ويستند هذا التحول الى مجموعة من الخصائص الفكرية التي اكتسبها السلطان بتحمل جانب من المسؤولية كخليفة لأبيه بمراكش ، وباتصالاته مع الأجانب بمدينة آسفي . وهذا هو الذي دفعه الى تمزيق ستار العزلة التقليدية السائدة بين المغرب وأوربا (80) . « مما لم يسبق لأحد من سلاطين هذه البلاد ، فهو الى جانب رقة شعوره ، سياسي بارع ، سريع الفهم للشؤون الأوربية ، وفي وسعه أن يميز بسهولة كل ما من شأنه أن يستجيب لرغباته » (81) .

تمثل التخوف الاسباني ، كما هو مصرح به ، في استرجاع القرصنة المغربية انفاسها ، سيما وان المشروع السلطاني الأول الذي استغرق تنفيذه ما بين 1757 و 1768 ، كان يرمي الى تبني القرصنة . ومما يشهد بالنشاط القرصني خلال هذه المدة ، عدد السفن الأوربية التي وقعت في الاسر ما بين 1761 و 1766 (82) .

ولم يقتصر هذا التخوف على الجانب الاسباني فحسب ، بل مست الأضرار دولا أخرى ، كفرنسا والبرتغال . ومن أجل ذلك ظهرت بعض محاولات توحيد الصف ضد المغرب وتنظيم الهجومات على بعض موانئه (86) ، كادت أن تصبح الوحدة حقيقة اثر خلق « الاتحاد المسيحي » بفينا سنة 1763 ، سرعان ما انضمت اليه اسبانيا (83) .

انتقلت توجسات الاسبان من تخوف عودة القرصنة المغربية لعهودها السابقة ، الى تصور مضاعفات استرجاع المغرب للمراكز المحتلة . ولم تخف عنهم غايات سيدي محمد من ربط علاقاته ببعض دول غرب أوربا ، مصرحين انها الوسيلة الكفيلة لحصوله على الأسلحة . وعلينا أن نصدق ما ذكره القنصل الفرنسي لويس شنيي بالمغرب عن خطة سيدي محمد « انه لم يفكر الا في الوسيلة التي سيصل بها الى تنمية مداخيله وجلب الأسلحة للوقوف في وجه الأوربيين » (84) . وقد تأكد هذا منذ بداية حكمه ، بتفقد السلطان للثغور قصد اختبار تحصيناتها وقوة مدفعيتها سنوات 1759 و 1765 و 1766 ، وهذه الجولة الأخيرة خص بها مليلة (85) .

والملاحظ ان نتائج التقارير المعروضة على الكورطي لم تقو على اخراجه من دائرة التردد للأخذ بهذا الرأي أو ذاك (86) ، وسيكون هذا من نصيب رسالة سيدي محمد الى كارلوس الثالث المؤرخة بأواسط أبريل 1765. وعلى الرغم من ان السلطان لم يتوخ من مراسلته سوى فتح باب تبادل الأسرى ، فان المحادثات الشفوية تجاوزتها الى صياغة اطار للتبادل التجاري ، تشبه ما تم مع بعض الدول الأوربية . وضمن هذا الاطار بحث المتحمسون لفكرة الاحتفاظ بالحصون الصغرى ، بدءاً ببذل الجهود لانتزاع اعتراف مغربي بتوسيع حدود تلك الحصون .

والواضح ان التقارير المذكورة لم تشر ، فيما نصحت به الحكومة ، بفكرة التوسيع ، وعبرت عما يناقض ذلك (87) ، لكن هذا كان فقط قبل ظهر بوادر افتتاح المحادثات بين سيدي محمد وكارلوس الثالث . كما ان هذا الرأي لم يشاطر فيه حاكم مدينة سبتة ، اذ انه لم يترك الفرصة تمر دون الاستفادة منها . فبمجرد انطلاق المحادثات الأولية بينه وبين قائد طنجة عبد الصادق الريفي والمكلف بالعلاقات المغربية مع الأجانب اليهودي صمويل سمبل (88) عكف الحاكم على اعداد مشروع التوسعة سرعان ما تبنته الحكومة ليغدو حجر الزاوية في اتفاق 28 ماي 1676 .

الهــــوامــــش

1) كان البرتغال الى غاية احتلال الاسبان لمليلـة في 1497 م. (903 هـ.) ، قد استولى على طنجـة وأصيلا وأنفا وآسفي وماسة .

2) نحتفظ بالاسم المغربي الأصيل «مليلة» ، الذي عرفت به منذ القرن الأول الهجري . ولا نرى أية ضرورة للاستمرار في الخضوع للنطق الاسباني ، حين ننطق بالاسم محولا عن أصله . وقد تم احتلال غساسة في 914 هـ. ــ 1506 م.

3) تم احتلال صخرة بادس على مرحلتين : 1508 م. واستردها المغرب سنـة 1522 ، ليعود اليهـا الاسبان في 1564 م.

4) سيطر الاسبـان على صخـرة النكـور عـام 1084 هـ. ــ 1673 م.

5) انتقلت سبتة الى الاسبان من يد البرتغال سنة 1050 هـ. ــ 1640 م.

6) باستثناء الجديـدة .

7) اشارة الى ما نعرفه من مشاركة سكان الساحل الريفي في فتح الأندلس والمعاركه الكبرى ، والى مساهمتهم في حرب غرناطة .

8) لم تحصل مدينة سبتة على امتياز توسع الحدود الا في 1782 . وبالنسبة لمليلة تأخر الحصول على نفس الامتياز الى غاية 1859 .

9) تمكن الاسبان بعد الاستقرار بصخرة بادس من النزول ببرج ساحلي ظلوا به الى 1113 هـ. / 1701 م. (ابن عياش في زهر البستان ، عن محمد داود ، تاريخ تطوان ، المجلد 2 صفحة 31).

10) هذا هو ما أيدته مصادر الفترة الممتدة من 1497 الى 1767 ، حسبما هو مفصل في أطروحتنـا «قلعية ومشكل الوجود الاسباني بمليلة» .

11) يمتـد حكمـه مـن 1173 هـ . الـى 1205 هـ. (1759 ــ 1790) .

12) بالقيـاس الى 1767 .

13) سكرتير فرنندو واسبيلا الكاثوليكيين .

14) قسيس اسبيلا ، سياسي اهتم منذ 1505 م. بغزو الساحل المتوسط ، شارك في حملة ضد المرسى الكبير ووهران . توفي 1517 م.

15) قبيلة أنجرة بالنسبة لسبتة ، وغمارة بالنسبة لبادس ، وبني ورياغل بالنسبة للنكور ، وقلعية المجاورة لمليلـة .

16) اغتنى المولى اسماعيـل بهذا المركـز الجهادي وأسس به داراً لصناعة المدافع ليتسنى له تزويد مشروع حصار سبتـة .

17) محمد داود . تاريخ تطوان . م. 2 ص. 245 .

81) ذكر الناصري موضوع السفارة : الاستقصا . ج. 7 ص. 184 .

19) التقرير بتاريخ 6 يونيه 1732 .

20) استغل الاسبان الاضطرابات السائدة اثر وفاة المولى اسماعيل ، فشيدوا ثلاثة ابراج كبرى على الكدية المشرفة على المرسى من جهة الشمال ، سنة 1736 م. (1149 هـ.) .
(Población general de España. Juan Antonio de Estrada, n. 5524).

21) يبعد موضع رباط مليلة بنحو 1.200 متر عن السور الغربي ، ويقع خلف كدية مجاورة لواد المدور غرباً .

22) اهتم بطبع هذه التقارير والتعليق عليها المدعو FELIU de la Peña. Francisco.
Memoria sobre la conservación ó abandono de los Presidios Menores :
وتم طبعه في بلنسيا سنة 1846 م.

23) منهـم :
— Vicente Rodriguez Casado. Politica marroqui de Carlos III.

— Vicente Atard : Primeras negociaciones entre España y Marruecos en 1767.

— Mariano Arribas Palau : La correspondencia Inicial entre Carlos III y el Sultán de Marruecos (1765 - 1767).

— Ignacio Bauer : Embajada de Un marino en Marruecos y el tratado de Paz de 1767.

24) كان على راس هؤلاء السكرتير الملكي ، فرناندو دي لافرا ، وقسيس قرطبة هرناندو دي طلبيرا للمجلد الخامس . ص. 136 طبعة سرقسطة 1670.

— Barrantes : Ilustraciones de la Casa de Niebla.

25) المصدر السابق .

26) خرب سكان قلعية مدينة مليلة في صيف 1496 ، حينما علموا بعزم الاسبان على الغزو ، وتفاهة النجدة الوطاسية . (الحسن الوزان . وصف افريقيا ص. 268 . الرباط 1980) .

27) من اقواله : «اذا تمكن الاسبان من احتلال مليلة ، فانها لا محالة ستغدو مقبرة لجنودها لأنهم سيظلون عرضة لغارات السكان بصفة مستمرة ، وبالتالي فان جميع التكاليف التي ستنفق من اجل المحاولة وتلك التي ستترتب عن وسائل الدفاع ، كل ذلك سيذهب سدى » .
مخطوط بالخزانة الملكية للتاريخ بمدريد .

28) تقرير 1765 ـ صفحة 122 .

29) هذه خلاصة جمالية للتقارير الثلاثة الداعية الى الاحتفاظ بالحصون الصغرى .

30) استرجاع المغاربة لغساسة سنة 1533 م. / 940 هـ. كان نتيجة تمرد خمسة من الجنود على حاكم المدينة الذي اساء معاملتهم ، مما سمح للقلعيين بالتدخل م. دو كاستري . س. اسبانيا . ج. 1 ، ص. 61 .

31) الأمر مماثل بالنسبة لصخرة بادس التي استرجعت سنة 1522 م. ـ 939 هـ. على عهد حاكم مدينة بادس المولى المنصور (وصف افريقيا . الحسن الوزان . ص 235 . الرباط 1980) .

32) لم يوفق قيسيس المدينة والمسمى «كسبار العربي وعشرة جنود لتنفيذ محاولة التمرد والاستعانة بالقلعيين ، حسبما ترويه رسالة حاكم مليلة في 25 اكتوبر 1555 (قلعية ومشكل الوجود الاسباني بمليلة ج. 1 ، ص. 192) .

33) هذا هو ما تشهد به وثائق الفترة الممتدة بين 1497 و 1767 .

34) اشارة الى القرار الذي اتخذه وزير المالية الماركيس دي مسكيث Marques de Mosquez حينما تخلى عن واد نون سنة 1768 م.
(Marques de Mulhacán) في Politica Mediterranea ص. 81

35) تقرير 1763 ـ صفحة 109 من ... Memoria

36) تقرير 1765 ـ صفحة 122 م. ... Memoria

37) يعنون بذلك مراقبة تطوان ومرتيل وطنجة والعرائش .

38) هو من سماه تقرير 1765 باريرا (Herrera) صفحة 122 .

39) المسافات المقدمة من طرف تقرير 1765 هي من سبتة الى بادس 25 فرسخا . ومن هذه الى النكور 7 . ومن هذا الأخير الى مليلة 13 فرسخا . ومنها الى وهران 40 فرسخا .

40) حسب دعاة التخلي ، ان الحصون الصغرى يستحيل عليها القيام بصد غارات المغاربة بحرا، لكونهم يملكون مراسي عديدة .

41) تخير الاسبان للنزول بالساحل المغربي نبطا محصنة طبيعيا ، اما لكونها جزرا كبادس والنكور ، او اشباه جزر مثل سبتة ومليلة .

42) تقرير 1765 ـ صفحة 122 .

43) الواضح ان ما نسميه اليوم بالحسيمة ، تقليد للاسم الاسباني « Alhucemas » وهذا محول عن الاسم الأصلي للمكان المعروف بـ «المزمة» . هكذا نجد انفسنا مجبرين على الاحتفاظ باصالة الأسماء المغربية ، التي انساها لنا مرور الحقب التاريخية .

44) تقرير 1765 ـ صفحة 124 .

45) الى غاية 1767 كان الاسبان قد شيدوا اربعة احزمة دفاعية تتالف من اسوار وحواجز وابراج ، واهم النقط الدفاعية تشكلها ابراج «فكتوريا» المقامة على كدية المرسى منذ 1736 م.

46) قال تقرير 14 يناير 1764 : «ليست هناك اية حجة اخلاقية كانت أو دينية وسياسية وعسكرية تحمل الدولة على التمسك بتلك الحصون» . ص. 117 .

47) تقرير 1763 ـ ص. 107 من المصدر السابق .

48) تقرير 1765 ـ صفحة 128 من المصدر نفسه .

49) تقرير 1765 ـ صفحة 128 من المصدر نفسه .

50) ما نتوفر عليه في موضوع القرصنة نادر جداً لا يتجاوز الاشارات ، على الرغم من أن المساعدة المغربية للأندلس حقيقة لا غبار عليها . وهناك مثال يعود الى 1485 م. ، عرفنا باحتجاج فرناندو لدى محمد الشيخ الوطاسي ، اثر اجتياز جماعات من أهل الساحل الريفي ونزولها باندراش . (عن Fernando de Pulgar في Crónica de los Reyes Católicos

51) تقرير 1765 ـ صفحة 128 .

52) هي سبخة بوعرك ، يفصلها عن المتوسط حزام رملي .ومدخل المياه (الفتق) في هذه الفترة كان واقعاً بالجانب الشرقي . نظم الاسبان نحو عدة جولات استكشافية ، أسفرت عن تقديم تقرير عنها لفيليب الثاني سنة 1575 م. (مجموعة دو كاستري . السلسلة الاسبانية) .

53) لا تتحدث المصادر الاسبانية خاصة عن هذه الاستعدادات للاغارة على المدينة في هذه السنة .

54) تقرير 1763 ـ صفحة 108 المصدر نفسه .

55) في نظر أرباب التخلي عن الحصون : «لا يمكن لها أن تلحق الأضرار بالمغاربة ، سواء كان ذلك من جهة البحر أو البر ، لافتقارها الى المراسي الصالحة لايواء السفن الكبرى ، كما أنها من جهة أخرى لا تملك قطعا أرضية مجاورة لها». (تقرير 1764 ـ صفحات : 118 ـ 119 ـ 120 المصدر نفسه .

56) تقرير 1765 ـ صفحة 129 من المصدر السابق .

57) أهم مراسي ناحية مليلة هي التي يتوسطها مرسى «هرك» ، الواقع في رأس شبه الجزيرة المعروفة بنفس الاسم . وفي شرقه يوجد مرسى رأس كبدانة والجزر المقابلة له . وفي الغرب يوجد مرسى غساسة وكرط .

58) تقرير 1765 ـ صفحة 110 .

59) تقرير 1765 ـ صفحة 110 من المصدر السابق .

60) تقرير 1763 ـ صفحة 108 من المصدر السابق .

61) المصدر السابق صفحة 110 .

62) تقرير 1763 صفحة 110 .

63) اشارة الى خليج المزمة ورأس هو الغربي ويقابله رأس كيلاطس (Quilates) المعروف بسيدي شعيب المفتاح . Morro

64) تقرير 1763 ـ صفحة 110 .

65) المصدر السابق .

66) فرض رباط مليلة حصاراً اقتصادياً مستديماً على المدينة من ناحية البر ، بينما عرقل القرصان وصول السفن من مالقة . غير أن ما يشير اليه التقرير هو فترات المجاعة التي عرفتها الحامية ، كان بسبب اهمال مالقة ، حسبما يصوره تقرير 3 يناير 1659 ، الذي انجز في عهد فليب الرابع .

67) وقد عرفت المدينة حصاراً عسكرياً قوياً استمر من 1646 الى 1727 مع وفاة المولى اسماعيل مما يصوره أحمد ابن القاضي الكعداوي القلعي في تقاييده المخطوطة ، «واستراداً» الاسباني المليلي ، صاحب

Población general de España. Juan Antonio de Estrada.

انظر : قلعية ومشكل الوجود الاسباني بمليلة ، نسخة من الاطروحة مودعة بخزانة كلية الآداب بالرباط .

68) تقرير 1763 ـ صفحة 111 لأديب ان الاسبان كانوا على علم بالتجديدات التي سعى سيدي محمد الى تحقيقها بانشاء بحرية قرصنية ، تعمل وفق القوانين الدولية ما بين 1757 ـ 1767

69) تقرير 1763 ـ صفحة 110 .

70) 1765 ـ صفحة 140 .

71) يدل هذا على ان محرري تقرير 1765 شاركاً في المجالس التي أسفر عنها اصلاح البحرية لسنة 1745 .

72) قال دعاة التخلي : «لا يمكن لمليلة أن تلحق الأضرار بالعدو اذا ما رغبت في اقتحام الأراضي المجاورة الخالية من المباني والأهداف العسكرية». (تقرير 1764 ـ صفحة 120) .

73) تقرير 1765 ـ صفحة 135 من المصدر السابق .

74) جرت العادة ان ينقل الفارون من الحصون الى فاس ، وجدنا من هؤلاء واحداً من مدبري تمرد غساسة في 1533 ، تعرف عليه مارمول كربخال وقال انه سمى نفسه «سليمان» . كما اننا تعرفنا على منزل احدهم قبل 1774 ، كائن بممر «تلوين» بمزوجة (الناظور) . (مارمول كربخال في وصف افريقيا . ج. 2 ، ص. 289 ـ قلعية .. ج.2 ، ص. 303 رسم 1774) .

75) تقرير 1763 صفحة 111 ، لشترط على كل لاجئ مغربي الى الحصون اعتناق المسيحية والتنازه عن اسمه الأصلي . لكن الحالات نادرة جداً ، حسبما تبين لنا من دراستنا المذكورة .

76) يقول تقرير 1764 ، صفحة 120 ! «ان مليلة لا تتوفر على مرسى صالح لايواء السفن الحربية والتجارية ، يلجئ الموجود منها على الابتعاد عنه وقت هبوب الرياح الشرقية» .

77) ويقول ايضاً ! «لا يمكن لمليلة ان تلحق اي ضرر بالأعداء من جهة البحر ، كما ليس في مستطاعها القيام باي عمل» .

78) صدا هذا الحصار بالنسبة لمليلة في بداية حكم المولى رشيد يقوده القائد بلقاسم الشاوي الفرخاني والمقدم محمد بن مسعود القيطوني الكعداوي ، ليتسع حداه ويشمل صخرتي النكور وبادس وسبتة تحت اشراف الباشا احمد بن علي الريفي . ولم ينفك الحصار الا بوفاة السلطان المولى اسماعيل .

79) قدم الدكتور لوريدو دياث رامون حول الموضوع دراسة عنونها بـ
Transformación de la pirateria marroqui en gueréa del corso (1757 -1768).
نشرت بمجلة هسبرس لسنة 1969 من صفحة 39 الى 69 .

80) اول معاهدة عقدها مع الدانمرك بتاريخ 16 شعبان 1166 هـ. 15 يونيه 1735 م.

81) رسالة التاجر المرسيليي «سالفا» بتاريخ 25 يناير 1755 .

82) حسب لويس شينيي فان 15 سفينة تم اسرها سنة 1761 ، 7 سفن منها اسبانية . وقد تصاعد هذا العدد سنة 1766 .

83) تمت الدعوة الى الاتحاد على يد مالطة (رسالة الكوندي دي مهوني بتاريخ 20 اكتوبر 1764 .

84) في Recherches Historiques الكتاب الثالث ص. 244 طبعة باريس 1787 م

85) كان سيدي محمد قد وقف عند اسوار مدينة سبتة ، فبعد اطلاق بضع طلقات مدفعية ، ردت المدافع الاسبانية بقوة مفزعة . (الاستقصا ج. 8 ، ص. 11) . بينما اكتفى بالنسبة لمليلة بمجرد المراقبة والحث على الجهاد (رسالة حاكم مليلة الى حكومته في 7 ابريل 1766 . A.G.S. Guerra moderna

86) الماركيس دي مولهاسين Mulhaán في Politica Mediterranea. p. 81

87) تقرير 1765 ـ صفحة 135 .

88) من مواليد آسفي ، عمل لحساب تاجر مرسيليي ، واستقر مدة طويلة بسلا ، ومعرفته لعدة لغات اعلته الى نيل الحظوة لدى سيدي محمد . ودوره بارز في العلاقات المغربية مع السويد والدانمرك وفرنسا واسبانيا .

عبد العزيـز التمسمانـي خلـوق .

الارهاصات الاولى للعلاقات الدبلوماسية بين المغرب وأمريكا الاتينية المستقلة (1821 - 1827)

أولى المؤرخ البرتغالي ف. أ. الفير مارتنز أهمية للوجود الاسلامي في ارض البرازيل ، ذلك أنه تناول في كتابه « البرتغال والمغرب في القرن الثامن عشر » (1) الهجرة المغربية الجماعية التي فرضت فرضاً بالقوة على سكان حصن مزغان الخاضع للنفوذ البرتغالي بدكالة ، فقد تعرضوا ، عام 1769 ، الى التشرد والاضطهاد والتنكيل ، ومن ثم ارغموا على الاستقرار بمنطقة تقع على مقربة من نهر الأمازون حيث شيدوا ، في أوائل 1770 ، مدينة اشتهرت باسم مدينة مزغان الجديدة (2) . ويعتبر هذا القمع البرتغالي احد العوامل القاهرة التي دفعت النازحين الى ركوب البحر .

ننطلق من هذه الاشارة التاريخية للحديث عن محاولة انشاء التمثيل الدبلوماسي بين امريكا اللاتينية والمغرب في الربع الأول من القرن الماضي . وهذا الموضوع لم يحظ بعد ـ فيما نعلم ـ باهتمام كبير لدى الباحثين المغاربة ، بل انه من المواضيع الجديدة التي مازالت تنتظر من يدرسها ويهتم الاهتمام الكافي بهـا .

من المعلوم أن القارة الأمريكية تعرضت ، منذ فجر العصور الحديثة ، للغزو الايبيري ، فتم استغلال الأهالي تقتيلهم ، ونهب الخيرات ، وابتزاز الموارد الطبيعية ، لقد كانت الأساطيل الاستعمارية تمخر باب المحيط لتنقل اليها المواد التي كان البرتغاليون يقتنونها من المراكز التجارية المشيدة على السواحل المغربية والافريقية . وتذكر النصوص التاريخية أنواع السلع المصدرة من المغرب الى المستعمرات الأمريكية . فقد كان التجار يجلبون من دكالة الخيول ويشترون جلود البقر المدبوغة والعادية ويقتنون كميات من العسل والشمع . وهذا ما عبر عنه أحد الباحثين بقوله :

« كانت دكالة كثيرة العسل والشمع اذ أن خلايا النحل كانت منتشرة بكل مكان ، وخصوصاً على طول أم الربيع وبالشياظمة حيث كان القطف يسمح بمداخيل مهمة . وكان الاقبال على السلعتين مهما الى حد أن الأعشار المؤداة عنهما بازمور بلغت 2.000 كروزادو سنوياً . واصبح لجودة شمع آسفي شهرة وصلت الى ما وراء المحيط ، واصبح سكان امريكا الوسطى يضربون بها المثل : يقال انه يوجد بها مثلما يوجد بآسفي الموجودة بافريقيا من العسل والشمع وذلك من حيث الوفرة ومن حيث الجودة » (3) . ومن حسن الحظ وصلتنا اشارات الى وصول بعض مواد امريكا الوسطى والجنوبية الى المغرب ، منها الذرة الأمريكية والسكر والخشب والبن .

والجدير بالملاحظة أن مبادلات المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية استاثرت باكبر قدر من اهتمام المؤرخين الأجانب ، ويكفي القاء نظرة على ما نشروه للتاكد من أن علاقات بلادنا بالجمهورية الأمريكية الفتية ترجع الى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وكانت تتسم بنوع من التعاون (4) . وقد حفظ الأرشيف المغربي اتفاقية سلام من خمسة وعشرين فصلا ابرمت بمراكش في 25 شعبان 1200 / 23 يونيو 1786 بين

الدولتين ومن المفيد أن نعيد الى الذاكرة مساهمة المغرب الفعلية في اصلاح ذات البين بين ولاية تونس وطرابلس والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تنشد ود المخزن المغربي وتتوسل اليه للتدخل لصالحها ، وما تزال المراسلات المتبادلة محفوظة الى اليوم ، ومن ذلك هذه الوثيقة المغربية وهي رسالة جوابية وجهها سيدي محمد بن عبد الله (1757ـ1790) الى الرئيس الأمريكي جورج واشنطن بتاريخ 15 ذي القعدة 1202 / 17 غشت 1788 ، جاء فيها :

« الى عظيم اصطادوس الماركانوس البرسدنت السلام على من اتبع الهدى ، أما بعد فقد وصلنا كتابكم ووصلتنا شروط الصلح التي وجهتم الينا ونحن معكم على المهادنة والصلح التامين وها نحن كتبنا بما طلبتم منا لتونس وطرابلس وكل ما طلبتم منا يقضى ان شاء الله والسلام وكتب في منتصف ذي القعدة عام اثنين ومائتين وألف » .

ولما عصفت الحروب النابوليونية بشبة الجزيرة الايبيرية اتجهت الأنظار الى المستعمرات الأمريكية حيث اندلعت حركة ثورية (5) دامت من 1808 الى 1824 واستهدفت التحرر من قيود الأنظمة الاستعمارية ، فوجدت قيادتها المستنيرة في الثورتين الأمريكية والفرنسية مثالا حياً تسترشد به ، فأعلنت الاستقلال ، وعلقت آمالها على بعض الدول لمساندتها لأنها كانت تبحث عن العون العسكري والتدخل الدبلوماسي . وفي هذا الاطار ، استحكمت أواصر القرابة بين مبعوثي المحرر سيمون بوليفار ، مؤسس كولومبيا الكبرى وبين المهاجرين الاسبان المقيمين بطنجة (6) ، فبالغ هؤلاء في الاحتفاء بهم وربطوا علاقات طيبة معهم ، بعد أن عكف الانجليز بجبل طارق على تسهيل الاتصال بهم (7) .

وفي هذا الوقت بالذات ، كان خليج طنجة يشهد حركة دائبة وكانت المراكب الكولومبية (8) تخترق عباب المحيط الأطلسي . ومنذ خريف 1821 ، أخذت تحجز السفن الاسبانية ؛ ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل كانت تأسر طاقمها وتصادر حمولتها بعد ارسائها بميناء طنجة. وأحدثت هذه القرصنة ضجة كبرى واثارت أشياء الهيئة القنصلية ، فتجند ممثل اسبانيا لاقناع السلطات المغربية بضرورة ردها على أعقابها لأنها تهدد تجارة بلاده . وهنا ينبغي أن نشير الى أن علاقات المغرب بأوربا تميزت ، في الفترة الممتدة من 1823 الى 1825 ، بمرحلة جديدة اتسمت بتشجيع المبادلات الخارجية (9) . فأبرم المولى عبد الرحمن اتفاقيات تجارية وملاحية مع البرتغال (1823) ، وانجلترة (1824) ، وفرنسا وسيردينية (1825) . وهذا ينم عن العناية الكبرى والاهتمام البالغ بتعزيز العلاقات المغربية الايبيرية .

ولنوضح مع ذلك أن طائفة من اللاجئين السياسيين الأوربيين (10) التحقت بالمغرب وكانت تتشكل من مستوطنين فرنسيين واسبانيين متذمرين عبروا عن مطامح الثوريين في تحطيم أغلال السيطرة الاستبدادية، فكانوا يحرصون على صلاتهم الوثيقة بالسلطات المغربية التي كانت تعتبر نفسها مسؤولة عن مصيرهم فوجدوا في المغرب ملاذا يوفر لهم الاطمئنان . وقد استأثرت هذه الظاهرة التاريخية بجهود طيبة بذلها المؤرخ البولوني أندريج ادزيوبانسكي (11) الذي قام بتحر تاريخي ، فقرأ الوثائق الأوربية قراءة الفاحص الدارس وكتب ، حديثاً ، دراسة عن العلاقات المغربية الكولومبية على عهد المولى عبد الرحمن ونشرها بالعدد الثالث من مجلة الدراسات اللاتينية الأمريكية الصادرة عن المعهد التاريخي ببولونيا . وكان هذا الباحث من المؤرخين القلائل الذين اهتموا بمشاكل الملاحة بخليج طنجة ، فرصد موقف اللاجئين السياسيين الاسبانيين من حركة تحرير شعوب أمريكا اللاتينية من ربقة الاستعمار الايبيري ، وتناول بالدرس محاولة انشاء التمثيل القنصلي لكولومبيا بالمغرب فيما بين 1825 و 1827 . وفي هذا العدد ، عثر الباحث في الأرشيف الفرنسي على الرسالة التي بعث بها مبعوث الزعيم سيمون بوليفار الى باشا طنجة بتاريخ 6 يونيو 1827 ، أعرب فيها عن رغبة جمهورية كولومبيا في ابرام اتفاقيات مع المغرب وتوطيد الصلات بين قادة الدولتين ، طالباً انشاء قنصلية ترعى مصالح مواطنيه . بعد ذلك ، انتقل الباحث البولوني الى الحديث عن التنافس الحاد الذي ظهر حول القرصنة الكولومبية بخليج طنجة ورسم الخطوط العريضة لفترة توتر عرفتها العلاقات المغربية الاسبانية .

لابد أن نثير الانتباه ، ونحن نتحدث عن علاقة المغرب بكولومبيا على عهد المولى عبد الرحمن ، الى أهمية الأرشيف اللاتيني الأمريكي ، فنحن لا نعلم عن معطياته التاريخية والمرفية المتعلقة ببلادنا الا الشيء القليل ، فالرجوع اليه ضروري لدراسة مشاكل الملاحة البحرية بخليج طنجة خلال القرن الماضي . ولنلاحظ في الختام أن الأرشيف المغربي يتضمن ــ كما لاحظ د. عبد الهادي التازي في « الموجز في تاريخ العلاقات الدولية للمملكة المغربية » (ص. 106 ــ وثائق عن دول أمريكا الوسطى والجنوبية .

الهـــوامـــش

1. F.A. Oliveira Martins, « Portugal e Marrocos no século XVIII », Lisboa, 1937, p. 100, note 1.

2. Vila Nova Mazagáo.

3) أحمد بوشرب ، «دكالة والاستعمار البرتغالي الى سنة اخلاء آسفي وأزمور ، الدار البيضاء 1984 ، ص. 292 .

4. Mariano Arribas Palau, « Documentación española sobre las primeras relaciones entre Marruecos y los Estados Unidos de America, Hespéris Tamuda, vol. XVII, 1976 - 77, pp. 97 - 136.

5. Pierre Renouvin, « Histoire des relations internationales », tome V, pp. 83 - 99.

6. Jean-Louis Miège, « Les réfugiés politiques à Tanger, 1796 - 1875 », Revue Africaine 2 - 1955.

7. Ibid.

8. Jean-Louis Miège, « Les corsaires colombiens, l'Espagne et le Maroc 1821 - 1826 », Bulletin du Comité Marocain de Documentation Historique de la Marine, n. 7, mars 1958.

9. Jean-Louis Miège, « Le Maroc et l'Europe », tome 2, p. 31-32.

10. Ibid.

11. Andrzej Dziubinski, « Intentos de establecer relaciones diplomáticas entre Colombia y Marruecos en los años 1825 - 1827 », Estudios Latino Americanos, N° 3, pp. 51-67.

تأليف : جان لاكوتور
تعريب وتحقيق : مصطفى بوشعراء
باحث بمديرية الوثائق الملكية بالرباط

محمد الخامس : عرش وثلاث جمهوريات

(الحلقة الرابعة)

- (17) -

ستتشيع فرنسا السياسية طوال سنتين الى بنيوسفيين والى بنعرفيين . ولئن صح أن الرجال ـ الذين ما انفكوا معلنين أن منكر 20 غشت ، ان لم تكن جريمة ، فهي على الأقل خطأ ـ كانوا منتمين خاصة الى الأوساط اليسارية والهيئات المسيحية المتفاوتة في تقدميتها ، فلقد رأينا أن المدافعين عن قيم النظام والتقاليد ـ من كونت باريس الى جورج دوهاميل ـ كانوا مسهمين في نصرة سيدي محمد بن يوسف ، ابتغاء شرف البلاد وصيانة لمصالحها .

كان رولان ده موستيي رئيس لجنة التحقيق التي أوفدها البرلمان الى المغرب ، هو أول من طرح سياسة الجنرال كيوم طرحاً رسمياً (في بداية يناير 1954) بعد أقل من أربعة أشهر من عزل العاهل . فقد لاحظ هذا النائب (الجمهوري المستقل) ، المعتدل علانية أن مشأمة 20 غشت قد باءت بالفشل منذ ذلك اليوم ، (وأن 90 ٪ من المغاربة 86 مصرون على معارضة داهية 20 غشت التقوية ، وأن عزل سيدي محمد بن يوسف عن العرش لم يتحقق الا من جراء خداع ، وأن « تعلق » الشعب المغربي « بالسلطان المنفي صار يكتسي طابعاً صوفياً » . وقد ندد جميع الوطنيين الذين استمعت اليهم اللجنة بتعسف الشرطة الفاسي وباستبداد الاقامة العامة الاداري ، وببشاعة استغلال العمال المغاربة في المدن والقرى) . وطالب « بتحوير جوهري في سياسة فرنسا بالمغرب ».

الا أنه في نفس الوقت دشن السيد فرانسوا مورياك النشرة الأولى لجمعية فرنسا ـ المغرب فكتب : « ان ما يقيم به سيدي محمد بن يوسف بوصفه فرداً ليس هو ما نريد معرفته ، بل ما كان يمثله في عين شعبه وما ظل عليه : الرئيس الديني من جهة ، والمجسد الحي لآمال الشبيبة المثقفة والكادحين بالمدن من جهة أخرى . ولم يكن قط بأقوى منه اليوم ، فنحن تحت رحمته أكثر مما هو تحت رحمتنا ... » .

ومؤازرة لعمل هاته اللجنة ، اتخذت الكثير من المبادرات : فمن « رسالة الى 75 » التي أمضاها في شهر يوليوز 1954 العديد من الشخصيات الفرنسية الحرة بالمغرب ، الى حملات السيد لميكر ـ دوبرووي في جريدة « ماروك بريس » ، والى انعقاد « مؤتمر وطني لحل المشكل المغربي الفرنسي » بباريس (ماي 1955) . وقد صدرت انتقادات لسياسة 20 غشت من لدن أشخاص حاشا أن يغمزوا بنزعات « انهزامية » مثل السيد موريس شومان (87) . فلم يكن المنفي ولا الشعب المغربي ولا الرأي العام العالمي على حق في الاعتقاد بأن فرنسا بأسرها كانت متواطئة في عملية 20 غشت الفاحشة .

وحينئذ ـ ومثلما يحدث في مسرحيات شكسبير أو كلوديل ـ اتسعت العقدة حتى شملت فجاة أبعاد العالم . فلم تعد خشبة المسرح تمثل أرضية حي

بالرباط حيث كان يتراقب رجلان يبعد أحدهما عن الآخر ببضع المئات من الأمتار ، وحيث كان شخص بلباسه العسكري يزور أميراً بجلبابه زيارات يتزايد صخبها . وخلال سنتين لن يفتأ المشهد ممتداً في بداية الأمر الى المدن المغربية حيث سيتبع شعب ــ مذهول أولا فمستاء ثم غاضب ــ قادته الوطنيين قبل أن يبذهم ، والى البرلمان الفرنسي حيث غدت القضية المغربية دعوى وطنية ؛ والى الأمم المتحدة حيث أصبحت المملكة الشريفة غائبة تزداد فصاحتها ؛ والى القاهرة حيث يذكي علال الفاسي وطنية سلفية كانت قبلا مناضلة فغدت مجاهدة وأحياناً دامية ؛ والى جزيرة بالمحيط الهادىء حيث العاهل المغرب يتمسك ــ بعد أن كان مشرفاً على الغرق في اليأس ــ بمشروعية صانها له رفضه التنازل ويتناوب على انعاشه : الأمل وبراعة الاحتراب وسلامة التشخيص وقوة الحجة .

وفي 29 يناير 1954 أرسل العاهل المعزول صحبة أهله الى مدغشقر بعد أن كان ينوي في البداية نقله الى جزيرة تاهيتي . وقد خفف وعثاء السفر عن العاهل أن رافقه الكونت كلوزيل مستشار حكومته السابق . وكان في انتظاره بمطار اريفونيمامو رجل لم يكن سيدي محمد ونجله الأكبر متوقعين ــ نظراً للظروف ــ أنه سيصير صديقهما : الكولونيل ألفريد تويا . كان هذا الضابط قائداً لقوات الدرك بالجزيرة الكبرى وقد كلف على عجل بأن يدبر مقام المنفيين وبأن يسهر على سلامتهم . فأين سيسكن في أحوال مرضية هؤلاء الضيوف النابهون الطارؤون الكثيرون ؟

ذهب الكولونيل بهم الى محطة أنتسيرابي المناخية البعيدة بمائة وستين كيلومتراً عن طاناناريف . وبسرعة رتب نزل « لي طيرم » الضخم البالي ، فلعله سيصلح فعلا قصر ضيافة مستطاباً . وفيه أسكن المنفيين ودار أولا حديث خشن ثم ودي ، واستطاع الوافدون بالرغم من تعبهم وظنتهم وحزنهم أن يتأكدوا من أن هذا الضابط الذي عهد اليه بمصيرهم كان رجلا مستقيماً ذا ذكاء متفتح وقلب شريف . وهنا أيضاً حفت الألطاف : فقد عثر المسير على روح فرنسا الودية .

وهكذا أقاموا في الصيف الجنوبي متفئين أشجار أنتسيرابي . وعما قريب ستولد أمينة كريمة سيدي محمد الرابعة .وتروض الأمراء والأميرات بركوب الخيل وجروا بالسيارات في الطرق القرمزية من نجد هوفا . وبهذا ظهر نوع من الانسجام المتواضع متوطداً داخل الاستسلام الذي لاحظه الأستاذ ماسينيون أحد الزوار الفرنسيين الأولين بأنتسيرابي وشهد به تصريح أفضى به سيدي محمد الى مبعوث وزارة الخارجية السيد لامارل في شهر أبريل 1954 : فمن الآن فصاعداً سيعتزل كل نشاط سياسي .

الا أن المنفي وأسرته كانوا متلهفين متنسمين أخبار المغرب وفرنسا . وقد استرجعوا بارقة أمل بسقوط حكومة لانييل وبتولي السيد مانديس فرانس السلطة ، وأكثر من ذلك بسفر رئيس الحكومة الفرنسية الجديدة الى قرطاج ، ممهداً بذلك السبيل الى الحكم الذاتي التونسي . فهل سنخطو نحو الانفراج اذ ترك الجنرال كيوم المجال بالرباط للسيد فرانسيس لاكوسط الديبلوماسي النبيه اللبق ؟ وقد أحدث شيئاً من الانفعال بأنسيرابي خبر المظاهرات التي انبثقت عن الاشاعة التي راجت بفاس في بداية شهر غشت عن قرب عودة السلطان وهتف فيها باسمي محمد بن يوسف ومانديس فرانس . وكانت كل الأنباء الواردة من المغرب تروي عزلة مولاي (محمد بن) عرفة المتزايدة والحمية الوطنية وتصاعد الارهاب وتمكن أسطورة ابن يوسف من القلوب . وفي 27 غشت ثبط رئيس الحكومة هذا الأمل اذ صرح أمام المجلس الوطني أن الحكومة لا ترى في الامكان ارجاع العاهل السابق الى العرش .

لكن يوم 18 أكتوبر 1954 كان من أسعد أيام المبعد . فقد نزل بمطار طانانازيف الدكتور دوبوا ــ روكبير جراح سيدي محمد بن يوسف وأعز أصدقائه غير أن الزائر ، الذي كانت مهمته في الواقع سياسية أكثر منها طبية ، أوضح للعاهل ــ على التو ــ أنه لم يات فاتحاً له أبواب المغرب ، وانما ملتمساً منه باسم حكومة الجمهورية مساعدته على العثور على حل مهدىء . وواصل الجراح كلامه قائلا : ان المسؤولين الفرنسيين ــ شعوراً منهم باخفاق تجربة ابن عرفة ــ يتمنون حل قضية العرش بتنصيب سلطان ثالث . أفلا يستطيع محمد ابن يوسف أن يمنح موافقته تأييده لصيغة من هذا القبيل وأن يزكي نجاحها بتصريح على رؤوس الملا ؟ فأجاب العاهل باختصار :

« انك لتعرف ــ وأنت الذي لازمتني منذ سبع عشرة سنة ــ ما كان عليه موقفي من فرنسا خلال ملكي ولاسيما منذ سنة 1939 ، وتعلم أيضاً ــ اذ

كنت وقته بجانبي ـ في اية أحوال اكرهتني حكومة الجمهورية ، التي كانت قائمة آنذاك بباريس ، على ان اغادر بلادي ، وقد يكون من حقي أن أجد على بلادكم ، لكن عليك أن تدرك ان مشاعري نحو فرنسا لم تتغير .

(« ولا عبرة بالأكاذيب ولا بالنميمة . ومتى كان لي اليقين بأن وطني سيكون في النهاية سيد مصيره ، فسأبذل ـ باتفاق مع حكومة بلادكم ـ قصارى الجهد ليستعيد المغرب هدوءه) .

« واني اذن لمصمم مبدئياً على أن اقدم لفرنسا اصدق المساعدة واتمها وذلك لعدة اسباب ، أولا لأن المي يزداد ـ بالأضافة الى معاناتي في منفاي ـ لما اعلم ان وطني ممزق وان الحالة ما انفكت خطيرة (وان السجون زاخرة) . ولم افتأ مفتت الكبد على الدم المغربي او الفرنسي المسفوح ... ولئن كنت مؤمناً بمستقبل بلادي ، ولئن كنت معتقداً انه سيكون من انشط الدول العربية وانه سيتبوأ مقامه بين الأمم المستقلة ، فلا اجهل ان معونة فرنسا لا تزال لازمة له .

« وبعد ، فقد لا يكون من وفائي أن لا ابدي فوراً هذا التحفيظ : فاعلن ـ لا فخراً بل يقيناً ـ أن ملكي سيكون له شأن في تاريخ المغرب وأن اسمي سيظل عالقاً بنهضة المغرب الذي ستعتـز فرنسـا بأنها حملت اليه طابع عبقريتها . ولا انوي أن أقترف ادنى عمل من شانه أن يدنس عظمة ملك سيحكم عليه التاريخ ، ولو طالت معاناتي وغربتي .

« وعليه فاني لآسف جداً أن لا استطيع قبول اقتراح الحكومة الفرنسية بأن ازكي مبايعة عاهل جديد ، لأن معناه ان ارتضى تنازلا مقنعاً وانا الذي ابيته لما كانت الرشاشات محدقة بي وكان قصري مطوقاً يوم 20 غشت 1953 . زد على ذلك ان هاته الفعلة العنيفة كانت نتيجة مؤامرة ولم تكن مستجيبة لارادة الشعب . وهكذا جردت من حقي الذي لا أريد التخلي عنه . ومن جهة اخرى يفرض علي الوفاء للشعب المغربي واجباً معنوياً بأن لا اقبل عملاً من هذا القبيل .

يتبـع

محمـد شكـري :

جـان جنيـه فـي طنجـة

في 18ـ11ـ1968 .

كنت في مقهى سنترال مع جيرار بيتي . فجأة قال لي :

ـ انظر ، ها هو ذا جان جنيه .

يمشي ببطء ، يداه في جيبي سرواله ، هيأتـه مهملة ، ينظر باستمرار نحو سطيحة مقهى سنترال . توقف . التفت الى مقهى فوينتيس ثم اتجه الى مقهى طنجـة . قلت لجيرار :

ـ سأتعرف عليـه .

قال بقوة :

ـ كلا ، أرى من الأحسن الا تفعل .

ـ لمـاذا ؟

ـ انـه يتضـايق من معرفـة الناس بسهولـة . الانسجام معه صعب . هكذا سمعت عنه .

أنا نفسي كنت قد سمعت عنه اشياء كثيرة . قال لي مسؤول يوماً في البعثة الفرنسية :

ـ ان من يقترب من جنيه عليه أن يتوقع اما صفعة أو قبلة على وجهه .

قررت أن اتحدى جيرار . رايت جنيه يجلس في مقهى طنجـة الى جانب شـاب مغربي . تحدثنـا ، جيرار وأنا ، حوالي ساعة الكتاب الفنانين الذين زاروا طنجـة . عيني على النمل البشري في الساحة وعيني على صلعة جنيه اللامعة في الشمس . رايته ينهض . كانت حوالي الثالثة مساء . قلت لجيرار :

ـ راقب ما سيحدث .

ثم نهضت واتجهت نحو جنيه . سمعت جيرار يقول لي بانزعاج من خلفي :

ـ انك احمق . ارجع الى مكانك .

تقدمت من جنيه بتمهل . توقف . يداه في جيبيه كما من قبل .منحن قليلا على نفسه .ينظر الي بأحداد . قلت له :

ـ أنت مسيو جنيه ، اليس كذلك ؟

تردد قليلا دون ان يقول نعم . قال :

ـ من انـت ؟

ترددت ثم قلـت :

ـ كاتب مغربي .

مد لي يده :

ـ مرحبـاً .

رأيت جيرار بيتي ينظر الي من خلال زجاج المقهى بدهشة وابتسام .

خلال العشرين دقيقة ، التي استغرقها سيرنا من السوق الداخلي الى فندق المنزه ، تحدثنا عن الكتاب المغاربة وبعض المشاكل التي يلاقونها في الكتابة وصعوبة النشـر .

في طريق الصياغين سألته :

ـ هل تعجبك طنجـة ؟

ـ لا بأس بهـا .

امام الفندق مد لي يده قائلا :

ـ انا متعود على القيلولة . غدا، اذا شئت ، يمكن ان نلتقي في السوق الداخلي ، حوالي الثانية بعد الزوال . مع السلامــة .

ـ مع السلامــة .

كانت اول كلمة عربية اسمعها منه .

في 21ـ11ـ1968 .

التقيت به في السوق الداخلي حوالــي الثانيــة عشرة زوالا . تحدثنا زهاء ساعة . ألقى علي بعض الأسئلة عن الوضع الاقتصادي والثقافي في المغرب قــال :

ـ هل يختلط الأساتذة عندكم هنا بطلابهم اثناء الاستراحة أو خارج المؤسسة ؟

ـ كلا .لا الأساتذة المغاربة ولا الفرنسيون . هناك حاجز كبير يفصل الأستاذ عن التلميذ هنا .

ـ لكن لماذا ؟

ـ لا أدري .

ارتسمت على ملامحه خيبة كبيرة . ثم تحدثنا عن الدين الاسلامي والمسيحي وعن الذين كتبوا الأناجيل الأربعة ونزول القرآن . قال :

ـ انا ، شخصياً ، اعتقد ان القرآن اكثر أمانة من متى ، مرقس ، لوقا ويوحنا .

نصمت لحظة ثم نبدأ حديثاً جديداً . سألته :

ـ هل قرأت شيئاً لكتاب عرب ؟

ـ كلا للأسف . فقط قرأت بعض الأعمال لكاتب ياسين . انه صديق لي .

لكي اتأكد أضفت له :

ـ حتى طه حسين وتوفيق الحكيم لم تقرأهما ؟

ـ من همــا ؟

ـ كاتبان مصريان . لقد ترجمت بعض اعمالهما الى الفرنسية ولغات أخرى ، خاصة توفيق الحكيم الذي ترجمت بعـض مسرحياتــه حتى الى اللغــات الاسكندينافية .

ـ للأسف لا اعرفهما . اتمنى ان اقرأ لهما شيئاً ذات يوم .

في 3ـ10ـ1969 .

كنا في مقهى زاكورة . سألته :

ـ هل لا قيت صعوبة كبيرة في كتابة روايتك الأولى .

ـ لا ، ليس كثيراً . كتبت الخمسيــن صفحــة الأولى من سيدتنا ذات الزهور في السجن ، وحين نقلوني الى مكان آخر نسيتهــا في مكاني الأولى . بذلت محاولة للعثور عليها ، لكن بلا جدوى . ومن جديد التحفت ببطانيتي واعدت كتابة الخمسين صفحة من الرواية بدون توقف .

ـ اعرف انك بدأت تكتــب بعد الثلاثيــن ، في الثانية أو الثالثة والثلاثين من عمرك .

ـ نعــم .

ـ ألم تكن تفكر من قبل في الكتابة ؟

ـ لقد كنت دائماً اكتب حتى قبل ان أكتب شيئا . ان حياة الكاتب الأدبية لا تبدأ من الوقت الذي يبدأ فيه الكتابة . ما يحدث هو ان الصدفة اما ان تأتي متقدمة أو تأتي متأخرة .

قص علي حكاية رسام فرنسي ـ نسيت اسمه ـ ربما هو سيزان . كان قد قضى حوالي اربعين عاماً وهو يرسم . ذات يوم دخل مطعماً . كان صاحب المطعم قد سمع عنه انه رسام مشهور . طلب منه ان يرسم له وردة كبيرة ليزين بها مطعمه . رسمها له الرسام حسب طلبه . حين ذكر له الرسام المبلغ الذي ينبغي له أن يدفعه ثمناً لرسم الوردة اندهش صاحب المطعم قائلا :

ـ كيف تطلب هذا المبلغ وانت قد رسمتها في دقائق ؟

قال له الرسام : « صحيــح . لقد رسمتهــا في دقائق ، لكنها تمثل تجربة أربعين سنة في الرسم . (ثم أضاف لصاحب المطعم) : أتدفع هذا الثمن أم لا ؟

حين رفض صاحب المطعم أن يدفع رسم الوردة مزق الرسام رسمه أمام صاحب المطعم .

ـ انت منذ سنوات لم تكتب شيئا . هل تعتبر صمتك الأدبي ومواقفك السياسية نوعاً آخر من الخلق لا ينفصل عن كتاباتك ؟

ـ ادبياً ، قلت ما كنت أريد أن اقوله . (أضاف) : ثم حتى لو كان عندي ما اضيفه فسأحتفظ به لنفسي . أيام محنتي في السجن كانت عند القضاة الذين اطلقوا سراحي أسباب لتركي في السجن ، مع ذلك سرحوني . هل كانت لحظة خوفهم أو كانت لحظة فرحهم عندما سرحوني ؟ ما حدث هو انه كان لابد من تسريحي ، لكن هذا لا يعني عدم احتمال بقائي في السجن حتى اليوم .

ـ هل تعني ان هناك لحظات تكون فيها الصحفة اقوى حتى من القانون نفسه ؟

ـ نعم ، من المحتمل . اذ ليس هناك لا مطلقة ونعم مطلقة .انني جالس معك الآن ، لكن من المحتمل أيضاً الا أكون معك الآن هنا .

عبد الغني سكيرج

ما لم يذكره التاريخ لحد الآن عن مدينة البوغاز

عندما دعيت الى المشاركة في هذا العدد وجدت نفسي أمام اختيارين اثنين ، كلاهما ان لم يكن موضوعه وثائقياً صرفاً ، فهو ـ على حال ـ يدخل في دائرة التاريخ القريب لهذه البلدة . وأولهما ما كنت كتبته عن مدينة طنجة أو مدن الشمال منذ حوالي أربعين سنة خلت ، وهذا ما فعلته بالفعل في مقالي السابق بهذه المجلة ـ عوائد من مدينة البوغاز ، وأما الشعر .

1) ـ أما الشعر ، فهو عبارة عن مجموعة من القصائد ، صيغت على شكل قصيدة الشاعر الكبير مالك بن المرحل ـ شاعر مدينة سبتة ، والتي يقول في مطلع قصيدته :

سلام على سبتة المغرب .

والتي هي عبارة عن مساجلات أدبية بدأها الأخ عبد الوهاب بن منصور مؤرخ المملكة المغربية ، يوم زار مدينة طنجة سنة 1984 وسجل فيها آراءه وملاحظاته حولها ، ثم نسج على منواله العلامة المرحوم الشيخ محمد سكيرج ـ صاحب كتاب « البهجة في أخبار طنجة » فنظم قصيدة على نهجها ورويها ، وضمنها ، هو الآخر آراءه وتصوراته عنها ، وكان العلامة سيدي عبد الله كنون قد اقترح على الكاتب ـ بعد نظمه هو الآخر قصيدته في الموضوع ـ أن يحذ وحذ والشعراء الأربعة المتساجلين فنظم قصيدتة تحت عنوان : مواقف تاريخية ، كان مما جاء فيها عن مدينة البوغاز ، وكان ذلك قبيل الاستقلال :

وانـي ، وان أنـس ، لسـت بنـاس
مـواقـف في الـذهـن لـم تغـرب
وقفـت بهـا في « عـروس المحيـط »
وقـوف سليـب الحجـا المعجـب
نعمـت بهـا ، في زمـان الشبـاب ،
وألهيـت نفـسـي عـن مكـربـي !

وهي قصيدة تربو على الثمانين بيتاً ، بحيث لو انتظمت مع أخواتها القصائد الأخرى وضم بعضها الى بعض ، في مجموعة خاصة ، لكان ذلك تحفة من تحف العصر وطرفة من طرائف التاريخ .

ذلك أن لهذا النوع من الأدب ـ في نظري ـ أهمية لا تقصر عن أهمية طنجة السياسية أو مكانتها الاقتصادية . ولعل هذا ما أشار اليه الأخ الدكتور محمد الكتاني ، عميد كلية الآداب بتطوان ، حين قدم ديوان الكاتب المعنون بـ « حب الحصيد » فقال : « نلاحظ ظاهرة النفس الشعري الطويل ، في هذه القصائد ـ بعض قصائد الديوان ، والتي نعللها بما كان يجده الشاعر في حماس الأمة ومشاعر الشعب من رصيد شعوري ، يغذي شعره بالعاطفة الجياشة والصور المتنوعة » .

والواقع الذي لا مراء فيه أن الصور المتعددة لمناحي الشعر في مدينة طنجة هي غزيرة ومتنوعة ، لا يخلو منها أي مكان منها فيشعر بها حتى من لم يكن شاعراً بالمرة ولا يعرف للشعر أو الشعور سبيلا !

2) ـ أما ما كنت كتبته عن مدينة طنجة منذ عدة سنوات خلت فمرد ذلك الى ما يثيره لفظ المدينة نفسها في الأذن والنفس من موقع أخاذ ، بدأ منذ أن كان موقعها كنقطة مترامية في أقصى الشمال من المغرب وانتهى ببداية فرض الحماية يوم بدأ التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للمغرب

سنــة 1912 وتدويل المنطقــة في 18ـ12ـ1923 من طرف الدول الموقعة على معاهدة التدويل والتي كانت تكون « لجنة مراقبة ادارة طنجــة » .

وكان للفظ طنجــة ـ كما قلت ـ موقع خاص في النفس ، بحيث لو قيل لأحد منا ، منذ ثلاثين أو أربعين سنة خلت : انك ستزور مدينة البوغــاز وتستمتع بهوائها ومناظرها الخلابة لعد ذلك من قبيل المحال أو ضرباً من ضروب الخيال : فقد كان يسهل عليك السفر والانتقال من فاس ومراكش والبيضاء ـ مثلا ـ في سهولة ويسر ، دون أن تتعثر أو يأخذ منك السفر مدة أطول الى فرنسا أو انجلترا أو سويسرا ، ولكنه يصعب عليك الانتقال من الرباط أو فاس ومكناس الى طنجــة ، نظراً للصعوبات التي تكتنف منطقتهــا والحدود التي عليك أن تجتازهــا وبتقطعهــا .

وما أزال أذكر ، وما بالعهد من قدم ، أنه عندما كان جلالة المغفور له محمد الخامس ، طيب الله ثراه ، يزور المدينة ، وهو في طريقه الى الديار الفرنسية ، كانت الباخرة تقف بعيدة عن الميناء ويستدعى الوفود من العلماء وأعيان البلد للنهوض والتوجه الى الباخرة لتحية جلالته والسلام عليه ، دون أن يسمح له بالنزول في أرضه وعاصمة مملكته السياسية !

كما أنني ما أزال أذكر أنني اعتزمت السفر الى « الداخلية » ـ الجنوب وكنت أكره أن أقضي يوماً كاملا في قطع حوالي 320 كلم طيلة يوم كامل لأصل الى البلدة التي أريد ، فاضطررت الى قطــع حدود (البرج) حيث الجمرك الدولي والاسباني مســاء ، لأقضي ليلتي في تطوان ، ومن الغد أجد الطريــق أمامي منفتحاً الى الرباط ، لا يحجزني في ذلك حاجز غير جمرك (عرباوة) المشؤوم وهو الحد المشترك بين الفرنسيين والاسبان على السواء .. ! بعد أن أكون قد تخلصت من جمرك (حجر النحل) الذي تقف أمامه السيارات على امتداد طويل وفي شكل نصف دائرة لا تبرحه هو الآخر الا بعد أن تقضي به الساعة والساعتين ...

على أن مسألة (الجواز) ومسألة (التأشيرة) عليه ، هي الأخرى محط اهتمام وتفكير ، تعترض المسافر في طريقه الى طنجــة والخارج منها الى غيرها من بلاد الله وأرضه الواسعة .

وعلى كل حال ، فكما قلت من قبل وفي مقال سابق من هذه المجلة ، فتلك أيام خلت وأصبحت من قبيل القصص والحكايات ، وهو شيء ما أظن أن التاريخ سينساه ولا يذكره .

عبد العزيـز التمسمانـي خلـوق

نشـر المحـاسن والمـآثر لرجـال الشـاويـة المشـاهير

للقاضي العربي بن قاسم العزوزي *

ولد العربي بن قاسم الشاوي العزوزي بسطات عام 1892 . تردد على حلقات فقهاء الشاوية وفاس ولازم مجالس الشيـخ المجاهـد محمـد بن الطيـب البوعزاوي . تولى خطة العدالة وتوفي قاضياً (1) بمسقط رأسه سنة 1971 ودفن بضريح سيدي الغليمي .

لا نعرف شيئاً كثيراً عن سيرة الرجل وانتاجه المحدود ، وانما نراه يستهل مخطوطته ـ وهي في شكل مسودة مكتوبة بخط غير واضح ـ بشرح السبب الباعث لتحريرها : « يقول الفقير الى مولاه الراجي عفوه العربي بن قاسم الشاوي البورزقي المزامزي العزوزي منشأ السطاتي استيطاناً أن علم التاريخ مما يحتاج اليه وتتاكد معرفته لاشتماله على سيرة الأولين وعبرة الأقدمين كما نطق بذلك القرآن العظيم . أردت أن أجيء بجملة مختصرة في التعريف بالشاوية ورجالها العظام وان كنت لست أهلا لذلك ، وشجعني على هذا اهمال علمائها لها واحتياجها الى عظات التاريخ ومعرفة عظماء رجالها وقد ضاعت بسبب اهمالها رجال وانطمست محاسنهم واندثرت مآثرهم يكاد القلب يتفطر على هذا الاهمال لأن علم التاريخ هو أحسن مرب للانسان وأكمل مهذب في كل الأوان وهو عظة لنا ولأولادنا من بعدنا وجعلت ذلك خدمة لبلدي ووطني العزيز ، وقد قيل : من علامة وفاء المرء حبه لأوطانه .. وسميته « **نشر المحاسن والمآثـر لرجال الشاويـة المشاهير** » ثم يذكر المؤلف محتواها ، فيقسمها الى ثلاثة أبواب : « رتبت ذلك على ثلاثة أبواب ـ الباب الأول : في الكلام على الشاوية وتقسيمها وحدودها ووصف كل قبيلة من قبائلها . ـ الباب الثاني : في ذكر عوائدها . ـ الباب الثالث : في ذكر الحوادث فيهـا » .

يعطي المخطوط فكرة عامة عن قبائل الشاويـة ويصف عوائدها ويسجل أخبارها كما يهتم بحيـاة علمائها وأوليائها وصلحائها وقوادها وثوارها ويتضمن معلومات عن الاضطرابات التي اجتاحت الشاوية في أعقاب وفاة المولى الحسن . نورد فيما يلي فقرات من هذا التقييـد :

- **الباب الأول : في الكلام على الشاوية وتقسيمها وحدودها ووصف كل قبيلة من قبائلهـا .**

ـ **قبائل الشاوية** : أعلم أن أراضي الشاوية كانت قبل انتقال الشاوية اليها مسكناً للطائفـة الضالـة

---

* يوجد هذا المخطـوط بحوزة ابنه السيد محمـد العزوزي ، عضو رابطة علماء المغرب بسطات . وقد تفضل السيد العلمي بمساعدتنا على أخـذ صورة منه . نغتنم هذه الفرصـة لنجـدد لهما تشكراتنـا .

1) أخبرنا ابنه أن والده عين سنة 1954 قاضياً ببني ملال ثم بابن أحمد امزاب . وفي 1957 قاضياً بالمحكمة الاقليمية بوجدة ومنها رجع الى تادلة ليزاول نفس المهمـة . وعنـد انشـاء المحكمـة الاقليمية بسطات عين قاضياً بهـا .

البرغواطيــة ، وكان البرغواطيون من أتباع صالــح بن طريف الذي كان ادعى النبوءة فيهم واجتمعوا عليه وشرع لهم ديانات كفرية ، وأصل صالح المذكور كما في **القرطاس** « من برباط حصن منيع من عمل شدونة من بلاد الأندلس ، وكان يقال له ولمن تبعه برباطي ، فعربته العرب وقالوا برغاطي ، فسمــوا برغواطة » . وقال مؤرخ آسفي : « رأيت بخط صاحبنا مؤرخ العدوتين ابن عبد الله محمد بن علي الدكالي السلاوي حفظه الله أن عمارة ذلك الثغر يعني آسفي كان معروفاً من عهد الفتح الاسلامي ولما طرأت الطائفة الضالة البرغواطية على النواحي الحوزية وكان رئيسها صالح بن طريف اليهودي الأصل كان من الفساد الذي طرأ على المغرب على أيديهم أن خربوا ثلاثمائة مدينة من مدنه ، من جملتها ثغر آسفي وذلك في المائــة الثالثة من الهجرة ، ثم أدال الله الدولة للاسلام واستخلصوا ما كان بأيديهم على يد ملوك مغراوة ولمتونة وذلك صدر المائة الخامسة من الهجرة فرجع الثغر الى حوزة الاسلام » .

ثم الشاوية المذكورة تعرض للتعريف بها المؤرخ الشهير المولى عبد الرحمن بن زيدان الشريف العلوي لما تكلم على مدينــة الدار البيضــاء ، قــال « هي المعروفة في كتب التاريخ قديماً باسم أنفا وهي واسطة بلاد تامسنا واحدى عواصم برغواطة قد كان بعد تقلص ظلهم أنزل بها يعقوب المنصور الموحدي عرب جشم بن معاوية وسليم وبني هلال بن عامر وقد هلك أكثر هؤلاء بالأندلس في واقعة الناصر الموحدي في قضية العقاب فقل عددهم ووقع الفراغ المحسوس في وطنهم فلما كانت دولة بني مرين عمد يعقوب بن عبد الحق لنقل طوائف من أهل المغرب الأوسط لما غلب على بني زيان واستولى على جنوب بلادهم الى بلاد الزاب فكان ممن نقلهم لضواحي أنفا قبيلة المذاكرة من عرب سويد **الهلاليين** اخوة رياح ومن المذاكرة قبيلة صبيح كان منهم في دولة بني مرين الوزراء وأرباب الدولة ونقل معهم أوزاعاً من توجين ومزاب من زناتــة ومغراوة من زناتــة أيضاً وأشغلهم بالقيام على ابل الدولة وشأنها فاطلق عليهم اسم الشاوية وذلك سنة ست وسبعين وستمائة وجعلوا مقر رياستهم مدينة أنفا فلم يلبثوا أن خالفوا على الدولة وقطعوا السابلة وأساءوا الجوار مع غيرهم فزحف اليهم ابو ثابت بن يوسف بن يعقوب بن عبد الحق المريني سنة سبع وسبعمائة فارغمهم على الطاعة وقبض على ستين رجلاً من شيوخهم وأودعهم سجن قصبة أنفا وقطع رؤوس عشرين من عتاتهم قاطعي السبيل وصلبهم على أسوار أنفا . وفي سنة ست وسبعين وثمانمائة نزل عليها أسطول البرتغاليين فهدم أسوارها وخرب أبنيتها وصيرها أثراً بعد عين وذهب لحال سبيله ثم نزل اليها سنة عشرين وتسعمائة فأسس بناءها وسماها بلغته الدار البيضــاء وكان اسمها في القديم البيضاء كما ذكره أبو عبيد . ولم يزالوا بها الى أن أخرجهم منها السلطان سيدي محمد ابن عبد الله سنة أربع وخمسين ومائة وألف وعمرها بقبائل الشاوية أهل الناحيــة » .

وذكر صاحب **نشر المثاني** في ترجمة الولي الصالح سيدي أحمد الشاوي قال : « أصله من عرب الشاوية أهل بلد تامسنا وهم من العرب الحجازيين من أحياء بني هلال وسليم الذين نقلهم العبيديون ملوك مصــر الى صعيد مصر ثم دفعوا الى برقة وافريقية ثم الى المغرب أدخلهم اياه يعقوب المنصور الموحدي كل ذلك لأسباب ذكرها ابن خلدون » .

وعلى كل حال فالشاوية من العرب لا يختلف فيهم اثنان ، وهي تنقسم على ثلاثة أقسام : قسم أولاد أبي رزك بالكاف المعقودة ، وقسم أولاد أبي عطية ، وقسم الشهاونة . ويشتمل كل قسم على قبائل . أما قسم أولاد أبي رزك فقد احتوى على قبيلة أولاد سعيد وقبيلة المزامرة وقبيلة أولاد أبي زيري وقبيلة أولاد السيد بنداود وقبيلة جدانة ، وأما قسم أولاد أبي عطية فيحتوي على قبيلة أولاد حريز وقبيلــة المذاكرة وقبيلة امزاب ، وأما قسم الشهاونة فقد اشتمل على قبيلة الزيايدة وقبيلة أولاد زيان وقبيلة مديونة وقبيلة زناتة وقبيلة غرب الرباط . سيأتي ما تمتاز به كل قبيلة على حدتها . وهذه القبائل هي الشاوية التي تمتد وتحد من القبلــة بقبائل زعيــر وجنوباً بنهر أم الربيع مع قبيلة بني مسكين وغرباً ببحر المحيط وشمالا بنهر أبي رقراق الفاصل بين مدينة سلا ومدينة رباط الفتح . كانت قديماً يجمعها عامل واحد رغم اتساعها وكثرتهــا ...

وبالجملة فالشاويــة من القبائــل المشهورة في المغرب الأقصى وافريقيــة ، أرضها حسناء تزهــو نظرتها ، معتدلة الهواء ، حسنة الأسواق ، واسعة التجارة ، صالحة لأنواع المزروعات والغرس ، خالية من الجبال الشاهقة الغير المنتفع بها . وبها أودية عليها قناطير للعبور عليها من تحسينات الحكومــة واصلاحها ، واختصت أرض الشاوية بطيب التربة

وعذوبة الماء الجاري من العيون والآبار ، جامعـة للفضائل ، متقدمة في الفلاحة على كافة أهل المغرب الأقصى في أعلى درجة في محصولات الحبوب والأثمار لذلك صارت ملحوظة عند الأوربيين بالاجلال والاكبار ، كثيرة الخيرات . وفي أهلها جلادة وممانعة لمن عاداهم . وقصارى القول ان الشاوية صار لها في العصر الحاضر التقدم في الثروة ولها الاعتبار عند جميـع المغرب الأقصى وأصبحت في هذا العصر محط التجارة في أنواع المزروعات من أوربـا وغيرهـا .

ـ **قبيلة أولاد سعيد** : سكانها أكثر أهل المغرب صدقة وأقلهم في الغالب خلافاً على الولاة ، جاءت هذه القبيلة في فسيح من الأرض ، واسعة الفضاء ، كثيرة الخيرات ، خصبة جداً . حيواناتها الأهليـة البقر والغنم والخيل المشهورة . أهاليها مشهورون بالسكينة والوقار ، يفزع اليهم الضعفاء والمساكين زمن المسغبة والجوع . وعلى كل حال ، فهذه القبيلة مأوى الأخيار ، كثيرة الزوايا كزاوية الفقيه الأستاذ الشريف المشهور السيد ابن حمدون البوعناني . كان رحمه الله سخي اليد ، تاريخـه حافـل بالأعمـال الصالحة خصوصاً حملة القرآن ، أسس لهم مدرسة بزاويته وأجرى معروفه على من كان يقرأ فيها من ماله الخاص به ... ثم زاوية أولاد السيد التاودي ، كان من هذه الزاويـة الفقيه العلامـة السيد محمـد ابن التاودي الشاوي السعيدي ، كان رحمه الله حافظاً للفقه على مذهب مالك ، عارفاً بنوازله .. ثم زاوية الشرفاء الأمغارين أولاد سيدي أحمد بن اليماني . كانت هذه الزاويـة مأوى الشرفاء وكهف الضعفـاء والفقراء وحملة القرآن . يحكى أن عدد من كان يقرأ فيها القرآن الكريم نحو المائتين على نفقـة أهلها وقيامهم بشؤونها . ثم زاوية الشيخ المربي الصالح ذي المفاخر العالية والكرامات العديدة الشهيد السيد محمد بن الطيب البوعزاوي كان الشيخ المذكور هو المؤسس لهذه الزاوية زمن انتقاله من زاوية أحد أجداده بقبيلـة امزاب وهو من السـادات الأوليـاء وسراجها . كان رحمه الله في ابتداء أمره مشتغلا بتدريس العلوم بالزاوية الامزابية ثم بعد ذلك مال الى طريق الصوفية وتبحر في فهم علومها وذاق من الأسرار ما تعجز عن وصفه الأقلام . أفنى عمره في ارشاد الخلق وتلقين الأوراد فقام ونصح وحث الناس على طاعة المولى عز وجل حتى كانت في عصره تذكر الله سراً وجهراً نساء ورجالا وقصدته الوفود من الأماكن الدانية والقاصية يسألونه عن دينهم ودنياهم وفتح الله على يده قلوباً قاسية ، متحلياً رحمه الله بمكارم الأخلاق ساعياً في توطيد السلم بين القبائل المتحاربة بالمغرب ومجتهداً في ردع الأهواء المتراكمة وشاب على اخماد نار الفتنة بين القبائل وكتب في ذلك رسائل ومكاتب لرؤساء الفتنة يعظهم ويخوفهم عذاب الله وبلغ مجهوده في بث الدعاية لرفع لسان الاسلام وجمع الكلمة وحج وجاهد . وجملة القول انه كان من أبطال المغرب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واعلاء كلمة الله ، له أتباع كثيرون وتآليف منها **رسالة المريد** ومنها **النحو المطلوب في شمائل النبي المحبوب** وله قصائد منها التائية والهمزيـة بيد تلامذته . ومن أراد استيفاء الكلام عليه وعلى نسبه فعليه بمطالعة الكتاب المسمى **بالكوكب الضاوي** مات رحمه الله سنة **1334** هـ .

ـ **قبيلة المزامزة** : موقع هذه القبيلة على يمين الدار البيضاء ، أرضها بعضها منبسط مستو وبعضها مرتفع فيه كدي وجبال غير شاهقة وبها أودية وعيون عليها بساتين كثيرة الكرم وأنواع الأشجار ، وبالجملة فأرض هذه القبيلة طيبة التربة طعامها هنيء وشرابها عذب . طباع أهاليها الفطانة والذكاء ، لهم أثر عظيم في القوة والمدافعة زمن الحروب مع القبائل المجاورة لها مشهورة بذلك عند الخاص والعام . وفيها عدد من الأعيان وذوي البيوت ، من ذلك بيت الأستـاذ السيد الغازي بن المدني الشاوي المزمزي العروصي . كان هذا الرجل العظيم من الأساتذة المقربين ، جليل القدر وكان في ابتداء أمره ملازماً للتعليم ، سالكاً سبيل المسلمين والمهتدين ، وكان ممن يقرأ عليه أبو الربيع السلطان مولاي سليمان العلوي ولما جلس السلطـان المذكور على كرسي الامارة ولى شيخـه الأستاذ السيد الغازي على قبائل تامسنا ثم ولاه أيضاً على سلا ورباط الفتح سنة **1220** . يصفـه أهل زمانه بخصال عالية في الأحكام بالعدل والديانة المتينة مات رحمه الله وخلف ذريـة من مشاهيـر بيوتات القبيلة كانت لهم مصاهرة مع السلطان مولاي الحسن العلوي بوالدة السلطان مولاي عبد الحفيـظ العلوي ونالوا منه الحظوة والتوقير والاحترام ، ولما بويع السلطان المولى عبد الحفيظ على الملك بالمغرب الأقصى استدعى البعض منهم وقربه اليه وكان ممن قربه اليه الطالب **السيد محمد بن عبد الله** والطالب السيد المعطي كان عينه السلطان المذكور أميناً على أمناء مرسى ثغر آسفي وانتقل منه الى مسقط رأسه بمدينة سطات ... ثم بيت القائد السيد الكبيـر

ابن المدني المزمزي الشاوي العروصي ، كان هذا القائد ذا راية منصورة وشجاعة مشهودة له صيت بهيج في اصابة الرأي ممن يشار اليه في زمنه بالنجابة والعقل ولي عاملا على قبائل أولاد أبي رزق في عهد السلطان مولاي عبد الرحمن العلوي فكانت مهابته في القلوب راسخة وعامل القبائل التي في ولايته باللطف واللين ولم يزل عند الخاص والعام مقبولا الى أن أظلم الجو بينه وبين قبيلة المزامزة فكان من قدر الله أن ثارت عليه القبيلة المذكورة وصدعت بالخروج عن طاعته والهجوم عليه بمحله فهجموا عليه وأخرجوه من داره كرهاً عليه وفارقوه عن أهله وماله ولم يراعوا فيه احتراماً وكان بعض رؤساء الفتنة واجهه بالعتاب والملام ذلك شأن العوام ثم بعد خروجه اشتغل الأوباش والأوغاد من القبيلة في مد الايدي لنهب الاموال وقطع السبل في جميع الجهات واتسع الخرق على الراقع وكان ذلك سنة 1285 . ولما وصل الخبر للسلطان سيدي محمد ابن عبد الرحمن أرسل له جنوداً مصحوبة مع ولده الحاج المعطي وكان ولده وقتئذ خليفته معه ثم صدر الأمر من قبل السلطان المذكور للعمال بأن يزحف كل واحد منهم بقبيلته المجاورة لها فزحفوا اليها وطوقوها من كل جهة وأحاطوا بها وضيقوا عليها الخناق فمكنهم الله في القبيلة المذكورة وأوقعوا بها وقعة شنيعة فحينئذ رجع القائد المذكور لداره بمدينة سطات وهبت اليه رياح الهناء والسرور بانتصاره ولما استقر حاله وأعيد عاملا على رغم أنف القبيلة استفتى علماء فاس في رؤساء الفتنة فأفتوه بالعقوبة زجراً لا مثال أهل الفساد ولمن عتا وطغى في البلاد فاعتمد على فتواهم فقتل من قتل من العتاة وألقى القبض على الباقي منهم وأودعه السجن والأغلال والسلاسل في عنقه وأذاقه أليم النكال وشدد على من لم يسجد حتى ضاق به المتسع وأذعن للطاعة رغم أنفه وألزمه باعطاء عدد وافر من المال فأدى جميع ذلك من غير مما طلة ولا أدنى تمنع وصفاً له الجو في القبيلة وكسر شوكة المتمردين وأخمد نار الفتنة واستمر قائداً عليها الى أن مات رحمه الله سنة 1291 ، ثم قام بالأمر بعده خليفته ولده السيد الحاج المعطي المتقدم الذكر آنفاً . ولي عاملا على القبيلة المذكورة ، فكان هذا الولد فرعاً من دوحة المجد وفي غاية الحزم والجد في حب التقدم والارتقاء ، له مهارة كبيرة في السياسة ممن يشار اليه بالنباهة والذكاء وحدة الفهم . كان رحمه الله منظوراً اليه بعين الا كبار والاجلال ، ولم تزل الأيام تعلي كعبه في سماء الى أن عينه السلطان المولى الحسن العلوي سفيراً للدولة الفرنساوية لنجابته ويقضته واليك ما وصفه به السلطان المذكور في سفارته . قال : الى المحب سامي الرتب الموقر المنتخب الملحوظ بملامح الاحترام والاكرام الموصوف بين الرؤساء العظام بصميم الثناء والسياسة والذكاء كبير الجمهورية بالدولة الفرنساوية الفخيمة البهية الرئيس المعظم كارنزا أما بعد حمد الله الذي لا اله الا هو العلي العظيم فلا زائد على المعهود من المحبة والمودة الا الاعلام بما اقتضاه جميل المعاملة وجليل المجاملة من توجيه خديمنا الأرضى الأنصح الأنجد الأصلح القائد المعطي بن عبد الكبير بن المدني المزمزي سفيراً اليكم مؤدياً مشافهة ما يكون بحول الله ناجحاً لديكم بعد أن انتخبناه من سليل الجماهير خدام أعتابنا الشريفة المشاهير الذين لهم القدم الراسخ فيها خلفاً عن سلف ومن بيوتات المجد التي ليس فيها مختلف وحملناه ما يؤديه اليكم من حسن المجازاة والثناء والمكافأة على ما ظهر من جنابكم الأفخم من حسن الموالاة التي تأكدت بتوجيه سفيركم لحضرتنا الشريفة تأكيداً للمحبة وزيادة المودة والاعراب عما في النية ولما تضمنته الطوية مما حوى نشاطاً وسروراً وانبساطاً وعززناه بكاتبنا الأرضى الأنجد الطالب أحمد الكردودي وبخديمنا الأرضى الأمين الحاج محمد بن المدني بنيس ونحن على يقين من أنكم تقابلون الجميع بمزيد المودة والقبول وتبلغونهم من الاعتناء غاية المأمول وتصدقون السفير المذكور فيما حملناه وفي كل ما يذكره لكم عن جانبنا العالي بالله من جميل الاعتقاد وكامل الوداد وما يقوي أسباب الاتصال .. مما يزيد بحول الله في الخير بين الايالتين وتتأكد به المحبة بين الدولتين فان مقصدنا ومناط اعتقادنا هو ربط أسباب الخير بين الدول العظام سيما مع من هو مثلكم من الجوار الذين عليهم في المحبة المعول وادخار محبتهم ... ودمتم مخصوصين بالاعتبار التام في الافتتاح والاختتام وحرر في 27 قعدة عام 1306 .

وكان رحمه الله رزق من الحظوة والمجد لا يقاس ، دائماً في كمال وعز وابتهاج الى أن انتثر نظامه وقل من يسمع من القبيلة أوامره لاختلال أمر الدولة العزيزية وانحلالها نقامت عليه القبيلة وهاجت وطغى

طوفانها واشتعلت نيرانها وثقل عليهم ما كان يأخذه منهم وتحالفوا على شق عصا الطاعة ، مات رحمه الله سنة 1327 .

– مدينـة سطـات : أسس هذه المدينـة مولاي اسماعيل وحصنها بسور مربع الشكل مرتفع جداً ، لا زال على حالته التي أسسه عليها لم يؤثر فيه مرور الأعصار المتطاولة . اسسها رحمه الله للحراسة ولقبض الزكاة والأعشار وقت ما عين لكـل قبيلـة قلعتها تدفع اليها زكاتها وأعشارها . وسميت سطات : قيل انه لما توجه السلطان مولاي اسماعيل المذكور الى محل سطات قاصداً التنكيل والعقاب به ، أحاط بالمحل المذكور من القبائل وكان الفقيه الأستـاذ سيدي أبو عبيد مستوطناً بالمحل المذكور فتلقى مع تلامذته الذين كانوا يقرأون عليه بمدرسته للاستشفاع عنده وطلب العفو منه وكان لقاؤهم له وقت غضبه فكان من قدر الله أن قبض عليهم وحز رؤوسهم وكان عددهم ستة عشر فسميت سطات باللغة الدارجة بدل ستة عشر ، وقيل سميت بهذا الاسم كون المارين بمحلها يحتاجون الى زطاط يحتمون به من قطاع الطريق لكون المحال كان مخوفاً . موقع هذه المدينـة على يمين الدار البيضاء تبعد منها بمسافة نحو 72 كيلومطراً يبلغ سكانها نحو خمسة وعشرين ألف نسمة . كان سكانها يحبون الغرباء ويميلون اليهم لذلك تجـد الغريب والدخيل غير مميز عنهم جلهم أهل ظرافة وأدب ، ومن المذكور في طبعهم عدم الكبر لا يتشوفون غالباً للمناصب والوظائـف ولا يعرفـون الا القراءة والفلاحة كلهم حملة القرآن عالمون بضروريات دينهم أيامهم فيها كلها سرور وسلو وابتهاج ، استوطنها عدد من العلماء الأعلام ، كان ممن سكنها من العلماء الفقيه المشارك كبير العارضـة في العلوم المرابط السيد صالح الشرقاوي ... وقد تقدم فيها عدد من العلماء الأعلام كانوا فيها من القضاة .. فحل بهـا الفقيه الصوفي الأديب العلامة السيد الحاج أحمـد ابن الحاج العياشي سكيرج كان رحمه الله مقبلا على التصنيف في فنون العلم كثير الأمداح في جناب المصطفى صلى الله عليه وسلم مات رحمه الله في آخر شوال سنة 1363 وكانت مدة توليته القضاء في مدينة سطات ست عشرة سنة مات رحمه الله بمدينة مراكش ودفن بها بضريح الولي القاضي عيـاض رحم الله الجميـع .

– قبيلة أولاد بوزيري : هذه القبيلة تشتمل على كثير من البيوتات طباع أهاليها خفة الروح وسرعة الانتقام موصوفون بالكرم والشجاعـة والشهامـة ، تعددت لهم وقائع في الحروب فكان لهم التقدم فيها والشهير العظيمة فمن مشاهير بيوتاتها بيت القائد البهلول بن سلام الشاوي البورزقي الزيري ... ثم من مشاهير القبيلة القائد السيد محمد بن القائـد أحمد بن صالح الشاوي البوزيري ، كان هذا القائد من أشهر الرجال العظام في الرزانة والمروءة مات رحمه الله يوم الاثنين 22 جمادى الثانية سنة 1359 .

– قبيلة أولاد السيد بنداود : جاءت هذه القبيلة في أرض جيدة صالحة لأنواع المزروعات خصوصاً الحنطـة يقصدها الفلاحون من كل جهـة لجودتهـا ونضارتها . أهاليها في أعلى درجة الشجاعة والفروسية لهم شهرة في ذلك عظيمة وأخبار في الحروب عجيبة يعتنون بتربية اطفالهم على ركوب الخيل وهم من نسل الولي الصالح السيد بنداود . ان أهالي القبيلة المذكورة مشهورون بالشجاعة كان من شجعانهم الفارس البطل السيد القرشي بن الرغـاي كان لهذا الرجـل العظيم شأن كبير في القبيلة وفي غيرها ، كانت له وقائع كثيرة في الحروب مع الدولة الفرنساوية . ومن فرسانهم أيضاً الشهيد السيد احمامو ، كان هذا الرجل شجاعاً مقدماً له راية كبرى في الشجاعة وهو السابق الأول في المعـارك الحربيـة في حادثـة الدار البيضاء ولما حلت الدولة الفرنساوية أرضهم ألقت عليه القبض وأودع في السجن الى أن مات رحمه الله . وفيها غير هؤلاء من الفرسان وسأ عدد من العلماء العظام كان منهم الفقيـه الزاهـد الورع الشجاع السيد محمد بن المعطي الشاوي البورزقي الداودي ، كان هذا الفقيه من أبطال الديـن افنوا حياتهم في نشر العلـم ...

– قبيلة جدانة : أراضيها خصبة جداً بالمزروعات وفيها معادن الطين الصالح لصناعة الفخار الجيـد ومعدن الحجر الصالح لاستعمال الرحى المعد للطحن ، كانت هذه القبيلة قبل احتلال الدولة منضمة الى قبيلة المزامزة المتقدمة الذكر ثم أضيفت الى قبيلة أولاد سعيد في الأحكام المخزنية لمجاورتها لها وبعدها عن قبيلة المزامزة . أهاليها أهل كرم والسخاء فكم كان في هذه القبيلة من أكابر الرجال وعظمائها ، ويوجد الآن من مشاهير رجالها في الجود الخليفة العربي بن الجلاني الجداني فهو من أعيان القبيلة ، وبهذه القبيلة نختم القسم الأول من الشاوية وهو أولاد أبو رزك وانتقل الى القسم الثاني منها وهم أولاد أبو عطيـة .

ـ **قبيلة امزاب** : فهذه القبيلة من قسم أولاد أبو عطيه وهي مجاورة لقبائل المزامزة وأولاد حريز والمذاكرة وأولاد سيدي بنداود وقبيلة بني مسكين وفيها كان مقر المجاهد الأكبر الصوفي الشيخ سيدي محمد بن الطيب البوعزاوي مؤسس الطريقة البوعزاويه وقد قبل أن ينتقل منها الى قبيلة أولاد سعيد بسبب ما كان وقع بينه وبين الشيخ الكتاني حيث أن كل واحد منهما بنى زاوية لطريقته بهذه القبيلة ، ولما رأى الكتاني الضرر الذي سيلحق زواياته أصدر فتوى باغلاق الزاوية البوعزاوية فانتقل الشيخ البوعزاوي بزاويته الى قبيلة أولاد سعيد ثم تلتها زاوية أخرى بمدينة سطات وهي الآن من المساجد التي تقام فيها صلاة الجمعة . وفي هذه القبيلة وقعت عدة أحداث ووقائع أشهرها وقعة الأعشاش المشهورة التي كانت وقعت بتاريخ فاتح ربيع الثاني عام 1314 هجرية . ان قبيلة امزاب من أشهر قبائل الشاوية ، كثيرة الأعيان والعلماء والصالحين والزوايا والأشراف . كان من أعيانها البطل الشجاع الفارس السيد محمد ابن بو عبيد ، كانت القبيلة لا تتعدى اشارته وهو الذي كان يسوسها ويدبرها زمن الفتن والحروب في أواخر الدولة العزيزية وكان للكل به الثقة الكاملة لما علموه من صدقه في أمورهم ولم يزل قائماً مترئساً عليها ومدافعاً عن كرامتها الى أن وصل المولى عبد الحفيظ منصوراً مؤيداً فانضم لحاشيته فأبقاه ظاهراً على حاله لما يعلمه منه من محبته له الى أن مات رحمه الله بمدينة فاس ، يقال انه حضر لجنازته عدد كثير من الجيش ومن أعيان فاس وكان ممن حضر لجنازته الشيخ الشهيد البوعزاوي وممن ينتسب لهذه القبيلة من العلماء الفقيه العلامة السيد العربي المنيعي كان رحمه الله أحد الكتاب الكبار بالحضرة السلطانية وقاضياً على مدينة مراكش الحمراء .

ـ **قبيلة أولاد حريز** : هذه القبيلة من قسم أولاد أبو عطية جاءت على مسافة بينها وبين مدينة الدار البيضاء بنحو 42 كيلومطراً . أغلب أراضي هذه القبيلة مستوية خصبة يزرع فيها جميع أنواع الحبوب صالحة لكل شيء كثيرة الفلاحة . أهاليها من ذوي الهمم العالية لا يرضون بالدناءة يحبون الفخر ومعالي الأمور والتنافس في الدنيا ومفاخر اللباس . وفيها عدد من الأعيان والعلماء فمن أعيانها وأشرف بيوتاتها بيت القائد السيد محمد بن القائد عبد السلام بن القائد محمد بن القائد الرشيد الشاوي الحريزي . أعلم أن هذا البيت قديم في المجد والفخر ، بيت الرياسة والعناية له الذكر الجميل طائر الصيت في قبائل الشاويه . كان القائد السيد عبد السلام المذكور والد القائد محمد المتولي على القبيلة الآن ملحوظاً عند بعض ملوك الدولة العلوية يوجهونه سفيراً نائباً عنهم في مهمات أمورهم فكان من جملة السفراء الذين وجههم السلطان المولى الحسن لدولة ألمانيا وكان يرأس السفارة المذكورة مع عامل ثغر آسفي الطيب ابن هيمة .

ـ **قبيلة أولاد زيان** : جاءت هذه القبيلة قريبة من الدار البيضاء بنحو 27 كيلومطراً . أهاليها مشهورون بالنظافة واللطافة يتباهون بركوب الخيل وتربيتها . فالقبيلة المذكورة من أعظم القبائل مكاناً وأشرفها موقعاً تظهر فيها المنافع الكثيرة في أنواع الزراعة والتجارة ، كثيرة الأعيان والناس الأخيار . فمن أعيانها وأشهر بيوتاتها بيت أولاد الشيخ الموساوي البطيوي ...

ـ **قبيلة زناتة** : موقع هذه القبيلة شمال الدار البيضاء قريبة اليها جداً ، أرضها كثيرة البساتين والفلاحة والفواكه والخضر تزهو نظرتها . أهلها أهل سلاح مشهور ، لهم في الحروب أخبار عجيبة كانت رماحهم لم تزل مشتبكة وأعمارهم في الحروب متهالكة . أبطالهم في المعارك لا يبالون بأنفسهم بالحياة ولا بالممات ، لهم نفس عظيمة وأشد الناس حمية حتى ان من التجأ اليهم ودخل لأرضهم عدوه منهم فاجتمعت لهم بذلك الشهرة العظيمة والحظ الوافر من بين القبائل فهي قبيلة وأي قبيلة ، كانت لها الرياسة في العهد القديم ، تاريخها حافل بالمآثر والوقائع وهي كبيرة ذات حسون ومعاقل منيعة ومزارع خصوصاً في العصر الحاضر ، فقد اتسعت وكثرت مزارعها وأشجارها ومراعيها وخيراتها لا تخفى وصحاريها مملوءة كلأ وأزهاراً ولذا اتخذها الأوربيون واختاروها موطناً ومسكناً لهم لا تكاد تستطيع لهم عدا ، وبها أعلام من العلماء فمن علمائها أولاد الغازي الشاوي الزناتي البردعي لهم الشهرة العظيمة في نشر العلم بمدرستهم ... جاءت في هذه القبيلة قرية افضالة فهي من بناءات أمير المومنين سيدي محمد بن عبد الله العلوي أسسها سنة 1182 موقعها على شاطىء البحر المحيط بشمال الدار البيضاء . أرضها ذات بساتين وتربتها جيدة صالحة لأنواع الأشجار والأثمار وضواحيها وأرباضها عامرة بكرم العنب والخضر الكثيرة ، بها بناءات جميلة المنظر ولها مرسى .

ـ **قبيلة الزيايدة** : جاءت في أرض وافرة الغلـل واسعة الفلاحة ذات خصب كثيـر وأسواق رائجـة التجارة كثيرة الغابات ذات الازهار العاطرة ومزارع نجاعة تغنى المزارعين وتبهج الناظرين . من أحسن الأراضي منظراً وأوسعها خيراً . أهاليها ذوو الأموال العظيمة والملابس الرفيعة وهم أعظم القبائل رجالا وخيلا وأولو بأس وحزم فكم كان لهم من وقائع مثل وقعة الباشا ابن البغدادي لما نزل بساحتهم بجيشه الجرار ورمى الفتك بهم وبأعيانهم فقاموا في وجهه ووقـع القتـال بين الفريقين فكانت الهزيمـة على ابن البغدادي وجنوده فطردوه ... وفي هذه القبيلة قصبـة ابن سليمـان سميت باسم الولي الصالـح ابن سليمـان .

ـ **قبيلة عرب الرباط** : موقع هذه القبيلـة بين مدينة رباط الفتح وبين الدار البيضاء على شاطىء البحر ، أرضها صالحـة لبعض المزروعات كالذرة والخضر والعنب وأنواع البطيخ والقرع وما أشبه ذلك . يشق أرضها عدة أودية الملتفة عليها الأشجار ذات الروائح العاطرة ... جاءت في هذه الأرض عدة قصابي من بناءات بعض ملك الدولة العلوية منها قصبة الصخيرة والقصبة الحمراء ابتناهما السلطان المولى عبد الرحمن والقصبة المعروفة بالمنصورية والقصبة الشهيرة باتمارة كانت هذه القصابي معدة للحراسة ولأمن الطرق .

♦ الباب الثاني : في ذكـر عوائـد الشاويـة

كانت عوائد الشاوية في القديم الحروب على عادة العرب يحملها على ذلك الانتقام والتعصب وهو أمر طبيعي في البشر لا تخلو منه أمة ولا جيل . كان أهاليها يسكنون الخيام يشتغلون بكسب الأنعـام ويرحلون في فصل الربيع عن المحروثات والمزروعات لرعي الكلأ حيثما وجدوه ويخيمون عليه . هكذا كان حالهم في سالف الأزمان . وأما في العصر الحاضر فقد اتخذوا المساكن الطيبة تجلب الانس وتزين العمران متعلقون بشراء الأشياء النفيسة وسائر الأمور الغريبة . ومن عوائدها أيضاً التي لا بأس بها أن كل قبيلة من قبائلها تجتمع على رأس كل سنة زمن الخريف عند ضريح من أكابر الأولياء يسمونه الموسم فيخرج اليه أهل القبيلة جميعاً في الغالب من شيخ وشاب وصغير في أفخر الثياب على جياد الخيـل والبغـال المسرجة الرفيعـة ويقيمون عنده أياماً على أنـواع المآكل والمشارب واللعب على ظهور الخيل ومسابقتها وضف الى ذلك عوائد شتى ، ومن عوائدها أيضاً أن أهاليها يعتنون بالليلة العاشرة من محرم الحرام بايقاد النار في الدور والمحلات ويحدق أهل المحل بالنار التي توقد ويطرحون فيها شيئاً من القديد من بقية كبش الأضحية يحفظونه لتلك الليلة ، وغايـة القول انهم يستعدون لتلك الليلة غاية الاستعداد من شراء الآلات التي تشبه الطبول وقد شدد العلمـاء الافاضل النكير على من يفعل ذلك بعزم صارم ورفعوا ما أحاط به علمهم لجانب الولاة . ان من عوائدهـا قديماً أن من مات منهم يجتمع على جنازته النساء والرجال بالصياح والعويل ويتبع النساء جنازتـه باديات ملطخات الوجوه بالتراب والرمد حالقات الشعر رافعات الأذيال ضاربات الصدور ، أما في العصر الحاضر لم يبق شيء من ذلك في مدنها . أما في بواديها فقد خفت الوطأة بعض الشيء وهي آخذة في التراجع لما كانت عليه من قبل . ثم من جملة عادات أهل الشاوية ما كان يسمى عندهم بالدارجة الامة وهي اكرام حملة القرآن من جميع قبائل أولاد أبو رزك يجتمع فيها أكثر من ألف طالب حافظ للقرآن وكل قبيلة من القبائل المذكورة تكرمهم وتحتفل بهم غاية الاحتفال . وفيما يخص مدينة سطات فكانت فيها العادة المعروفـة بسلطـان الطلبـة وهي عبـارة عن الاحتفال بفقهـاء المدينـة وطلابها بعدما مقدم على الفقهاء يختارونه من بينهم ويدوم اكرامهم مدة تزيد على الشهر الذي تكتسي فيه المدينـة طابعاً خاصاً لاسيما عندما يمر مركب الطلبة والمقدم راكب على جواده والموسيقى تعزف بشوارع الحي الذي يستقبلهم أهل فيه وتبقى هذه الحالة الى أن ينتهي الشهر ويختم الطلبة ذلك بحفل بهيج . هذه باختصار عادات أهل الشاوية أما اذا أردنا أن نتكلم عن عادات كل قبيلة على حدة فسيطول بنا المقام ولننتقل الى الباب الثالث والأخيـر .

♦ الباب الثالـث : في ذكـر الوقـائـع والحـوادث

اعلم أن ما عرض للشاوية من الفتن في أواخر الدولة العزيزية هو من عدم حسن سيرة عمالها في الرعية من ترادف المغارم والتكاليف التي لا يستطيع حملها وعدم انصاف المظلوم من الظالم ونهب الأموال من ذوي الثروة فبسبب ذلك خابت مساعي سكانها في دائرة المخزن فكان منها من شق العصا وخرج عن طاعة المخزن وثار من كل قبيلة أو باشها وأوغادها على عاملها وفتحت أبواب الفتن وانتشرت وتعددت

الآراء ونصبت أشباك الحيل والمكايد وتكاثرت الأهوال وانقسمت في محاربة بعضها بعضاً واستظهر القوي على الضعيف فكان عرب الشاوية لا شغل لهم في آخر الدولة العزيزية الا الحروب ، فمن الثائرين في الشاوية الأعشاش بقبيلة امزاب وذلك في فاتح ربيع الثاني عام 1314 هـ فتوجهت اليهم محلة السلطان مولاي عبد العزيز على رأسها الوزير أحمد بن موسى صحبة سيدي محمد الأمراني الذي كان قائد محلة أهل الغرب وصحبة المولى الأمين بن عبد الرحمن ابن هشم الذي كانت معه محلة الحوز وكان نزول هذه المحلة بالمحل المعروف بصخرة الدجاجة فقضت على الثائرين الخارجين على القانون والمنشقين وألقت القبض على رؤساء الفتنة وأركان البغي والضلال واستولت على أموالهم وقتلت منهم نحو ثلاثمائة كما قبضت على ألف وخمسمائة رجل منهم والباقون منهم فروا وتحصنوا بالكهوف من أولاد محمد وحوصروا هناك حتى هلك أكثرهم جوعاً وعطشاً وأخمدت نار الفتنة فرجع أهل الغرب مع رئيسهم سيدي محمد الأمراني ورجع أهل الحوز مع المولى الأمين وأودع الثائرون السجن .

ثم من الحوادث الحادثة قبلها الواقعة بين قبيلة أولاد أبي زيري وبين قبيلة أولاد السيد بندواد سنة 1312 هـ مات من الفرقين نحو ألف قتيل . والحرب التي وقعت بين قبيلة امزاب وبين قبيلة أولاد حريز وكان بينهما قتال شديد وحروب كثيرة يموت في كل معركة المآت والألوف وانقطعت المواصلة بينهما ، ولما وصل ذلك للسلطان مولاي عبد العزيز العلم سنة 1321 كتب في شأن القبيلتين لعمه مولاي عبد المالك . نص ما كتبه له :

عمنا الأرضى مولاي عبد المالك سددك الله وسلام عليك ورحمة الله وبركاته وبعد وصل كتابك بأن أولاد حريز يرومون نقض الصلح بينهم وبين قبيلة امزاب والأعشاش بتعرضهم لهم بطريق الدار البيضاء وقبضهم الجبايات منهم ونهبهم بعض أمتعتهم وعاملهم غاض الطرف عنهم في ذلك وقد أكثر امزاب والأعشاش من التشكي بالضرر الحاصل لهم ولم يصدهم عن مقابلة المذكورين وقد أصدرنا أمرنا السامي بالله بتدارك ذلك والوقوف فيه والسلام في 7 ربيع الثاني عام 1322 هـ .

وفي هذا العام وقعت حروب كثيرة بين قبيلة المزامزة وبين قبيلة أولاد حريز مات في احدى المعارك نحو ستمائة قتيل . وفي هذا العام أيضاً وقعت حروب بين عامل قبيلة أولاد سعيد القائد العياشي وبين القبيلة المذكورة وانضم للحرب قبائل أولاد أبي رزق ضد القائد المذكور واجتمعوا عليه وزحفوا اليه وانتشب القتال بين الفريقين ودام ذلك متواصلا نحو سبعة أيام حتى كان الناس يمشون على القتلى ولا يبالون بها ، ولما رأى القائد المذكور أن لا طاقة له في مقاومة القبائل التي كانت محتشدة عليه مثل الجراد من الخيل والمشاة والرماة خرج مختفياً راكباً على فرسه مخترقاً الصفوف ولم يتفطن به احد لشدة الازدحام وتهافت الناس على نهب الأموال والأمتعة .

ومن الحوادث حادثة مدينة سطات التي تقدم ذكرها وشرحها أن كرسي المملكة العزيزية لما ضعف واختل نظامه كثر الثائرون على العمال والقواد فكان ممن ثار على القائد الحاج المعطي بن القائد عبد الكبير بن المدني قبيلة المزامزة قامت عليه وهاجت وطغى طوفانها وتحالفوا على شق العصا والخروج عن طاعته والهجوم عليه فشنوا الغارة على مدينة سطات وفتكوا بسكانها ولم يسلك واحد من هذه الوقعة الا من له عصبية وظهرت محدثات فكان من قدر الله لم يحضرها القائد المذكور ولا خليفته ولده الحاج عبد السلام وقد كان أوباش القبيلة متفقين على قتلهما فحفظهما الله بسبب انتقالهما قبلها بيسير لمدينة الدار البيضاء وكانت هذه الحادثة في 27 رمضان عام 1321 .

ثم حادثة قصبة القائد ابن الرشيد المتقدمة الذكر ، كانت هذه الحادثة من أعظم الحوادث في قبائل الشاوية تلاطمت فيها أمواج الفساد بسفك الدماء ونهب الأموال وتخريب الدور وهدمها ووقع فيها فساد كبير يضيق عن تفصيله التفسير . كانت هذه الحادثة سنة 1321 .

ثم ان الشاوية ابتليت بهذه الكوارث والحوادث بحملها على ذلك الانتقام على عادة القوم ، قام من لا خبرة له بالأمور ولا معرفة له في تدبير العواقب ينادي في شوارع المدن وأسواق البوادي الجهاد الجهاد ، وهرعت اليه أرباب الشهوة في هياج ومياج واجتمعت مشايخ قبائل الشاوية ورؤساؤها وتشاوروا في أمر القطار التي أحدثته الدولة الفرنساوية في

مدينة الدار البيضاء فاتفق رأيهم على ارسال فئة من قبيلة مديونة أولاد زيان وقبيلة زناتة لكسر القطار المذكور وقتلوا النصارى المستخدمين مختلطين بين اسبانيا وفرانسا وكان ذلك يوم الثلاثاء 19 جمادى الثانية عام 1325 ، ثم زحفت قبائل الشاوية بخيلها ورجالها لثغر الدار البيضاء وخيمت كل قبيلة في جهة من جهاتها وأحاطوا بالثغر المذكور وتلاطمت فيه أمواج الدم من الجرحى والقتلى من المسلمين واليهود والنصارى ودام ذلك نحو أسبوع ووقعت معارك دموية بين القبائل المذكورة وبين الدولة الفرنساوية .

عبد العزيـز التمسمانـي خلـوق

وثائق مغربية حول سياسة الاستقطاب الاسباني في تـطوان ونواحيهـا (1908 - 1913)

تقـديـم :

بدأ شمال غرب المغرب يحظى باهتمام الباحثين في محاولـة لتحديد خصوصياتـه ودراسـة تنظيماته الاجتماعيـة والاقتصاديـة وفهم علاقاتـه بالسلطـة المركزية . ويتزايد هذا الاهتمام اليوم برصد التغيرات التي طـرأت عليـه تحت تأثير ديناميـة التسـرب الاسباني . وفي هذا الاطار ، نقدم مجموعة من الرسائل المغربية النادرة عثرنا عليها ضمن المستندات والربائد الضخمة المحفوظة بالأرشيفات الأوربية .

يمكن تصنيف هذه المراسلات التي تغطي ، وبشكل متقطع ، الحقبة الممتدة بين 1908 و 1913 ، الى مجموعتين :

المجموعة الأولى وهي عبارة عن تسع عشرة رسالة بعث بها بعض أعيان قبيلتي أنجرة والحوز الى حكام سبتة . ونلاحظ من خلالها وجود تواطؤ من الداخل ، وعلاقات خفية كانت قائمة بين قوى الشر والغزاة . لقد مدت اسبانيا يدها الى فئة قليلة من الانتهازيين ، أبدوا استعداداً للتعاون مع مكاتب الشؤون الأهليـة الاسبانية ، فكانوا على اتصال وثيق بها ، يلتقطون لها المعلومات عما يجري في القبائل المجاورة لسبتة ، ويخصونها بكثير من أسرار المجاهدين المرابطيـن بدار ابن قريش الحزمرية ، ويطلعونها عن نشاط الحركة الجهادية القروية وأساليب نضالهـا .

المجموعة الثانية تشتمـل على خمس رسائـل (الوثائق 20 ، 21 ، 22 ، 23 ، 24) ، تبرز فيها قوة الجماهير القروية والعمل الثوري لقادة الجهاد والارادة الجماعية لدى القبائل التي رفضت الرضوخ لحكام سبتة ، محاولة بذلك شل وعرقلة مشاريعهم التوسعية والحيلولة دون امتداد المخالب الاسبانية اليهـا .

وهذه الرسائل تتطرق أولا الى نشاط الخونة المتآمرين الذين باعوا ضمائرهـم حفظاً لمصالحهم ومعاشاتهـم الشهريـة ، والى عمـل دعاة الحلـول الاستسلامية الذين لجأوا الى سلاح الخديعة لخدمة أغراض الغزو الاسباني ، ثم تتطـرق الى المقاومـة القروية التي اصطدم بها حكام سبتة الاستعماريون . استعمل أصحاب هذه الرسائل اللغة الفصحى واللسان الدارج .

الوثيقـة 1 :

رسالـة من رؤساء قبيلـة الحوز الى حاكم سبتـة (11 أبريـل 1908)

الى حاكم مدينة سبتة من ايالة اصبنيول بعد السلام التام عليك نخبرك بأن جماعة الكوف من قبيلة الحوز يريدون أن يبيعوا بلدة طيبة كثيرة فيها عامر وخالي وفيها ماء عذب وهي على شاطىء البحر في واد نقروا ومنها الى البحر هي مرصة جيدة وطلبها منا الفرنصيص فاتفق رأينا حتى نعلمك بها لأنها وجبت لك على الجورة لأنك قريب منا وأنت أولى وأحق بها منه ان أردت أن تشتريها فنحبك أن تعين

يوم يكون ملاقتنا معك لكن أرسل لنا فلوكة الى واد نقروا لنقدم اليك في البحر لأننا مع أنجرة ما نجوز فيهم على وجه الوقار وذلك ان كل واحد سباع في بلاده . وحين نكون معك ترسل معنا الى البلدة من يراها وينوب عنك . وفي قدومنا اليك نفتح لك باب من ابواب التي صعبت اليك ولك معنا ايضاً امور لابد توقف عليهم لندبروا عليك فيهم وعاين اليوم الذي ترسل الينا الفلوكة وجاوب لنا بما ظهر لك والسلام .

الوثيقـة 2 :

من حاكم سبتة الخنرال الداف الى أعيان مدشر الكوف (16 ابريـل 1908)

بيد احبائنا اعيان مدشر الكوف من قبيلة الحوز حفظكم الله ورعاكم وبعد وصلنا كتابكم ذاكرين فيه مطلوبكم الملاقة معنا وبحيث ان ليس مرادكم الجواز في تراب انجرة نعلمكم أن حامله مصحوب بفلوكة من طرفنا وان شئتـم تستخدموها لقدومكـم لعندنا ولرجوعكم لبلادكم بالسلامة ان شاء الله فافعلوا مرادكم وعلى المحبة السلام في مدينة سبتة 16 ابريـل عام 1908 الخنرال حاكم سبتة .

الوثيقـة 3 :

رسالـة من رؤساء قبيلـة الحوز الى حاكم سبتـة (2 مـاي 1908)

الى حاكم مدينة سبتة من ايالة اصبنيول بعد السلام التام عليك نعلمك بانه قد ورد علينا جوابك وقراناه وفهمنا معناه وعرفناك قبل ان تعرفنا وذلك انك أرسلت الينا مرحباً بنا فهذا كلام طيب يشفي الصدور ظهر لنا الخير منك ومن كلامك قبل أن نعرفك وتعرفنا فهذا دليل يدل على الخير والسرور بيننا وبينك وذكرت لنا ان الحامل ياتي بالفلوكة فها نحن عازمين على القدوم اليك ولابد ثم لابد يوم السبت تقدم الينا الفلوكة مع الحامل في عشرة من النهار نلتقوا به واد اسمير وها نحن قد وجهنا كتابك حول كتابنا لتعلم أن الحامل من عندنا ونطلبوا منك ايضاً الاذن نقدموا لعندك بسلاحنا لأننا ما نتكافوا عنه وأيضاً ما عندنا موضـع ننزله فيـه وحين تكـون ملاقتنا معك ان شاء الله يكون ما يسرك والسلام .

الوثيقـة 4 :

من أحـد أعيـان أنجـرة الى حاكـم سبتـة (18 ربيع الأول 1326 / 20 ابريل 1908)

محبنا حاكم سبتة لازال السؤال عنك وعن احوالك محبة أن تكون بخير وعلى خير وبعد فالاعلام لك ان جاء مسلم الريف من طنجـة فها هو بسبتة لأنه صاحب الكمبنية الفرنصوية لأنه ورد الخبر هنا أن الريفي المذكور كتب له صاحبه من بريـز ليخرج للقبيلـة الأنجرية ليشتري المعادن والأرض الذي يوجدهـا للبيع والآن ولابد كن منه على بال وعلى المحبـة والسلام وسنخط محمد كان معه بسبتة في 18 من النبوي عام 1326 .

الوثيقـة 5 :

من محمـد بن علـي الى حاكـم سبتـة (1327 / 1909)

حضرة العاقل الأديب المكرم حاكم سبتة صنيور الخنـرال خسـي غرسـي الضـارف José Garcia Aldave والحليفة صنيور كمنظنط دن خسي ابليك لنارس José Priego Linares وعليكم مني السلام كثيراً والسؤال عنكم ومحبة تكونوا بخير وعلى خير وبعد نخبركم بأن قبيلتنا انجرة تتمسك بكم وتمد حكم بالخير والمحبة من اجل محبتكم انتم كذلك وخبر هنا في القبيلة الريسوني ما يطيعه ولا يحكم عليهم ابداً وها اعيان القبيلة أهل العقول يحبون يتلاقوا معك في دارك نحبك ان تساعد كلامهم لأن هذا الزمان زمان السياسة اذا دخلت المحبة في القلوب ما يكون الا جميع الخير فيما تحب .

الوثيقـة 6 :

من أحـد أعيـان انجـرة الى حاكـم سبتـة (17 ربيع الأول 1327 / 8 ابريل 1909)

سنيور الخنرال حاكم سبتة بعد السلام عنك وعن كافة أحوالك فنحبكم تكونوا على خير وعافية وبعد بلغني كتابك الأعز وقراناه وفهمنا معناه ... لا يطلع علينا احد من المسلمين لأنهم لا عقل لهم كما لا يخفاك .

الوثيقــة 7 :

من أحـد أعيـان انجـرة الى حاكـم سبتـة
(19 ربيع الأول 1327 / 10 ابريل 1909)

حاكم سبتة بعد السؤال عنك ... نقدمو ونكونو من رعية اصبنية حتى نصير نقبضو الراتب . اعلم ان دولة أخرى تطلبنا ونحن فلا نحب احد الا دولتكم لأنكم جيراننا ولا عندنا معكم الا الخير ومن فعل معكم اشر فلا عقل له ولابد الجواب والسلام 19 من ربيع الأول عام 1327 .

الوثيقــة 8 :

من احـد اعيـان انجـرة الى حاكـم سبتـة
(2 رمضان 1328 / 7 شتنبر 1910)

محبنا العاقل للبيب المحترم الخليفة السنيور طنينط كرنيل بدار حاكم سبتة نحن نسال عنك وعن اهلك محبة أن تكونوا بخير وعافية في نعمة شاملة زائدة وبعد ينهى لعلمك اني وصلت لطنجـة يـوم السبت عند الساعة الثالثة واسترحت بقيت اليوم والليلة وفي الغد وهو يوم الأحد قدمت عند الترجمان بدار نائب دولتنا الفخيمة الصنيولية السنيور ضون منويل سبيدر وأخبرته بقدوم الحاكم الجديد وكيفية ملاقات أعيان الجيش واعيان البلاد له وفرح لذلك واخبرته ايضاً بملاقاتنا نحن معه .

الوثيقــة 9 :

من أحـد أعيـان انجـرة الى حاكـم سبتـة
(22 جمادى الثانية 1330 / 8 يونيو 1912)

حضرة الأديب المحترم حاكم مدينة سبتة سنيور الخنرال ضون الفو وخليفتـه سنيور طنينط ضـون خوسي ابليك والترجمان سنيور لخنضر منا عليكم السلام التام ورحمة الله وبركاته اما بعد نعلمكم بجمع القبائل في الشيخ مولانا عبد السـلام بن مشيـش واجتمعوا وتعاهدوا مع بعضهم بان البليس لا يجوز لمدينة الشوان وارسلوا لهم الأرياف وحتموا عليهم وقالوا لهم لا يغو بكم الشيطان كما اغوى لقبيلة أنجرة ونعلمك بسوق الخميس هاني من الفتنة في هذا اليوم ويتسوقون فيه الناس من القبائل والمدن وسوق لتنين في ربوع البحرويين هاني من الفتنة في هذه الساعة وما السوق الثلاثة من ربوع الغابة يتشبكون مع بعضهم .

الوثيقــة 10 :

من أحـد أعيـان انجـرة الى حاكـم سبتـة
(2 شعبان 1330 / 17 يوليوز 1912)

الى حضرة الأديب المحترم حاكم بمدينة سبتة سنيور الخنرال ضون فلب الفو وخليفته سنيـور طننط ضون خوسي ابليك والترجمان سنيور لخنضر منا عليكم السلام ورحمة الله مع بركاته اما بعد نعلمكم بما جرى قرب الخميس بانهم قطعوا الطريق بأناس من الريف وأخذوا لهم تسعة مائة ريال وعدد كثير من الفرصان والحبة وسوق الخميس سالم في هذا اليوم وأما ربوع البحرويون فوق سوق لتنين طاحت بينهم الروح وأما سوق الثلاثة من ربوع الغابة لم يتسوقوا من تطوان وما ما هو في علمنا فالله يجعل كلمة دولتكم الصبنيولية هي الأعلى وينصركم ويعينكم على الأجناس والسلام في 2 شعبان عام 1330 .

الوثيقــة 11 :

من أحد أعيان انجرة الى مسؤول عسكري اسباني
(17 محرم 1332 / 16 ديسمبر 1913)

المحب العاقل المحترم السنيور الكمنظنط البرطو كسطر لازال السؤال عنك محبة ان تكون بخير وبعد نعلمك بأن البعض من دشور بني امصور كالرويف والصفصافا وغيرهم كلهم ارتحلوا من مداشرهم وذلك البعض من الزينات ارتحلوا للفحص وقد نزلوا بالمنبار والعوامة وسبب خروجهم من دشورهم خوفاً من المدافع التي هي نازلة بأولاد زيان وتراهم في شدة مما نزل بهم وقد أخبرنا رجل انجري انهم كانوا قاعدين في باب دار من ديار أولاد زيان يشربون اللبن فبينما رجل وضع تشمعة في فمه يشرب منها ولذا بكورة المدفاعي ضربت القشمعة وهرستهـا .

الوثيقــة 12 :

من سلام بن أكرم الصلح الى مسؤول عسكري اسباني
(20 محرم 1332 / 19 ديسمبر 1913)

الى حضرة السنيور البرطو كاسطرو خيرنا عليك السلام التام أما بعد فالاعلام اليك علمك الله خيراً بأن الخبر على محلة دار بن قريش الذي وقع فيها من الموت والجرح وغير ذلك كله رسلته مع الفقيه الغماري ويوم الجمعة قدموا ثلاثة رجال من محلة دار بن قريش لبني صالح فسالتهم على ما وقع بمحلة منكال يوم

الأربع ومحلة بريان فقالوا لي مات من بني اذر بمنكال سبعة عشر رجلا من شجعانهم وخمسة من النساء واثنين صبيان صغار والمجارح ثلاثة وعشرين وأما الكسيبة لا يحصى ومحلة بريان مات منهم اثنا عشر رجلا والمجارح ستة عشر اشتد عليهم الأمر من كثرة البارود كل يوم وقلة الاقامة وكبراء المحلة ليس هم متفقون على الفتان الا السياب الذين لا عقل لهم ووقعت بينهم هيلولة كبيرة يوم الخميس لن يشرفوا بالمدفع لتطوان فاجتمعوا الشرفاء والأعيان وقالوا لا يليق بنا هذا الراي لأن تطوان فيها كثرة الجنوس فيماتبنا على انفسهم وعلى حمايتهم فامتنعوا من ذلك نطلب الله أن يطفيء نار الفتان بيننا وبينكم وهذانا ما به الاعلام ودمتم بخير والسلام صحبكم سلام بن اكرم الصلح فنحن على السياسة والمهادنة وبالملاقة أن يعملوا الصلح أو غيره يوم الجمعة 20 محرم عام 1332 .

الوثيقـة 13 :

من أحد أعيان انجرة الى مسؤول عسكري اسباني (20 محرم 1332 / 19 ديسمبر 1913)

المحب العاقل المحترم السنيور كمنظنط البرطـو كسطر لازال السؤال عنك محبة ان تكون بخير وبعد فان أعيان البحراويين بعثوا الينا رقاصاً للتكلم معنا في شأن القدوم لهناك عند المقيم العام فلم يمكن لهم القدوم لهناك وعليه بوصول كتابنا هذا اليك نحبك ان تستاذن السنيور الخنزال مرينة بان ياذن لك في القدوم انت بنفسك نيابة عن المقيم العام فقد وجدنا نيتهم صالحهم وعليه فلا بد عجل فان ساعدك السنيور مرينة نعلمهم ليقدموا عندنا وحين يكون هنا نعلمك بالتغلراف لتقدم في الأثر ونحن قد ابدلنا المجهود معهم الرقاص لازال عندي هنا حتى يظهر جوابك بحول الله سلم منا على النائب السياسي السنيـور سابيـدرة والسـلام في 20 محـرم فاتـح عـام 1332 .

الوثيقـة 14 :

من أحد أعيان انجرة الى مسؤول عسكري اسباني (21 محرم 1332 / 20 ديسمبر 1913)

المحب العاقل المحترم السنيور الكمنظنط البرطو كسطر وبعد يكن في علمك ان المختار الصغير مع الفضيل ابو لعيش هاهم نازلين ببني امصور في مدشر يقال له الرويف ومعهم البعض من قبيلة ودراس والعسة التي في صدينة ماتوا فيهم عدد من الناس وانجرحوا كذلك ومن جملة من مات منهم اخ الفقيه اغزيل حيث كان هو رئيس العسة وكبير المحلـة وماتوا اثنين اناس من الكدانة وواحد من القصيبة وواحد ما عرفوا لا في السماء طار ولا في الأرض دخل بل لم يجدوه ميتاً ولا حياً والمجروحين واحد ولد الرغفة وآخرين لم نقف على خبرهم وحين يتفق لدينا نطير لك الاعلام . والمحلة التي هي بدار بن تريش ماتوا فيهم عدد وانجرحوا كذلك وحيث هم من الأخماس وبني حسان لم نقف على أسمائهـم وصبيحـة يومـه خرج عدد من البوليس الفرنصاوي لمدشر المنار حيث منعوا الناس من أخذ الحجر من برج الغندوري وكانوا ارادوا ان يضربوا البوليس الذي هم بعسة الغندوري ، واما بيع القرطاس فهو اليوم قليل هنا فقد أتوا الهنا عدد من انجرة يشترونه فلم يجدوه فمنهم من قعد هنا عشرين يوماً ومنهم من قعد عشرة يوماً والى الآن لازالوا هنا ونحن عليهم عينا واذنا لعل الله نعثر على بائعيه والسلام في 21 محرم عام 1332 .

الوثيقـة 15 :

من أحد أعيان انجرة الى مسؤول عسكري اسباني في نفـس التاريـخ

محبنا العاقل اللبيب المحترم السنيور الكمنظنط كسطر لازال السؤال عنك وعن المصونة بالله الأحوال طالبين الله تكونوا بخير هذا وقد وصلوا لدينا مكاتبك من دار البشاضور وقرأناهم وجميع ما شرحت صار بالبال اعلم ايه السنيور أني لا أكتب لأحد لا لسبتة ولا لغيرها حتى أكتب اليك انت الأول قبل كل أحد والكتابة بيومين او ثلاثة ولا أكتب سوى لسيدي محمد بن علي وغيره فلا غير ان المكاتب تتاخر في سفرها وقد كتبت لسيادتك عدد من المراة ولتعلم أن صبيحـة يومـه كان عندي بداري رجـل من ودراس وأخبرني انه كان في تازروت مع الريسوني وكانوا هناك عدد من كبراء القبائل الجبلية مجتمعين عنده فقال لهم الريسوني ايه القبائل اعلموا انكم لا طاقة لكم على محاربة الجيوش الصبنيولية حيث انكـم فرغين من الزاد حتى القرطاس وغيره والآن الرأي عندي وهو ان تفوضوا للدولـة الألمانيـة وانا في اعانتكم والألمان يكن واسطـة بيننا وبين الدولـة الصبنيولية في الصلح ويبقى الجامع في الخير وأما

ما أنتم تحبونه فلا يمكن لكم لأن الدولة الصبنيولية تابعة لشروط الذي عقدوها جميع الدوال مع سلطان المغرب فلا يبقى منها شيء طال الزمان أم قصر وأنا قلت لكم هذا حيث اني أرى القبائل الجل فيهم جيعان وأنا واحد منكم ولا تظنوا أني مع الصبنيول ولا مع غيره انما أنا مع الحق فاسترعبوا كبراء القبائل كلامه واستحسنوه وقبلوا منه ذلك .

الوثيقـة 16 :

من محمد بن علي الى مسؤول عسكري اسباني
(24 ديسمبر 1913)

حضرة جناب العاقل المحترم السنيور الكمنظنط ضون البيرط كسطر لازال السؤال عنك وعن أحوالك وابقاك الله بخير وعافية على الدوام في سائر الأحوال وبعد فليكن في علم جناب سيادتك أن القائد السيد محمد فتحا السعيدي بعد سلامه عليك كتب لنا وأمرنا بالكتابة اليك أن نعلمك وأن المختـار اصغيـر من مدشر الرمان والفضيل ابي العيش من مدشر بلعيششش قدموا القبيلة بني امصور ومعهم نحو ستين نفر من انجرة وودراس كذلك ولما وصلوا القبيلة بني امصور المذكورة تلاقا بهم السيد احمد قروان خالي الريسوني والبعض من اعيان القبيلة وتكلم معهم المختار اصغير انهم جاءوا يعينهم فأجابهم قروان لما كتبنا لكم أولا لم تقدموا الينا والآن لا حاجة لنا بكم ولا بغيركم اننا نعطوا الطريق لمحلة اسبانية ونبقوا في ديارنا وبلادنا وأنتم حين يصل لبلادكم افعلوا معه ما تريدوا ورجعوا مقهورين مما أجابهم قروان ، والبارود الذي وقع في صدينة ماتوا عدد من انجرة ومن الحوز كذلك حتى اخ القاضي الفقيه اغزيل مات ، ختم في 24 ديسمبر عام 1913 .

الوثيقـة 17 :

من بعض الأعيان الى مسؤول عسكـري اسبانـي
(27 محرم 1332 / 26 ديسمبر 1913)

وعلى السيد الكمنضنط كاشطر وخيرنا السـلام التام والرحمة والبركة على الدوام وبعد فقد وصلنا كتابك الأعز بعد كتابنا الذي رسلناه لك وقرأناه وفهمنا مضمنه وعلى الراس والعين حملناه وفرحنا به غاية وذكرت لنا ننفوا البران من بلادنا ومن دشورنا لا طاقة لنا به في هذه الساعة وذكرت لنا أن نتكلموا مع بعضنا بعض ونطلعوا لعند الحاكم فوالله ما كرهنا ولكن نخاف يعضم علينا الأمر ويوقع ما وقع بالسيد محمد روان وجماعته ونخرج من ديارنا ومن أرضنا ومتاعنا لو اجتمعوا القبائل الذين يحكموا علينا لا اتسعوا في بلادنا لو كنا وجدنا فسحة من أين نسلكوا لعندكم سالمين ولبقوا في ديارنا مهنين لمشينا لعندكم في اليل قبل النهار لكن أنتم عليكم بالصبر ونحن علينا بالسياسة والاحسان مع الكل حتى يبدل الله الشر خيراً لأننا حين كان الحاكم الأول الفو طلعنا عنده ولعند الخليفة مولانا المهدي وطلبنا منهم نبقوا نمشوا للمدينة للسوق وغيره صغيراً وكبيراً نساء ورجال كما كنا أول مرة وطلق علينا القائد أقلعي وعساكره وحرقوا لنا الديار والزرع والجنانت وغير ذلك لكن هذا ما قدر الله نطلب الله أن يطفىء نار الفتنة بيننا وبينكم ونعود سلامنا ايضاً على مقيم العام السيد الحاكم مارين وهذا ما به الاعلام ودمتم بخير والسلام في 27 محرم عام 1332 .

الوثيقـة 18 :

من محمـد بن علـي الى البرطـو كسطـرو
(27 ديسمبـر 1913)

حضرة جناب جماعة السعيدة السياسية السنيور الكمنضنط ضون البرط كسطر وضون سابدرة والسنيور ضون انطني أرموس لازال السؤال عنكم وعن احوالكم وابقاكم الله بخير وعافية على الدوام في سائر الأحوال وبعد وصل كتابكم وقرأناه واستحسنا لفظه وما أشرتم به الينا صار بالبـال اعلم أيها السنيور الكمنضنط البارحة وجهت لك كتاب القائد وقد اعلمني ان نعلمك اذا أمكنك تقدم لثغر طنجـة . وصباح يوم الخميس خرت بابور انجليـزي محال يسمى الدالـي في 27 ديسمبر عام 1913 .

الوثيقـة 19 :

من عبد السلام بن اكرم الصلح الى البرطو كسطرو خيرنا
(29 محرم 1332 / 30 ديسمبر 1913)

الى حضرة الكمندرة كشرو خيرنا عليك السلام التام والرحمة والبركة على الدوام أما بعد فالاعلام اليك علمك الله خيراً بأني قدمت من دار بن قريش يوم السبت الماضي واستخبرت خبر صحيح على القبائل مع الشريف الريسوني دفعوا له خط يدهم قبيلة لخماس وقبيلة بني اعرس وقبيلة أهل اسرف وصمت وجبل احبيب وبني كرفـط وبني امصور وامتنعـوا

القبائل أخرين من خط يدهم منهم قبيلة غمارة وبني يحمد وبني خسان وقبيلة ودرس وقبيلة أنجرة وبني حزمر وبني سعيد لأنهم استخبروا به عنده السياسة مع البروص فامتنعوا وقالوا ليس يحكم علينا الشريف الريسوني ونطقوا بني حزمر مع القبائل الذين امتنعوا اذا أعطيتم خط يديكم للريسوني فالحكومة علينا نعطوه نحن للصبنيول بتطوان والقبائل كلهم مفتونين مع بعضهم بعض على هذا الأمر وتكلم الريسوني مع ولد سيدي لحسن وقال له اجلس في دارك ما أنت قادر بالحكومة والفصال على احد وجمعوا له الهدية بني اعرص من المئونة وجمع ولد سيدي الحسن أصحابه وتعرض لهم في الطريق ونهب ما كان عندهم من المئونة وحرق لهم التبن نطلب الله أن يطفىء نار الفتنة بيننا وبينكم في 29 محرم عام 1332 محبك عبد السلام بن أكرم الصلح أمنه الله .

الوثيقة 20 :

رسالة من بعض أعيان تطوان الى المجاهدين المرابطين بدار ابن قريش (12 رجب 1331 / 17 يونيو 1913) . أنظر التفاصيل : عبد العزيز التمسماني خلوق ، الغزو الاستعماري الاسباني لبلاد جبالة والمقاومة الشعبية ، مجلة دار النيابة ، ربيع 1984 ، العدد الثاني ، ص. 29 . كذلك أورد نفس الوثيقة الأستاذ محمد الحبيب التجكاني ، وثائق وتحقيقات عن المجاهدين برباط دار ابن قريش 1331 / 1913 ، تطوان 1986 ، ص. 56 ـ 59 .

محبنا الشريف الأجل المكرم النبيه الأنبل الخير الأحظى الأفضل سيدي محمد بن لحسن العلمي العروصي أمنك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله عن خير مولانا نصره الله أما بعد فغير خاف عنك ما أبرزته الأقدار الا لهيبة التي لا ينبغي للعبد الموفق الا الاسلام لها والرضوخ لعلاها وذلك لما هو معاين من قوة هذه الجيوش الصبنيولية المعضدة والمقوية لجانب المخزن الشريف ووفور مؤونتها وكثرة امداداتها والزيادة كل وقت وحين في عددها وعددها مما يدهش المنصف ويعترف بأن لا طاقة ولا قبل له بها وحيث كنا نعرف ما أنت عليه من الثبات والرزانة والدراية ومعرفة ما تحمد عاقبته فيحث على فعله ويرتكبه وما لا تحمد عاقبته فينهى عنه ويجتنبه أحببنا ان نوضح لك الأمر بأوضح عبارة لا بتلويح ولا باشارة لتعلم الحقائق وتتيقن بأن من يبلغك خلافه انما دلس وافترى عليك وأراد أن يسعى بك الى التهلكة في جميع ما نقل اليك والله تعالى يقول ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة مع أنك والحمد لله من بين النبوة وعلمت أن سيدنا الحسن بن علي رضي الله عنهما كانت الخلافة بيده وكان أولى بها من غيره ولما بارزه سيدنا معاوية رضي الله عنه تنازل عنها اصلاحاً وحقناً لدماء المسلمين وليم على ذلك من جيوشه قادة المسلمين العظام فقال أردت ثواب الآخرة واصلاح ما بين الفئتين وقد قال في حقه جده الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به ما بين فئتين عظيمتين وأنت أجل من اقتدى بصالح سلفه وقدم مصالح المسلمين على مصالح نفسه والله تعالى يقول لا خير في كثير من نجواهم الآية وقال صلى الله عليه وسلم الفتنة نائمة لعن الله موقظها وقال عليه الصلاة والسلام يد الله مع الجماعة وقال عليه الصلاة وأزكى السلام من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع رمقة الاسلام من عنقه فما هذه الغفلة وما هذا الذهول وأنت من أهل البيت المقدس الذين قال في حقهم المولى يريد الله ليذهب عنكم الرجس الآية وقال عزمن قائل في كلامه الكامل والمومنون والمومنات بعضهم أولياء بعض الآية وأين منكم أعظم من التعرض للفتن وهتك الحروم ونهب الأموال ويتم الأطفال وتحريق الديار وهدمها والسعي مع عدم القدرة في تخريبها وجلب أنواع المحن والبلايا للعامة والخاصة والله تعالى يقول واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاعتبروا يا أولي الأبصار وتدبروا في العواقب بعين البصيرة والاستبصار وهذا كله منا اليكم نصحاً وشفقة على اخواننا المسلمين عملا بالحديث الشريف الدين النصيحة أما التمادي ما أنتم عليه من التعرض لاراقة الدماء فانما يجلب لكم ولأولادكم ما لا تحمد عقباه وما تمجه الطباع السليمة وتأباه زيادة على ما هو مدخر من العذاب الأليم والعقاب العظيم للرؤساء والكبراء الساعين في جلب المضرة والفساد عليهم المحرضين لايقاد نار الفتنة بين أظهر ابناء جلدتهم جعلنا الله واياكم ممن قبل نصح الناصحين وارشد الجميع بمنه حتى لا نكون من الذين قالوا سواء علينا أو عظت أم لم تكن من الواعظين آمن وعلى تام المحبة والسلام في 12 رجب الفرد الحرام عام 1331 .

الوثيقة 21 :

من بعض أعيان تطوان الى أهل القبائل الجبلية

(20 شعبان 1331 / 25 يوليوز 1913) أنظر : **محمد الحبيب التجكاني نفسه ، ص. 64 ـ 65 .**

أحبتنا الأرضين الأجلة ، الشريف سيدي محمد بن سيدي لحسن العلمي ، وكافة اخواننا أهل القبائل الجبلية ، خصوصاً الرؤساء من العلماء والشرفاء والأعيان . رعاكم الله ، وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد : فلا يخفى على جميعكم أن هذه الحرب قد طال أمدها وتطاير شررها ، الى الاضرار بضعفائنا وضعفائكم ، وقد تعذرت بسببها طرق المعاش ، وبارت التاجرة ، ووقفت حركة الصنائع ، والحرف ، ولا يدري لهذا الأمر أول من آخر . وبناء على ما بيننا من أخوة الدين ، ورابطة الاسلام ، والمجاورة الحاصلة بين هذه المدينة التي هي كالأم للقبائل الجبلية ، بحيث لا يستغنى احداهما عن الأخرى ، ولاسيما وغالب سكانها من أعيان جل القبائل ، وخصوصاً السادات الأشراف . ألهمنا الله الى توجيه وفد مؤلف من الشرفاء وأعيان ، للذاكرة معكم فيما فيه مصلحة الجميع ، فان ظهر لكم هذا الراي ، فنحن مستعدون لتوجيهه لملاقاتكم ، والمذاكرة معكم ، فيما يرضي الجميع ، في أي وقت ومحل شئتم ، بشرط أن يكون الوفد الذكور في أمان الله ورسوله ، ذهاباً واياباً ، كما هي العادة قديماً وحديثاً في رسل الخير . ونطلب من الله تيسير المؤمل ، فيما عليه المعول ، وها نحن في انتظار جوابكم . وعلى الأخوة الدينية ، والسلام . في 20 شعبان الأبرك عام 1331 .

الوثيقة 22 :

من المجاهدين وأعيان القبائل المرابطين بدار ابن قريش الى أهل تطوان (30 شعبان 1331 / 28 شتنبر 1913) .

اخواننا أهل تطوان كافة أصلحكم الله وسلام عليكم ورحمة الله عن خير مولانا وبعد فالمقصود الأهم عندنا هو السؤال عنكم وعن سائر أحوالكم وان سألتم عنا فنحن في غاية ما أمرنا به من المضاربة مع عدو الله وعدونا وعدوكم هذا وقد وصلنا الوفد من جانبكم الشريف مصحوباً ببطاقة من عندكم مضمنها اننا طلبنا توجيه الرفد الذي وصلنا ومعاذ الله واننا طلبنا منكم تخصيص هؤلاء الأعيان بل ذلك زورو بهتان فوالله ما كتبنا لكم غير الجواب الذي طلبنا تسطير مقصدكم ولازلنا عليه أبداً ولا نخرج عن ذلك فحين يرد علينا ذلك نجاوب عليه وأما الوفد القادم علينا قد تلقيناه بالترحيب والرضى والقبول رجاء بركتهم ونيل كل مأمول وها نحن في انتظار ما يظهر لكم والسلام في 30 شعبان عام 1331 عن اذن كبير المحلة المجاهدين وأعيان القبائل المرابطين بدار ابن قريش أمنهم الله .

الوثيقة 23 :

من أحمد الويسلي الى المجاهدين المرابطين بدار ابن قريش (26 شوال 1331 / 28 شتنبر 1913) .

الى حضرة قبائل المجاهدين القاطنين بدار ابن قريش ببني حزمار أمنكم الله وأرشدكم والى طريق الخير وفقنا الله واياكم والله يعينكم باعانة الله والنبي رسول الله ونحبكم أحبكم الله وقال تعالى جاهدوا في سبيله وقال تعالى جاهدوا بأموالكم وأنفسكم والشأن نعلمكم بما وقع لي مع عدو الله اصبنيول في ناحية أصيلة وهجمت عليه في مركز ابو عود وخانوا بي قبيلة بني اعروص وجبل الحبيب وفروا عني وذهبوا لدارهم وقبضوا الطماع من جنده نحبكم بوصول كتابي لديكم ترسلوا لي ألفين من المجاهدين يقدموا لحضرتي ولابد وفي التاريخ 26 من شوال الأبرك عام 1331 هـ .

الوثيقة 24 :

من كافة المسلمين بدار ابن قريش الى الخنرال مارينا (26 محرم 1332 / 25 ديسمبر 1913) .

الحاكم البالغ العاقل رئيس الدولة الصبنيولية مقيم العام الخينرال مرن أما بعد بلغنا مسطورك أولا وثانياً وقد أكدت علينا الآن في كتابك الثالث بأنك عازم على اطلاق القنابل والكور من المناطيد الطيارة في المداشر والقرى والأسواق وقد أخبرتنا بهذا شفقة على نساء المسلمين وصبيانهم وأول ابتداء ذلك عندك يوم الجمعة الى آخر ما شرحته وعليه فأما ما كان من اطلاق القنابل والكور من المناطيد الطيارة فذلك لا يهمنا أمر القتال وقد تحققنا قلة عقلكم وعدم سياستكم حيث صدرتم ذلك في كتابكم لأن ذلك والعدم سواء فما يقتل منا رجل واحد حتى يقتل منكم عدد مع زيادة فساد الكور واقامة المواكن وأماماً ذكرت من عدم انقيادنا لطاعة الخليفة المهدي بن اسمعيل فلو كان ذلك حقاً لقدم الينا غير بارود ولا

محاربة لأن طاعة الأمير واجبة لكن بعد تميزه عن الاعتصام بالنصرى مع زيادة سياسة الرعية وأما اعتصام السلطن بالنصرى ففي ديننا نحن معشـر المسلمين حرام والرجل لابد أن يقتل على دينه وماله وعرضه لأنكم عزمتـم على تملك رقـاب المسلميـن وأعراضهم وخروجهم عن دينهم وقد كتب لنا حاكمكم ألغوا بأن الأجناس سلموا للدولة الصبنيولية قطرنا هذا لجميع ما فيه أرضاً وعرضاً وغير ذلك فلو تقدم الاعلام بالخليفة لا تبعنا ما فيه الصلاح وحيث وقع الاختلاف من الخليفة ومن كتاب ألغوا فنحن في رجاء ما يأتينا الله به ، لكن الفرج قريب والسياسة لا يعرفها الا من له عقل وبصيرة والسلام في 26 محرم الحرام فاتح عام 1332 كافة المسلمين بدار ابن قريش أمنهم الله .

عبد العزيـز التمسماني خلـوق

عطـــاء التـــراث الفقهـــي :
الهـادي روجـي إدريـس ونـوازل البـرزلي

طلعت علينا مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بفاس (العدد 2 ـ 1985) بمساهمة الأستاذ محمـد مزين بعنوان « التاريخ المغربي ومشكل المصادر : نموذج النوازل الفقهية » ، تطرق فيها الى الدراسات التاريخيـة التي قامت على قراءة تحليليـة للمصادر الدينية الاسلاميـة وركزت على النوازل والأجوبـة الفقهية ، فأشار الى أنه « مع دخول الهادي روجي ادريـس Hady Roger Idris ميدان التاريخ المعتمد على النوازل بدراسته المشهورة عن تونس على عهد الزيريين أصبح كل عمل تاريخي يتجاهل هذا النوع من المصادر عملا غير تام » . وفي هذا العدد ، نود اعطاء فكرة عن أعمال هذا المؤرخ المدقق الذي عبد طرق البحث أمام الباحثين وفتح أمامهم آفاق المعرفة التاريخية الصحيحـة المعتمدة على النوازل كمصدر أساسي للغرب الاسلامي . كان المرحوم الهادي روجي ادريس منارة شامخـة من منارات العلـم . شـاءت الظروف أن أتعرف عليه عند التحاقي طالباً بجامعة بوردو . كان أستاذنا الجليل مهتماً بالنوازل والأجوبة الفقهية ، جعلها مصدراً تاريخياً لا يقل أهمية عن كتب الطبقات والتصانيف الأدبية . وهكذا ، فقد قضـى حياته كلها في دراستها وتحليلها تحليلا تاريخياً وافياً لأنه كان يعتبر المصادر الدينية المغربية ـ لاسيما الفتاوي الشرعية ـ منجماً ثرياً زاخراً بالمعطيـات . وسبق لي أن نشرت بحثاً تناولت فيه منهجـه في دراسة موروثنا الفقهي من الناحية التاريخية (أنظر : « قيمة فقه النوازل التاريخية » ، البحث العلمي ، العدد 19 ـ 30 ، 1979 ، ص. 73 ـ 81) .

ترك المرحوم الهادي روجي ادريس بحوثاً تاريخية قيمة أثبتها كما يلي في أصلها الفرنسي :

1 — Articles : Burzuli, Hafsides, Ibn Abi Dinar, Ibn Abi Zyad, Ibn Arafa, Ibn al-Djazzar, dans l'Encyclopédie de l'Islam.

2 — Contribution à l'histoire de l'Ifriqiya dp. le Riyad, en Nufus d'Abu Bakr el-Maliki Revue des Etudes Islamiques, 1935, cah. 2, 105-178, cah. 3, 273-305, 1936. cah. 1, 45-104.

3 — Initiation à la Tunisie, Paris, 1950, 149-194.

4 — Contribution à l'histoire de la vie religieuse en Ifriqiya Ziride, Mélanges L. Massignon, II, Damas 1957, 327-359.

5 — Deux juristes Kairouannais de l'époque Ziride : Ibn Abi Zayd et al-Qabisi, Annales de l'Institut d'Etudes Orientales. Faculté des Lettres d'Alger, XII, 1954, 122-198.

6 — Essai sur la diffusion de l'as'arisme en Ifriqiya, Cahiers de Tunisie 1953, 126-140.

7 — L'aube du Malikisme ifriqiyen Studia Islamica XXXIII, 19-40.

8 — Deux maîtres de l'écoles juridiques Kairouanaise sous les Zirides : Abu Bakr Ahmad b. Abd al-Rahman et Abu Imran al-Fasi, Annales de l'Institut d'Etudes Orientales. Faculté des Lettres d'Alger 1955, 28-55.

9 — La vie intellectuelle en Ifriqiya méridionale sous les Zirides d'après Ibn al-Sabbat, Mélanges G. Marçais, II, 95-106.

10 — Le crépuscule de l'école malikite kairouanaise, Cahiers de Tunisie 1956, 494-507.

11. — Mesures de capacité de l'époque ziride, Cahiers de Tunisie, 1956, 119-126.

12 — Quelques juristes ifriqiyens de la fin du Xème siècle, Revue Africaine n. 446-449, 1956, 349-373.

13 — Une des phases de la lutte du malikisme contre le si'isme sous les Zirides (XIème siècle) al-Tunisi, juriste kairouanais et sa célèbre fatwa sur les si'ites, Cahiers de Tunisie, 1956, 508-517.

14 — L'Ecole malikite de Mahdia : L'Imam Mazari, Mémorial E. Levi - Provençal.

15 — La Berbérie orientale sous les Zirides Xème - XIIème siècles, Paris, 1959.

16 — Commerce maritime et Kirad en Berbérie orientale, Journal of Economic and Social History of the Orient, vol. IV/Part 3, 1961, E.J. Brill, Leiden, pp. 225-239.

17 — L'invasion hilalienne et ses conséquences, Cahiers de civilisation médiévale, 1968 n° 3, 353-369.

18 — Le mariage en Occident Musulman d'après un choix de fatwas médiévales extraites du « Mi'yar » d'al-Wansarisi, Studia Islamica, XXXII. (Mémorial J. Schacht), 1970, 157-167.

19 — Le mariage en Occident Musuman, dans Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, 1972 n° 12, pp. 45-62 et ler tri. 1974 n° 17 pp. 71-105.

20 — Contribution à l'étude de la vie économique en Occident Musulman Médiéval, dans Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée (Extrait des Mélanges Le Tourneau) 2ème tri. 1973, n. 15-16.

اقتصر هنا على نشر نصوص جديدة مستخرجة من مخطوطة الفقيه أبي القاسم بن أحمد البرزلي (ت 841 هـ / 1438) : « جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام » (دار الكتب الوطنية بتونس رقم 4851) ، وقد سبق للأستاذنا الراحل أن حللها في مقالته حول التجارة البحرية بافريقية التونسية الزيرية (انظر لائحة دراساته رقم 16) ، وافدت منها ايما افادة عندما قمت بتحضير رسالة جامعية حول نوازل البرزلي تحت اشرافه .

1) ـ سئل شيخنا أبو القاسم الغبريني عمن أخذ مالا قراضاً على أن يديره ويصنع به ما شاء من أنواع المتاجر ببلد معين وأحوازه ولا ينزل بذلك بطن واد ولا موضعاً مخوفاً ، وما يكون من ربح فهو بينهما نصفان بعد نضوض رأس المال وحصوله بيد ربه ، وشغل هذا المقارض هذا المال في متاع وباع هذا المتاع بالماشية في البوادي وترك بعض ما يتحصل بيده في ذلك من الحيوان عند من يتولى رعايته وبقي على ذلك الى أن قام رب المال وطلبه برأس ماله ونصيبه من الربح فزعم العامل أنه لم يتحصل ربح وأن بعض رأس المال ذهب في ذلك الحيوان لهلاكه بعد قبضه اياه على ما ذكر فهل يلزمه غرم ما نقص من مال القراض أم لا ؟

فأجاب ، اذا اتجر في المال على الشروط المذكورة وكان رب المال ترك عمله في الحيوان عالماً به وبيد من يتولى رعايته راضياً بذلك وبيعه المتاع بالماشية وادعى الخسارة وما ادعاه منها معلوم عند التجار في ذلك غير منكرين له فلا غرم يلزمه فيما نقص من مال القراض وان كان رب المال غير عالم بذلك ولا مسوغ له فهو متعد في بيعه للمتاع بالماشية وفي تركها بيد الرعاة فيضمن ذلك .

2) ـ وسئل ابن الضابط عن مقارض ادعى ان صرة من مال القراض كانت وسط صرر في وسطه فضاعت ولم يضع سواها .

فاجاب : المقارض مصدق ما لم يتبين كذبه ودعواه ضياع هذه الصرة من الصدر على ما وصف من الصرر وانفراد كل واحدة مما يبين كذبه في دعواه فيضمنها ولا يصدق .

واجاب أبو زكرياء البرقي عن مسالة من القراض ، ونصه : اذا مات المقارض ولم يوجد مال القراض بعينه ولا علم هل هو فيما ترك الميت أم لا ، فمذهب مالك الحكم به على تركة الميت دون ربح ولا يقضي على التركة بربح الا ان يثبت الربح ويتحقق ، وفي الحكم عليه برأس المال نظر من حيث احتمال ضياعه والخسار فيه لكن المذهب انه يقض عليه برأس المال .

3) ـ وسئل عن مقارض حل ببلد فدخل ميضة بها للطهر فوضع قريباً منه عن وسطه همياناً فيه مال القراض فنسيه ثم افتقده حين ذكره فلم يجده .
فأجاب : المقارض مأمور بالحوطة على مال القراض والتصرف فيه بمقتضى الحزم وموجب المصلحة

وليس له التصرف فيه بما يناقض ما جعل له ، ومتى ظهر عليه تفريط او اهمال ضمن ما هلك لسبب ذلك ووجب عليه الغرم . والوجه أن يبحث من قلد النظر في هذه المسألة عما فعله هذا المقارض ومن تصرفه في البلد بالهميان على وسطه وحطه في الميضة كما ذكر فان كان مما أذن فيه نصاً او بمقتضى جريان العادة أو كان لا تفريط فيه ولا اهمال قضى بعدم الضمان على المقارض وان كان الأمر بعكسه ضمنه . قلت انظرها مع مسألة الوديعة اذا نسيها على نعاله او نحو ذلك وما فيها من الكلام ، واحفظ عن شيخنا انها وقعت في وديعة وافتى فيها بالضمان .

4) ـ وسئل المازري عن محضر نسخته : اعترف فلان أنه صح له في ثمن المرجان بالاسكندرية أربع مائة دينار وأربعة وثمانون درهماً وثلث وربع وثمن ، خرج من تلك أربعة وثلاثون ونصف وربع ، وفي ثمن حرير أربع مائة دينار وستون وسدس وقيراط وخرج من ذلك سبعة وثلاثون ديناراً وربع ، اشترى من جميع ذلك خمس قفاف نيل بثلاث مائة دينار وسبعة وسبعين ، واشترى أيضاً خمس حصر كتان بمائتي دينار وثلاثة عشر ديناراً ، واشترى قرنفلا بمائة دينار وثمان وبقي خمسة وثلاثون ديناراً ونصافيات وثمنية ومسكا خمسة وعشرين ديناراً ومعاجر وسندسا خمسون مثقالا ، الجملة ثمان مائة دينار . ولزمه كراء اربعين ديناراً وذكر فلان أن الثلاثة وثلاثين ديناراً اقل قراطين الباقية من العدد المذكور وخرجت عنه في نفقة من اقامته .

5) ـ ثم سئل فلان المذكور عن وزن النيل وعن وزن الكتان وسعره فذكر أن وزنه بالاسكندرية أحد عشر غير ربع وان ثمن كل قنطار ثلاثة وثلاثون ديناراً يجب له من الثمن ثلاث مائة دينار وستون لحقها مون ستة عشر ديناراً الباقي قبل فلان من ثمن النيل اربعة دنانير مصرية وذكر ان وزن الكتان بالاسكندرية ثلاثة واربعون قنطاراً الا ثلثاً لها من الثمن مونها مائتان وثلاثة عشر ديناراً .

6) ـ ثم سئل فلان المذكور عما باعه بتونس فذكر أن الذي صح له في الوزن بها سبعة وأربعون قنطاراً ثم قال بعد ذلك بيومين : اضيفوا اليها اربعة قناطير . ثم سئل عن النيل كم صح في وزنه بتونس فذكر انه باع منه سبعة قناطر وخمسة عشر رطلا منها خمسة قناطير ونصف من بيع ثلاثة آلاف وثلاث مائة كل قنطار ، فلها من الثمن ثمانية عشر ألفاً ومائة وخمسون وبيع قنطار وخمسة وستون رطلا بسعر الفين وست مائة ، وذكر انه بقي له من النيل في تونس اربعة قناطير بوزن تونس تركها بدار اخيه وديعة عنده ، اون جملة ثمن النيل المذكور اثنان وعشرون الفاً واربع مائة بقي منها عند الصباغين بتونس خمسة آلاف وخمس مائة وخمسون درهماً بينات .

وتدارك بعد يومين أنه باع قنطار نيل بعدما تقدم ذكره من الموزون من النيل من فلان وفلان من صباغي تونس وطرح الخمسة قناطير ونصفاً المذكورة اربعة قرطال لكل قنطار ، وذكر انه صح في سبعة وأربعين قنطار كتان ثمانية عشر الفاً واربع مائة وستون ، وفي الأربعة قناطير المستدركة الف وخمس مائة وأثنان وسبعون بجملة ما صح في النيل والكتان اثنان وأربعون ألفاً واربع مائة واثنان وثمانون .

ذكر أن في تونس منها خمسة آلف وخمس مائة بقيت له عند الناس ، وخرج في جملة الدراهم أخماس ولوازم من بنزرت الى تونس الف وخمس مائة وثلاثة وعشرون منها ثلاث مائة وخمسون عند من لا يرجى أخذها منه ومثقالان للحرير ، وذكر انه صح في سبعة وأربعين قنطاراً كتاناً ثمانية عشر الفاً وأربع مائة وستون ، المعاجر والسندس الفان واثنان وثمانون ، وربح فيما اشتراه من افريقيا الفين فكان جملة ما اجتمع عنده ثلاثة وأربعين الفاً وخمس مائة واحدى واربعين ، الباقي عنده سبعة عشر الفاً ومائتين وثلاثة وتسعين .

وذكر أنه دفع للمتوفى متاعاً وأدى عنه اجازة في مطامير ومئونة ثلاثة آلاف وست مائة وخمسين وأنه اشترى بتونس ثلاث مائة قفيز شعيراً وثمانين بثمانية آلاف وخمس مائة وخمسين وطرحها في مطمرين بدار المتوفى ، واجتمع في ثمن الشعير وما يكرى به ربع المتوفى اثنا عشر ألفاً ومائتان سوى الستين مثقالا .

7) ـ وسئل عن حساب كان للمتوفى عند فلان لما أراد سفر المشرق فدفع جريدة بخطه مضمونها أن الباقي قبلي مائة وثمانية وستون مثقالا ، قال : تركتها حريراً عند اخي ، فسئل اخوه عن الحرير الذي ذكر فلان أنه تركه عنده فقال امرني فلان المتوفى ببيعه وان اشتري بثمنيه متاعاً وقد وصلته اليه وأمرني بشراء مطمور شعير فامتثلت ذلك وصح في الحرير قدر سبعة آلاف درهم او نحوها .

وذكر فلان أن المتوفى امره بالسفر الى المشرق فقيل : كيف تدعي هذا وسفرك الى المشرق في غيبه المتوفى ثم اوقف على جريدة بخطه مضمونها ان للمتوفى عليه الفي درهم وسبعة وسبعين درهماً فطلب بها فقال : كان المتوفى تركها لي ، وقيل له : ان الشعير في دار المتوفى وفي ملكه مع غيره من الشعير ولو كان من مال القراض لكان بداركم لا في دار المتوفى مع غيره مما يملكه فيتامل جميع ما تقيد في هذا من اعتراف فلان بما كان في يده وما باعه بالاسكندرية وما اتى به وما باعه ، وبقي له عند الناس وما باعه بالدين بغير اذن رب المال وكونه خلف بعض ما بقي له من ثمن النيل والكتان ورده اليمين على من ادعى انه دفع اليه ما كان اشترى منه بعد توجه اليمين عليه في انكار الدافع وكيف لو كان هذا الرجل الذي بيده المال .

ذكر ان الكتان كان بوزن الاسكندرية ثلاثة واربعون قنطاراً بالمنى وان صح له في تونس سبعة واربعون قنطاراً بالتونسي ، ولوله بعد يومين اضيفوا الى الجملة اربعة قناطير ، وقد شهد ثقاة أن الوزن بالاسكندرية والوزن بتونس يخرج الى اكثر مما ذكره بكثير وكذلك في النيل ايضاً في قوله : أضيفوا الى المتقدم قنطاراً بالتونسي بعد مدة لما علمت انك مطلوب باكثر مما قلت .

وكذلك قولك ايضاً : كيف تطرح للمشتري اربعة ارطال في القنطار ولم تجر بهذا عادة وكذلك قولك : دفعت من هذا المال المعلوم ما ذكر انه دفعه ، هل يقبل بمجرد دعواه أم لا بعد ما ظهر من اختلاف ألفاظه ؟ وهل هو باق على الأمانة بعد اختلاف قوله ؟ وكيف دعواه أنه اشترى من هذا المال شعيراً طمره في دار المتوفى ؟ هل يقبل قوله انه من القراض وفي دار المتوفى شعير كثير اشتراه غيره ؟ وكيف لو ثبت أنه من مال القراض فهل يلزمه كراء من مال القراض ؟ وهل يقبل قول أخيه : انه ائتمنني عليه أخي من المثاقيل وثمن الحرير دفعته للمتوفى ؟ وكيف لو قيل لفلان أصل ذلك بخطك مكتوب فكيف تبرأ منه لمجرد دعواك أنك دفعت الى اخيك ؟ وقوله : ان الفين وسبعين تركها المتوفى وكيف يقبل قوله في الكيتان واربعون قنطاراً والعادة تشهد انه تسعة وخمسون قنطاراً وازيد بكثير والنيل كذلك ؟ وعسى ان يتفضل الفقيه بالجواب على كل نكتة من هذا السؤال انتهى .

فأجاب : أما من كذب العامل في القراض بما ذكر من أوزان أنه لا يقبل منه ذلك الا أن يأتي بعذر يرفع ما شهد عليه به من كذبه بمقتضى العادة وفيكتب بما يقول في ذلك وبالشهادة بصحبة ما يقول حتى ينظر بأي الشهادتين يقضى وأما دعواه رد بعض القراض الى صاحب المال فلا يقبل منه ان اخذه ببينة واشهاد عليه ولو كان بغير اشهاد قبل قوله فيما يشبه من ذلك مع يمينه وهذا اذا كان رب المال هو الذي تولى الدفع اليه والاشهاد وان سلمه لرجل جعله وكيلا على دفعه قراضاً فلا يقبل قول العامل في رده الى ربه ولو كان بغير بينة ان كان الوكيل اشهد عليه تحرزاً منه حتى لا يدعى عليه الرد عليه .

وأما ما في دار رب المال من شعير مختزن فلا يقبل قول العامل انه اختزنه وانه من مال القراض الا أن يثبت تقدم حوز لذلك وكونه سبقت يده عليه بعينه ، ودعواه ان رب المال وهبه من القراض أو ربحه هبة فغير مقبول الا ببينة وكذلك دعوى أخي العامل من كون ما أودعه عنده اخوه من مال القراض أنه أمره رب المال ببيعه وتسعيره ولا يقبل منه الا ببينة ، وما باع بالدين وهو ممنوع منه بالشرط أو بالعادة فانه يضمن كل ما عجز عنه الغرماء ان الثقات جرت العادة بمعاملتهم في هذا .

8) ــ وذكر المازري انه وجد كتاباً بخط ابن زيد فيه : اذا جاءك فلان فخذ السلع التي بيده وادفع اليه ديناراً عن اجرته وبقية الثمن ادفعه اليه قراضاً . فاستشكل هذا الكتاب فانه يقتضي جواز القراض والاجارة أو الجعل في عقد واحد والتفاهم فيه . قلت : وعليه قراض اكثر التجار اليوم يعطيك السلعة يبيعها في شرق الأرض او غربها ويأخذ عن البيع أجرة معلومة فاذا حصل هذا المال قبله قراضاً .

9) ــ وعن الرماح : لا يجوز لمسلم دفع قراض لذمي ويكره أن يأخذه منه ويجوز ان يتسلف منه ويسلفه ويجوز البيع منه والشراء وأما خدمته فلا تجوز .

10) ــ وسئل المازري عمن دفع الى رجل قناطير أرجوا ليبيعها له بتوزر باجرة معلومة واذن له في أخذها بعد بيعه تحت يده واذن له أيضاً أن يشتري ببقية المال من توزر ما ترجى فائدته واخذ ثلث

الربح وقال له رب المال : ان وجدت هناك دابة فاشترها لي ، فقال العامل : لا أشتريها الا لنفسي بمالي ، وأخذ من رجلين أيضاً ما يحمله الى ذلك المكان ويبيعه بأجرة معلومة فمضى الرجل لهؤلاء القوم ولم يمض لنفسه شيء فمضى الرجل وباع ما حمل واشترى للأول ما ترجى فائدته واشترى لغيره وأتى لبعضهم بما صح له ذهباً وأشترى لنفسه بكراء دوابة واجارته وبدنانير أخذها سلماً على الزيت وتسلف من مال الأول ديناراً ونصف دينار ووزنه فيما بقي عليه من ثمن كسوة ووصل العامل سالماً ودفع لكل أحد ماله ، فادعى الأول أن كل ما أتى به لنفسه هو من ماله ، فهو على القراض وقال العامل هو لنفسه اشتراه بما تقدم ذكره وعادته يحمل أموال الناس امانة واشهد أنه اشتراه على ما ذكر خيفة من حوادث الطرق .

فأجاب : القول قول العامل وله ما جلب لنفسه وقوله مقبول ولا شيء لصاحب المال وحكم العامل مع من دفع اليه المال لم يقع السؤال عنه فلا جواب عليـه .

11) ـ وسئل عمن دفع لرجل مالا قراضاً ليسافر به الى المشرق وكتبا بينهما وثيقة واشترى الرجل بضاعة وحملها في المركب فلما وصل لأنبدوشة انفتح المركب وخشي عليها الغرق ثم رد سالماً الى المهدية فدفع البضاعة لرب المال وطلبه بالوثيقة فقال رب المال : البضاعة لم تزل مشدودة الى استقبال الزمان ، فسار بها فلما جاء اقبال الزمان أخذ أضعاف المال الأول من عند غيره ونسي طلب الوثيقة فبقي مع الثاني خمس عشرة سنة ولم يذكر الرجل أن له قبله شيئاً وافتقر واحتاج ولم يذكر شيئاً حتى توفي وقد كان خاصمه قبل موته بسنة على عشرة دنانير فقال : ما لك علي شيء وحلفه القاضي على ذلك بقصر الرباط بمحضر بينة ولم يذكر أن له عليه شيئاً غير ذلك حتى توفي فقام بعض الورثة بتلك الوثيقة وانكر ذلك العامل وقال : لو بقي له عندي شيء لخاصمني عليه .

فأجـاب : اذا ثبـت ما ذكـرت من طول المـدة واجتمـاعـه به وتمكنـه من طلبـه وحاجتـه الى ماله ودعواه عليه بالعشرة الدنانير ولم يخاصمـه الا عليها واستحلافه وعلم برجوع المركب بالسلعة المشتراة من بعض الطريق الى الموضع الذي خرج منه فالقول قول العامل أنه رد اليه المال مع يمينه لقوة شبهة القراض ويترك ولو تأكدت القرائن وقويت سقط اليمين عنه وذلك لعلمه بتحقيق أمرهم ومشاهدة أوحوالهـم .

وكتب بعد الجواب : وقفت على الشهادات التي قام بها العامل وسماة قال : وذلك مما يوكد ويقوي براءته وكون القول قوله في رد المال لدافعه وبراته منه. قلت : انما شدد في الجواب على العامل لكونه أخذ مال القراض ببينة مقصودة ولو أخذه بغير بينة أو بها غير مقصودة لكان الجواب أهون من ذلك ، وفي آخر شركة المدونة اذا مات أحد الشريكين فأقام صاحبه بينة أن مائة دينار من الشركة كانت عند الميت فلم توجد ولا علم مسقطها فان كان موته قريباً من أخذها فيما يظن أن مثله لم يشغلها في تجارة فهي في حصته وما تطاول وقته لم يلزمه أرأيت لو قالا له البينة انه أبضها منذ سنة وهما يتجران أتلزمه أي أنه لا يلزمه شيء ، وفي الوديعة من العتبية : سئل مالك عمن أقر بوديعة ثم مات فلم توجد قال : أرى لهذه الأمور وجوهاً أما اذا طال ذلك مثل العشرين سنة فلا تؤخذ من ماله ، فعارضها بعضهم بما في الشركة بجعله السنة طولا فيها .

والصحيح انهما مسالتان والفـرق أن مسألـة الشركة ماذون في التصرف ومسلط على ذلك بخلاف مسألة « العتبية » ، ابن يونس عن ابن المواز : أما بان أشهد شاهدين على نفسه بأخذه المائة لم يبرأ منها الا بشاهدين أنه ردها طال ذلك أو قصر وما بان كان اقراراً من غير قصد الشهادة فكما ذكر ابن القاسم من طول المدة وقصرها ، قلت : وهذا قريب من فتوى الشيخ لأنه ما صدقه الا بالقرائن الحاصلة كما مر .

12) ـ وسئل أيضاً عن تاجر دفع الى بحري دنانير مرابطية قراضاً ليسافر بها الى صقلية ثم غاب رب المال مدة فلما قدم من سفره سال البحري عن الدنانير ، قال : كنت في قارب لطيف غير قاربي التي عادتي نسافر فيه من ملطة فأشار الينا من في الحصن المعروف بالركام بأن العدو قريب منا فأخذت جميع ما معي لي وما اشتريت بالدنانير المذكورة فدفعته في الحصن وسلمته للقائد على محدث الأمر الذي انكسر الحصن وغيره فيه .فأجاب : القول قول البحري مع يمينه أن الخوف طرأ علينا في البحر واني دفعت الذهب الى من في الحصن المذكور ولا تلزمه بينة على ما ذكره من الخوف بسبب عدم البينة في ذلك الموضع ويزيد في يمينه : وما خنت وما تسلفت وما دفعتها الا بعينهـا .

قلت : هذا مثل ما وقع في الرواية : اذا رأى العدو فألقى الوديعة في شجرة ثم رجع يطلبها فلم يجدها فلا شيء عليه ووقع نحو هذا في هذا الوقت وهو أنه بلغ الوديعة لما رأى اللصوص فأبت أن تخرج فأفتى فيها بعض شيوخنا أنه لا ضمان عليه أخذاً من مسألة الشجرة ، ويقع أن يخفي المتاع والبضاعة لغيره حين الدخول الى مصر من الأمصار ويلزم فيها المكوس فيطلع عليها فيأخذونها جملة فوقعت الفتوى بضمانة لأنه أمر مدخول عليه واخفاؤها يؤدي الى جائحتها وهو منهي عن ذلك .

13) ـ وسئل عمن دفع له حلي وخاتم ذهب ودملج فضة ليسافر بها لصقلية ويبيعها ويشتري بقيمتها طعاماً ويأتي به فيبيعه بالمدية ويأخذ نصف الربح فقبل ذلك كله وأراد أخذ نصف الربح من ناب عن صاحبة الحلي وزعم أنها ما أعطته ذلك الا على أنها بضاعة لما بين القرابة من الموالاة وهي قريبته فهل يكون القول قوله أو قولها ؟ انتهى .

فأجاب بأن القول قول المرأة أنها بضاعة وينظر الى حال العامل فان كان مثله ممن يعمل للناس بالقراض ويأخذ الأجرة على البضاعة فينظر الى الأقل منهما فهو له فان كانت الأجرة هي الأقل حلفت المرأة على ذلك والا فلا يمين عليها وان كان مثله ممن لا يعمل بالقراض ولا يأخذ من هذه الأجرة لقرابتها وليسارة البضاعة حلفت وكان القول قولها .

14) ـ وسئل ابن مشكان عن مسألة وجوابها دليل عليها وهو اذا كان القراض غير مقيد بسعره والعادة أن القراض لا يحمل على المرة الواحدة فالمقارض مطلق على التحريك بالمال غير متعد لكن ذكرت أن رب المال مات فان علم بذلك فلا يجوز له التحريك به حينئذ ان نص الا باذن الورثة وهو مصدق ما لم يتبين كذبه واختلاف قوله مما يظهر به كذبه .

15) ـ وسئل أيضاً عن مسألة ذكر أنها نزلت في شيوخ القيروان وهي من دفع عرضاً فقال : بعه ولك اجارة كذا وأعمل بثمنه قراضاً فقد ذكر عن أبي محمد جوازة ووجدت وثيقة مكتوبة بخطه كذلك ، قال التونسي : هذا على أحد القولين في اجتماع الجعل والاجارة وعلى القول الآخر لا يجوز ، وقال شيخنا المازري : يحتمل أن يكون فيها تفصيل ، فان قال : بعه ولك في أجرته كذا وأعمل به قراضاً فكما قال التونسي ، وان قال : ان بعتها فلك في بيعها كذا فهي جعالة فينبغي أن يجوز لأنهما جعلان اجتمعا واجتماعها لا خلاف في جوازه لكن هذا فيما قل من العروض وكذا لو كان يسيراً ، وشرط السفر به لا يجوز لأن السفر مما يشق وقال أيضاً لا يجوز لما فيه من الأطماع وهو يتصور على أن القراض عقد لازم .

16) ـ وسئل البرقي عمن سافر بمال قراض من صفاقس ومر بطرابلس فأخذ قراضاً آخر ثم رجع فلقيه عدو الدين فقتله وسلم المال ورجع لصفاقس فقام عليه رب القراض بقراضه وبدين واختصم مع الورثة ثم اصطلحوا على أخذ مال القراض وربح أربعة دنانير ثم جاء رب القراض بطرابلس فأثبته وحلف يمين القضاء وطلبه مع الربح ولم يوجد له خبر ووقع له مع الورثة مجادلة من أنهم دفعوا للأول المال وبعض الربح فاحتجوا عليه بمعرفتهم بهذا المال وسفرهم به وسبقه بنحو العام هل يلزمهم دفع ربحه أم لا ؟

فأجاب : اذا لم يوجد ولا علم موقعه فمذهب مالك أنه يقضي بالمال دون ربحه من تركة الميت الا أن يثبت الربح . وفي الحكم عليه برأس المال نظر لاحتمال الضياع والخسارة ولكنه المذهب ولا يلزم الورثة اعطاء شيء من الربح لهذا الثاني لأجل اعطائهم الأول اذ يلزم من تطوعهم لرجل تطوعهم لغيره .

قلت : وقد وقعت هذه المسألة في مقارض أو ميضع معه مات بفاس أو بالأندلس فحكم شيخنا الامام فيها بالمال وما يقدر له من الربح واحتج بمسألة وقعت لابن رشد في غلات ربع اليتيم في الأسئلة له وأخرى وقعت في اختصار الأسئلة لابن عبد الرفيع فانظرها فيه .

17) ـ وسئل عمن قارض بأربعين ديناراً على أن يصل بها الى تونس فيرجع لصفاقس فوصل لتونس واشترى بها مع غيرها وجعل المتاع في دار رب الأربعين ثم تيسر له السفر في البر لقابس فسافر فيه ثم رجع في البحر فأخذه العدو وجميع ما معه فطلب رب القراض بضمان الأربعين فقال : علمت بسفري لقابس لأجل أن المتاع كان عندك في الدار حتى أخرجته لقابس ولم تنكر علي فأنكر رب المال ذلك جملة ثم أقر أن المتاع كان عنده وأنكر علمه بسفره لقابس ، انتهى .

فأجاب : يستفهم رب المال عن علمه وقت خروجه بالمتاع لقابس فان قال علمت بذلك امكنه ولم ينكر عليه فهو اذن مله ورضي بالسفر به فلا ضمان وان أنكر علمه بذلك حلف على ذلك وأنه ما أذن للعامل في ذلك وغرم العامل المذكور .

18) ـ وسئل أبو محمد عمن دفع قراضاً لصاحب مركب على أن يحمل سلعة بغير كراء والربح بينهما فقال : القراض فاسد للزيادة المشترطة على العامل وله اجازة مثله في عمله وكراء مركبة ولرب المال ربحه وخسارته ، انتهى . قلت : ظاهر أصل ابن حبيب أن له كراء المثل وقراض المثل لأنها زيادة لم يستبد بها أحدهما غير خارجة عن راس المال وقيل : انه أصل « المدونة » .

قضية و وثائق

محمد الأمين البزاز

حول الحج المغربي الى الديار المقدسة في القرن التاسع عشر وبداية العشرين

(5)

قضية سجن جزيرة الصويرة

في بداية 1897 قام المخزن ببناء سجن للدولة بجزيرة الصويرة . ومع أن مبادرته هذه كانت عادية ، باعتباره صاحب السيادة المطلقة في البلاد ، فان المجلس الصحي اعتبرها مشروعاً مضاداً لأحلامه في الجزيرة ، فألح عليه اخلاء السجن ثم ، بعد تمسكه بحقوقه ، أثار ضده ضجة يفهم منها أنه أصبح ينازعه السيادة في عقر داره ؛ وخلال هذا النزاع ، الذي يختلف عن النزاعات السابقة عمقاً وامتداداً ، تبودلت بين الطرفين مراسلات طويلة وعقيمة (1) ، وجميع الاقتراحات التي تقدم بها المخزن قوبلت بالرفض من طرف المجلس ، وانتهت المحالات المبذولة لايجاد تسوية مرضية للقضية الى طريق مسدود . وسنلم في هذه الحلقة بجوانب هذا النزاع لنختبر مدى قدرة المخزن على الصمود .

1) المحاولات الدبلوماسية ودور صحف طنجة

عندما قام المخزن ببناء سجن جديد للدولة بجزيرة الصويرة في بداية 1897 (2) ، فان ذلك لم يكن حدثاً جديداً ، فقد سبق للسلاطين العلويين أن استعملوا الجزيرة لنفس الغرض منذ مدة طويلة . الا أن الجديد هو أن المجلس الصحي أصبح يعتقد أن له فيها « حقوقاً» يبررها في نظره ظهير سيدي محمد بن عبد الرحمن الصادر في 10 رجب 1283 والذي جعلها محجراً صحياً للحجاج الموبوئين . فمنذ أن علم ببناء السجن رفع صوته محتجاً ، وطالب بـ « ابقاء المحل [الجزيرة] مقصوراً على الحجاج ونقل المساجين لمحل آخر » . وبذلك وجد المخزن نفسه وجهاً لوجه امام هذه السلطة الدخيلة التي ما فتئت تستبيح لنفسها التطاول على سيادته .

وعلى ما يبدو فان المخزن كان يعتقد أنه قادر هذه المرة على الصمود الى النهاية . ففي رسالة أولى موجهة الى الطريس ، بين الوزير أحمد بن موسى أن الجزيرة كانت في الأصل « من عهد أسلاف سيدنا الكرام الأقدسين هي أن تكون معدة لنقل المساجين اليها كما هو معروف عند خاصة الناس وعامتهم » ، مضيفاً بأن المخزن لم يوافق على انزال الحجاج بها الا لكونها « متسعة تحمل الأميرن » (3) . وحيث ان السفراء الأجانب رأوا استحالة تواجد الحجاج والسجناء في نفس المكان ، وحيث ان نقل هؤلاء الى الجزيرة قد تم وبات من المستحيل « اقتحام المشاق اللازمة لتهيء محل آخر يكون معداً لهم بناحية أخرى » ، فان الصدر الأعظم دعا الطريس في نفس الرسالة الى الاجتماع بالسفير الفرنسي دي منبل – بوصفه رئيساً حالياً للمجلس – لاختيار محطة أخرى للحجر اما في طنجة ، واما في جزيرة المعدنوس .

فبدون أن يتراجع المخزن عن موقفه في قضية يعتبرها من اختصاصات السيادة الوطنية نراه قد أظهر ، خلافاً لما زعمه البعض (4) ، حسن استعداده لايجاد تسوية مرضية لقضية المحجر الصحي .الا ان المباحثات التي دارت في طنجة بين الطريس ودى منبل بمحضر سفير انجلترة ، لم تسفر عن اية نتيجة .ومن جديد كتب السفير الفرنسي ملحاً على اخلاء السجن .

« نظراً لأن الأخبار تشير على الخصوص الى تفاقم الطاعون بالهند ، الأمر الذي يستلزم اتخاذ احتياطات مستعجلة ، فانني التمس منكم باسم

المجلس الصحي ، أن تصدروا الأوامر دون ابطاء لاخلاء الجزيرة من السجناء المتواجدين بها وتهييئها من أجل انزال الحجاج في أحسن الظروف » (5) .

أما فيما يتعلق باقامة محجر خارج الجزيرة فقد أجاب دي منبل بأنه أحال الاقتراح على المجلس «الذي سيقوم بدراسة المشروع دراسة معمقة » ، في نفس الوقت الذي أكد فيه استحالة تهييئه في السنة الجارية ، متعللا بضيق الوقت وقرب موسم الحج .

أمام هذا الرفض المقنع كان على المخزن ، وهو صاحب السلطة الشرعية ، أن يحسم مادة النزاع بأن يعين بنفسه محطة للحجر بدون استشارة المجلس الصحي . الا أن أحمد بن موسى في نفس الوقت الذي كتب يقول مخاطباً الطريس : « وهذا المحل المخصوص انما على المخزن تعيينه حيث ما تيسر له من سواحل ايالته » ، نراه لا يجروء على تجاوز الكلمات الى التنفيذ ، بل يأمر الطريس بأن يجتمع بالسفير الفرنسي من جديد لاختيار احدى المحطتين المقترحتين سابقاً مضيفاً اليهما محطة أخرى وهي فضالة (6) توسيعاً لدائرة الاختيار . ورداً على المجلس الصحي الذي تعلل بضيق الوقت عن تهيىء محطة خارج الجزيرة في السنة الجارية ، أوضح الصدر الأعظم بأنه « لا يتعذر في هذه السنة شيء من تأهباته كما توهموه [السفراء الأجانب] ، ولا كبير شغل في ذالك ، وانما غايته تهيء الخزاين من الكرية والعسة الكافية التي تحيط بمن ينزل من الحجاج ، وبعض الفلايك التي تعين لذالك من المرسى القريبة للمحل ، وجميع ما ذكر ميسر موجود » (7) .

وعبثاً كان المخزن يقدم العروض والتنازلات ، لأن المجلس الصحي كان ينظر الى جزيرة الصويرة بعيون جاحظة . وقد أضطر أحمد بن موسى ، بعد أن جدد له المجلس الطلب ، الى اصدار أوامره من جديد الى الطريس باستئناف المفاوضات مع السفير الانجليزي نكلسن - الرئيس الجديد - لاقناعه باختيار احدى المحطات المقترحة أو لنقل لاستجداء موافقته عليها . ومثل هذه المواقف التي ستتكرر في عدة مناسبات أخرى تشهد في حد ذاتها على أن المخزن لم يعد مطلق اليد في توجيه دفة شؤون مملكته .

اذا كانت قضية المحجر قد ظلت معلقة ، فان موسم الحج سنة 1315 هـ كان يقترب بخطى حثيثة . فبأمر من المخزن كان المنادون العموميون قد أخبروا السكان في المراسي والمناطق الداخلية بأن الحج لن يمنع في هذه السنة مثلما حدث في السنة المنصرمة (8) . وفي 11 مارس 1898 أبحر مائة وعشرون حاجاً مغربياً على ظهر السفينة الانجليزية « أوليسر » (9) . كانت هذه هي الموجة الأولى من حجاج المغرب لهذه السنة ، وقد أبحرت دون أن يكون المخزن والمجلس الصحي قد توصلا بعد الى اتفاق حول اختيار محطة مناسبة للحجر ، وأصبح السؤال الذي يطرح نفسه هو أين يمكن توجيه الحجاج للخضوع للمراقبة الصحية في حالة عودتهم موبوئين ؟

أمام ذلك ، بدأت صحف طنجة تدق ناقوس الخطر بشن حملة واسعة أبرزت فيها الأخطار التي يمكن أن تداهم المغرب . وتعطينا « المغرب الأقصى » نماذج متعددة عن هذه الحلمة . ففي يناير 1898 ، وبالرغم من عدم ظهور أي وباء في الحجاز ، فانها كتبت تقول :

« لا ينبغي أن يغيب أذهاننا أن الظروف الصحية في السنة المنصرمة التي قيد فيها الحج ، كانت مشابهة هناك [الحجاز] لما هي علية اليوم ، وبالرغم من ذلك فقد علم فيما بعد أن الكوليرا وحتى الطاعون ظهرا بمكة وبأماكن أخرى من الجزيرة العربية . ووفقاً لما نشرته مؤخراً بعض الصحف الأوروبية فان الطاعون يفتك حالياً في بومباي فتكاً لم يسبق له مثيل ، وقد حدثت ما لا يقل عن أربع مائة حالة وفاة في الأسبوع الأخير وحده وفي ظرف أربعة أيام من جراء الوباء المهول . واذا لم يمنع الحج في بومباي وفي جهات أخرى من الهند ، فان ثمة أكثر من سبب يدعونا الى التخوف من أن يتسرب الطاعون الى الجزيرة العربية ، وأن تصبح سلامة الصحة العمومية في المغرب مهددة تهديداً كبيراً عند رجوع الحجاج من مكة (10) .

وتكشف هذه الحملة عن الدور الذي كانت تلعبه الأوساط الأوروبية في المغرب ، وتعطينا فكرة عن الضغوط التي كانت تمارسها هذه الأوساط على المجلس الصحي لدفعه الى تقييد الحج ان لم يكن منعه ممكناً .

« يمكن التعلل بأن الحجاج سيخضعون عند عودتهم للحجر والتطهير قبل أن يرخص لهم بحرية الدخول الى هذه البلاد . ولكن للأسف لم تتخذ أية اجراءات من هذا القبيل ، وحتى مشروع استعمال جزيرة الصويرة بات معلقاً منذ أن تحولت هذه الجزيرة الى سجن . ومن جهة أخرى ، فان التجربة أظهرت عملياً أنه لا ينبغي وضع الثقة في الحجر والتطهير اللذين

يخضع لهما الحجاج في محجر البحر الأحمر أو في محاجر أخرى من البحر الأبيض المتوسط كما تبين ذلك سنة 1895 حينما نقلت ... السفينة الفرنسية « موريس ـ رونيو » الكوليرا الى هذه البلاد متسببة في مهلك ما لا يقل عن عشرة آلاف شخص ، وشل التجارة ... واننا لنرجو ، لتجنب مثل هذه القلاقل ، أن يتخذ المجلس الصحي كل التدابير الممكنة التي تدخل ضمن سلطته بما فيها تلك التي اتخذت في السنة الماضية والمتعلقة بتقييد الحج » (11) .

واذا لم يكن المجلس قد تبنى مبادرة من هذا النوع فان الاشاعات بدأت تروج في طنجة بأنه سيطرد جميع سفن الحجاج عند عودتها من مكة من جميع الموانيء المغربية (12) . وعلى الرغم من أن هذه الاشاعات لم تكن قد تأكدت بعد ، فانها لم تخل من توليد مركب نفسي لدى السكان الراغبين في اداء الفريضة . ويؤكد هذا أن العدد النهائي لمن توجهوا الى الديار المقدسة هذه السنة (1898) كان يقل بكثير عن العدد المسجل في السنوات الماضية باستثناء السنة التي منع فيها الحج . واذا كانت « المغرب الأقصى » قد عزت هذا النقص في أحد أعدادها الى حالة الفقر التي تقول انه ساد مجموع البلاد في السنة الماضية (13) ، فانها عادت وأكدت في عدد آخر أن السبب يرجع كذلك الى تخوف الحجاج من عدم السماح لهم بالنزول عند عودتهم (13) .

ومما زاد في تصعيد التوتر هو وصول الأخبار التي نشرتها بعض الصحف الأروبية الأروبية والتي أفادت بأن وباء الطاعون قد ظهر في الحجاز ، وأن المجلس الصحي بمصر اعتبر جدة كميناء موبوء (15) . كانت هذه مناسبة أمام مجلس طنجة ليجعل المخزن يؤدي غالياً ثمن مقاومته . فقرر تعزيز القرار الصادر سنة 1896 (16) ، ثم قرر في يوليوز 1898 طرد جميع السفن العائدة الى المغرب . وامعاناً في التعسف فانه حاول قطع طريق العودة أمام رعايا المخزن المتواجدين بالمشرق بتوجيه نداء الى الشركات الملاحية التابعة للبلدان الممثلة داخل المجلس لكي تمتنع عن نقل المغاربة الى بلادهم (17) .

كان القرار قاسياً ، وقد أحدث استياء كبيراً بين السكان (18) . وهو يعكس العقلية التي يتصرف بها المجلس ونوعية الأوراق التي يمكن أن يلقي بها لوضع المخزن امام الأمر الواقع . وهكذا فقد كان على هذا الأخير أن يختار بين أمرين : اما أن يقبل شروط المجلس فيخلي السجن بتنازل عن مجموع الجزيرة ، وحينئذ سيكون قد طأطأ الرأس أمام ارادة السفراء الأجانب ، واما أن يرفض هذه الشروط ، وفي هذه الحالة كان عليه ألا يقف عند هذا الحد ، بل أن يتدخل لضمان عودة رعاياه بوضع حد لتحكم الأجانب فيهم .

وكما كان متوقعاً ، فان موقفه لم يطرأ عليه تغيير فيما يخص قضية السجن . فقد وجه أحمد بن موسى رسالة الى الطريس في 6 ربيع الأول 1316 (25 يوليوز 1898) أكد له فيها تمسك المخزن بحقوقه في الجزيرة في نفس الوقت الذي ذكره بأنه « بذل غاية المستطاع في مراعاة الخواطر بكل وجه » ، وأنه ترك الباب مفتوحاً لاقامة المحجر بالجزيرة بجانب السجن ، كما كشف عن مضمون اتفاقية تم التوصل اليها مع السفير الفرنسي دي منبل خلال سفارته الأخيرة الى مراكش (19) نصت على تقسيم الجزيرة بين السجن والمحجر وفق تصميم وضعه السفير الفرنسي بنفسه ، تلك الاتفاقية التي سارع المخزن الى وضعها في حيز التنفيذ حيث أنه انفق « المال على تقويم لوازم ذالك المحل الذي يحمل نحو الألف خزانة » ، دون أن يسفر ذلك سوى عن « اتعاب المخزن واتعاب رعيته في شعائر دينهم » (20).

واذا كان المخزن قد ظل متمسكاً بموقفه فيما يخص قضية السجن ، فانه أظهر عجزه من جديد أمام تحديات المجلس الصحي ، حيث أنه لم يتدخل بعمل حاسم لحماية رعاياه من قرارات الطرد الجائرة ، ويتضح لنا هذا العجز من خلال الفقرات التالية التي اكتفى فيها كمألوف عادته بالتعبير عن تحسره واستنكاره :

« ومعلوم أن جانب المخزن لم يتصور وقت تكليفه النواب بالسندة أن يعاملوا رعيته بمثل هذه التشديدات والتصعيبات سيما عند رجوعهم لبلادهم من أداء فريضة دينية ويحملوهم اقتحام المشاق التي لا تطاق ، وحيث كانوا على نية هذا التشديد فما كان ينبغي لهم أن يأذنوا مراكبهم في حمل هاؤلاء الحجاج وحيازة أرباب البابورات منهم في أكرية الحمل حصة من الدراهم ، بل كان الأليق بالمحافظة على حسن المعاملة أن يعلموا بذالك من أول وهلة ليكون العازم على التوجه للحج عالماً بالحالة التي يتوجه عليها ليتقدم أو يتاخر » (21).

وهذا العجز عن مواجهة التحدي يبدو أكثر من الفقرة التالية :

« فان لم يريدوا [السفراء الأجانب] الا ابقاءهم [الحجاج] مغربين عن أوطانهم وأهاليهم فهم عباد الله في أرض خالقهم السميع البصير بأحوالهم ، وأينما تولوا فثم وجه الله » (22) .

فنرى أن المخزن قد بلغ به الضعف حداً كبيراً أمام جبروت المجلس الصحي ، فآثر الاستسلام بدلا من أن يقوم باستئصال شأفة هذا المجلس بالرغم من أن الأمر كان يتعلق بنخبة من رعاياه كانت توجد بالديار المقدسة وأصبح متعذراً عليها العودة الى بلادها (23) .

♦ استئناف المحاولات الديبلوماسية :

لم يكن عدم تراجع المخزن يعني حدوث قطيعة بين الجانبين ، بل على العكس استمرت المحاولات الدبلوماسية لايجاد تسوية مرضية لقضية المحجر الصحي . وهكذا فقد عاد المخزن من جديد الى تخيير المجلس الصحي بين المحطات التي سبق أن اقترحها . الا أن المجلس كان تحت ضغوط المصالح التجارية الأجنبية المتجذرة بمصالحها في البلاد . فالاعلان عن هذه المراكز واكبته حملة اعلامية مضادة . ففي 5 نوفمبر 1898 نشرت صحيفة « المغرب الأقصى » مقالا مطولا تحت عنوان « خطر قادم » أعطت فيه نظرة تاريخية عن محجر جزيرة الصويرة ، ثم تساءلت في أعقابها عن النتائج التي يمكن انتظارها من المراكز المقترحة التي يصعب فيها ، على حد قولها ، تحقيق عزلة تامة عن المناطق المجاورة :

« علينا أن نأخذ بعين الاعتبار كذلك أن المغاربة يستهجنون التدابير الصادرة عن « الكفار » لفرض عزلة على الحجاج ، وأنه يتعذر ايجاد أهال موثوق بهم للقيام بمهمة الحرس . فكيف يمكن قبول محجر صحي في مثل هذه الظروف » (24) .

وكان الخلاص بالنسبة لهذه الأوساط هو تصعيد الاجراءات الصحية المفروضة على الحجاج ، ليس فقط للحيلولة دون تسرب الوباء ، وانما على الخصوص لكي لا تفرض عليهم عزلة عن جيرانهم في الضفة الأخرى من المضيق :

« اننا نعلم بالتجربة أن اسبانيا والبرتغال وجبل طارق وجهات أخرى تقطع جميع المواصلات معنا في حالة ظهور وباء أحد الموانىء المغربية ، وأن النتيجة المباشرة هي افلاس التجارة التي تعتبر المصدر الوحيد للعيش في هذا البلد » (25) .

ولذلك فقد طالبت « المغرب الأقصى » بألا يتهاون المجلس الصحي في « استعمال جميع السلط التي هي في متناول يده في ميدان يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لجميع المصالح الأجنبية بالمغرب » .

وما من شك في أن مواقف الجاليات الأروبية وارتفاع صيحاتها في صحف طنجة كان يحفز المجلس الصحي الى اتخاذ مواقف متصلبة . وقد رفض من جديد المراكز المقترحة : جزيرة المعدنوس وفضالة ، وطنجة القديمة . وكانت حجته في هذا الرفض أن المركزين الأولين لا يقدمان الضمانات الكافية وأن الثالث يتطلب نفقات باهظة وأشغالا طويلة قبل أن يصبح جاهزاً لاستقبال الحجاج . وبالمقابل فقد أصر على وجوب اخلاء السجن وتخصيص رقعة الجزيرة بكاملها للحجر الصحي ، محتجاً بظهير 10 رجب 1283 .

وهكذا كان المجلس يرفض جميع الحلول التي يتقدم بها المخزن مع أنها كانت ستعمل على ايجاد تسوية لقضية المحجر الصحي التي كانت تدور في حلقة مفرغة . صحيح أن المحطات المقترحة لم تكن تقدم الضمانات الكافية ، الا أن جزيرة الصويرة نفسها لم تكن في ظروفها الراهنة تقدم هذه الضمانات ، فلماذا الاصرار عليها دون غيرها ؟

ان الحقيقة التي تتبلور من خلال الرفض المستمر للمجلس هو أن هذا الأخير لم يكن يهتم بقضية المحجر بقدر اهتمامه بقمع المخزن وترويضه على أن يأتمر بالاوامر التي يتلقاها من السفراء الأجانب . ولم تكن هذه الحقيقة تغيب عن بال المخزن . فقد عبر أحمد بن موسى برسالة جديدة الى الطريس عن استغراب السلطان للعقلية التي تدفع المجلس الى حد التطاول على سيادته بمحاولة تجريده من حق التصرف في بقعة هي جزء من مملكته ، فقال رداً على الظهير الذي احتج به السفراء : « ان المساعدة على قضاء غرض بمحل في وقت مخصوص لا يقتضي منع مالكه من التصرف فيه ولا منازعته عليه » (26) .

واذا كان أحمد بن موسى قد أكد في هذه الرسالة ، وبصورة قاطعة تمسك المخزن بموقفه ، فانه أظهر من جديد عجزه عن مواجهة التحدي . ففي نفس الوقت الذي اعترف فيه بأن تدخل المجلس في شؤون الحجاج تتجاوز اختصاصاته (27) ، نراه لا يتحرك لوضع حد لهذا التدخل ، بل يأمر الطريس بأن يخيره مرة أخرى بين اقامة المحجر اما في الرقعة المخصصة له بالجزيرة أو باحدى المحطات المقترحة سابقاً . ثم في نفس

الوقت الذي أكد فيه أن مسألة الوقاية الصحية انما هي من اختصاصات السيادة الوطنية « استنابهم فيها على وجه الخير » ، نراه لا يجرؤ على التهديد بتجريدهم منها ويكتفي بترك الباب مفتوحاً أمامهم ليتخلوا عنها بمحض ارادتهم « ان كانت عليهم في هذه النيابة مشقة أو يحصل لهم فيها ضرر » (28) .

ولم يكن من شأن هذه المواقف الضعيفة الا أن يشجع المجلس على مواصلة تحدياته . ففي 2 نوفمبر طالب ممثل البرتغال (29) ـ بوصفه رئيساً ـ بضرورة تخصيص الجزيرة للحجر ، محتجاً بأنها « كانت قد خصصت لذلك بموجب أمر سيدي محمد بن عبد الرحمن » ؛ وأمام صمت المخزن ، ألح الرئيس الجديد (30) على ضرورة الاستاجبة للطلب على جناح السرعة مؤكداً أنه « لا يوجد محل آخر متصف بشروط الوحدة والاعتزال وموافقاً للتوقي من شر الطاعون وغيره من الأمراض العديد مثل الجزيرة المشار اليها » (31) ؛ وبعد أن استلفت انتباه الطريس الى انتشار الطاعون في الهند وتسربه الى مدغشقر ، أضاف قائلا :

« فينتج أن من أهم واجبات المخزن بذل الجهد في مساعدة مساعي مجلس الصحة المتفق باجماع الآراء والكلمة على أن اتخاذ جزيرة السويرة محلا للكورنتينا هو أول ما يمكن عمله لصيانة هذه الايالة السعيدة من هذا الوبا المهول المخيف (32) .

وبعد هاتين المحاولتين ، اللتين قوبلتا على ما يبدو بالصمت من الجانب المغربي ، قرر المجلس الصحي استعمال وسائل أخرى لفرض ارادته . وبذلك فقد احتدم الصراع بين الطرفين بصورة جدية ، ولم يعد الأمر يتعلق بالنسبة للمخزن باقامة محجر صحي بقدر ما أصبح يتعلق بحقه في ممارسة سيادته ، وكل تراجع لو تم خطير من جانبه ، ولا يمكن الا وأن يلحق مساساً جديداً بهذه السيادة .

2) لعبة المجلس الصحي

في نهاية 1898 أدرك المجلس الصحي أن مقاومة المخزن ستستمر طويلا اذا لم تستعمل ضده وسائل أكثر فعالية . ففي 31 دجنبر 1898 وضع مذكرة مطولة أعطى فيها نظرة تاريخية عن تأسيسه وعن التطورات التي عرفتها قضية محجر الجزيرة بعد بناء سجن الدولة بها ، وفي القسم الأخير من هذه المذكرة كشف عن خطته الجديدة :

« نظراً لأن عدداً كبيراً من الحجاج الذين أبحروا في السنة المنصرمة لم يرجعوا بعد الى ديارهم ، ولان موسم الحج الجديد على الأبواب ، ونظراً لتفشي وباء الطاعون في المشرق ، فان اللجوء الى القوة أصبح يفرض نفسه بكيفية مستعجلة من أجل ارغام السلطان على تسليم جزيرة الصويرة بدون ابطاء ، قصد انزال الحجاج بها وتنظيم حجر مناسب لهم » (33) .

ولم يكن المجلس يعني بهذا الا تدخل الدول الأروبية بثقلها لتمارس ضغطاً جماعياً على المخزن :

« ان المجلس الصحي المكون من ممثلي الدول الأروبية بطنجة لهو مؤسسة اعترف بها ملوك المغرب كمصلحة عمومية ، الا أنه سيظل عاجزاً عن فرض قراراته ما لم تعترف به الدول الأروبية رسمياً وتساند سلطته عندما تدعو الحاجة الى ذلك » (34) .

ولحمل هذه الدول على التدخل ، ركزت المذكرة على الأخطار التي يمكن أن يشكلها المغرب على أوربا في غياب الوقاية الصحية به :

« ان ظروف المغرب الراهنة تجعل حكومته عاجزة عن اتخاذ تدابير وقائية من محض ارادتها ضد غزو الأوبئة ، وان المغرب سيصبح ، بتحوله الى وكر للوباء ، مصدر خطر على الوضع الصحي في البلدان المجاورة ، ومصدر ضرر جسيم بالنسبة لجميع الدول التي تملك فيه مصالح تجارية » .

وكخطوة أولى في هذا الاتجاه ، تقرر أن يوجه السفراء الأجانب كل باسم حكومته مذكرة مماثلة الى السلطان بعد موافقة الحكومات الأروبية عليها . وقد اكتست هذه المذكرة صبغة توعدية كما يتجلى ذلك من فقراتها الأخيرة هذه :

« وانني لأرجو ، مع زملائي النواب ، أن تتفهموا جلالتكم مداول وخطورة المسعى الحالي الذي أمرتني حكومتي ببذله ، كما أرجو أن يتم التوصل الى تسوية عاجلة ومرضية للقضية لتجنب العواقب التي قد يتمخض عنها : التمادي في أساليب التأجيل والرفض التي اتبعها المخزن لحد الآن » (35) .

وكانت بعض الدول الأروبية مهتمة بالفعل بتطور قضية محجر جزيرة الصويرة ، ولم يكن مستبعداً مثلا أن تتخذ اسبانيا والبرتغال تدابير مشددة ضد السفن القادمة من المغرب ، وأن تحذو حذوهما جبل طارق في حالة ما اذا لم يستجب المخزن لنداء المجلس

الصحي . وكان من المنتظر في مناخ كهذا أن تستجيب الدول الاروبية لنداء ممثليها . وقد تلقى أغلبية السفراء بالفعل تعليمات من حكوماتهم بتوجيه المذكرة المماثلة الى المخزن (36) .

وهكذا فان أروبا قد أبدت استعدادها للتدخل المباشر في شؤون المغرب متغافلة عن العواقب الوخيمة التي قد يتمخض عنها هذا التدخل : ففي حالة ما اذا لم تحظ المذكرة بموافقة المخزن ، فما هو الموقف الذي ستتخذه الدول الأروبية ؟ هل يمكن أن تلتجىء الى استعمال القوة لارغامه على الرضوخ ؟ واذا كان الأمر كذلك ألا يمكن أن يمتنع المخزن عن تقديم أية مساعدة تتعلق بتنفيذ التدابير الصحية ، أو أن يعمد الى منع الحج كما سبق أن لوح بذلك ؟ وهل يمكن التكهن بالعواقب التي قد تتمخض عن كلتا الحالتين ؟ ثم ألا يمكن أن تستغل بعض الدول الأروبية هذا الوضع للاصطياد في الماء العكر ؟ وبكلمة أخيرة الا يمكن أن تؤدي مغامرة المجلس الصحي الى فتح ملف القضية المغربية في وقت غير مرغوب فيه ؟

هذه الاحتمالات لم تكن تغيب عن بال بعض السفراء ، وقد أبدى السفير الانجليزي تخوفه بالفعل من عواقب هذه المغامرة ، مشيراً الى أن مساهمة الحكومة المغربية في الميدان الصحي يجب أن تنتزع منها بوسائل الاقناع لا بالتهديد (37) .

• المساعي الدبلوماسية الجديدة وفشلها :

يظهر أن أصداء تهديدات المجلس الصحي لم تكن قد وصلت بعد الى مراكش عندما وجه أحمد بن موسى رسالة جديدة الى الطريس في 21 رمضان 1316 (2 فبراير 1899) ، اذ في الوقت الذي كان فيه السفراء الأجانب قد قرروا ادخال بلدانهم في حلبة الصراع ، كان المخزن ما يزال يستنفذ حجج الاقناع . وهكذا فقد رد على المجلس الذي تعلل بضيق الوقت وارتفاع النفقات لتهيء محطة خارج الجزيرة ، بأنه « لا يستكثر مدة ليس فيها ما يستكثر من الشغل ليسره وسهولة مناولته في أقرب الأيام » (38) ؛ ثم أعرب عن استعداده مرة أخرى للاشراف بنفسه على ميدان الوقاية الصحية « ان كانت عليهم فيه مشقة أو يحصل لهم فيها ضرر » . الا أن الرسالة حملت عنصراً جديداً يدل على ما بذله المخزن من ليونة للخروج من هذا الصراع ، ليس منتصراً ، وانما في ظروف لا تشكل مساساً جديداً بسيادته . فبعد أن أكد احمد ابن موسى عدم معارضة المخزن لاقامة محجر بالجزيرة وفق تصميم السفير الفرنسي دي منبل ، أضاف قائلا : « وحتى ان كان ذلك المحل المحدد لا يسع لنزول الحجاج فلا مانع من زيادة قدر آخر فيه يؤخذ من أرض الجزيرة بقدر ما تحصل به الكفاية ، ويحد هنا الطرف المزيد أيضاً ويضاف للمحل المحدد سابقاً حتى يصير جميعهما محلا واحداً » (39) .

وعلى ما يبدو فان المجلس الصحي لم يكن قد توصل بعد الى اتفاق نهائي بين أعضائه حول توجيه المذكرة الانذارية عندما أخبره الطريس في 21 فبراير باقتراح المخزن الجديد . ولعل هذا ما يفسر لنا كيف أنه قرر ايفاد الطبيب كورتس الى جزيرة الصويرة ليتخذ على ضوء تقريره موقفه من جديد . وفيما يلي نص الرسالة التي وجهها سفير روسيا (Bacheracht) الى الطريس في الموضوع :

« ... وبعد أن وصل كتاب سيادتكم بتاريخ 10 شوال الجاري ، اجتمع نواب الأجناس الذين يؤلفون مجمع نظام الصحة للمفاوضة ، وكلفوني بأن أعلم سيادتكم بأنهم قبل أن يعلنوا امكان قبولهم موقتاً اقتراح المخزن بشأن تخصيص موضع للكورنتينا أكثر اتساعاً في جزيرة الصويرة ، قد قر رأيهم أن يوجهوا الى الجزيرة المشار اليها الطبيب السنيور كورتس ليبحث ويحقق في المسألة ، أما جواب نواب الأجناس النهائي فلا يصدرونه الا مبنياً على التقرير المكلف برفعه اليهم الطبيب كورتس . فعليه نرجو من سيادتك أن تصحب بدون تأخير الطبيب المذكور بالاذن الازم لينزل في جزيرة الصويرة ، وقد ظهر لنا بأن ارسال نايب مفوض من قبل الحضرة الشريفة الى جزيرة الصويرة ليتقابل مع الطبيب كورتس ويتباحث معه بشأن التدبيرات اللازمة يكون واسطة لتعجيل انها هذه المسئلة ، ودمتم بخير والسلام » (40) .

وهكذا فقد جاءت هذه الرسالة معبرة مرة أخرى عن رغبة المجلس الصحي في أن تكون الكلمة الأخيرة له ، لا للمخزن . ومع أن الطبيب كورس انطلق فعلا في اتجاه الصويرة ، فان المجلس سرعان ما غير موقفه بعد انطلاقه بأيام قلائل . فقد ظهرت حالات من الطاعون في جدة ، وبدأ السفراء الأجانب يطالبون باتخاذ خطوات مستعجلة ، أو بكلمة أخرى بتوجيه المذكرة الانذارية .

ولاحباط هذه المحاولة ، رأى سفير انجلترة أن ظهور الطاعون في المشرق يخلق فرصة ينبغي اقتناصها ، واقترح أن يقوم رئيس المجلس بتوجيه رسالة الى الصدر الأعظم لاقناعه بضرورة التخلي عن الجزيرة بكاملها ، على أن تكتسي الرسالة طابعاً ودياً (41) .

ومرة أخرى فقد أخر هذا الاقتراح تنفيذ مخطط المجلس ، ووجه رئيس المجلس رسالة الى الصدر الأعظم يقول فيها :

« .. لقد تلقى النواب بعد ذلك [انطلاق كورتس الى الجزيرة] نبأ خطيراً يتعلق بظهور الطاعون رسمياً في جدة .. فأصبح اذن جد محتمل ان لم نقل جد أكيد أن الحجاج المغاربة المتوجهين الى مكة في هذه السنة سيصابون بالطاعون ويحملون جرثومته الى المغرب عند عودتهم .

« ان جنابكم لا تجهلون الطابع المهول لهذا الوباء .. والسرعة التي ينتشر بها ... وقد كلفني زملائي بأن أتوجه مرة أخرى الى حكمة صاحب الجلالة والى عنايته الكريمة لينظر بعين الاعتبار الى الخطر الذي يتهددنا ويعطي أوامره باخلاء الجزيرة من المساجين من أجل تنظيم حجر فعال للحجاج » (42) .

ولاعطاء الوزن الكافي لهذه المحاولة الجديدة قرر المجلس ، دون انتظار جواب المخزن ، طرد جميع سفن الحجاج من جميع الموانىء المغربية ما دام مجموع الجزيرة لم يوضع تحت تصرفه .

وكما سبقت الاشارة الى ذلك فان صحف طنجة كانت تسهم في دفع المجلس الى اتخاذ مثل هذه المواقف المشددة . ففي أحد أعدادها أخبرت « المغرب الأقصى » بتقاطر الحجاج على طنجة من مختلف جهات المغرب ، وأسهبت في وصف تجمعاتهم في بعض أركان المدينة ، ثم تحدثت عن « الأخطار » المحدقة بالمغرب واوروبا قائلة :

« لقد تزايدت هذه الأخطار بجلاء ... لأن الطاعون يفتك حالياً بالهند . وقد أفيد أن بعض الحالات قد سجلت في جدة . اننا لا نرى داعياً لدق ناقوس الخطر . ولكن ليس باستطاعة اي واحد هنا أن ينسى التجربة القاسية التي عاشتها هذه البلاد من جراء التهاون سنة 1895 . كما لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن الطاعون الأسيوي أشد فتكاً من الكوليرا » (43) .

وفي عدد آخر ذهبت نفس الصحيفة الى القول ان المجلس ، حينما قرر تخصيص جزيرة الصويرة محجراً صحياً ، ذلك القرار الذي تقول انه زكي من طرف المولى الحسن ، اتفق على استعمالها للحجر والتطهير الخاصين بالحجاج الذين يصلون في ظروف تبعث على الارتياح ، بينما كان يتعين على السفن الموبؤة أن تقضي حجرها الصحي في محجر اروبي : « اننا لا نفهم لماذا تقابل هذه القضية الهامة بمثل هذه اللامبالاة ؟ فمنذ أن خصص السلطان الراحل الجزيرة المذكورة من أجل الأغراض الصحية فان للمجلس كامل الحق في المطالبة بتنفيذ هذا القرار . وما كانت الحكومة المغربية لتعارض لولا الموقف الضعيف الذي اتخذه المجلس والذي لا يوجد ما يبرره » . « وبامكان السفراء الآن ممارسة الضغط اللازم على الحكومة المغربية لارغامها على عقد اتفاقية تلتزم باحترامها ، ومن شأنها أن تحول دون وقوع نزاعات جد خطيرة في المستقبل القريب » (44) .

في هذا المناخ تلقى المجلس جواب المخزن على رسالته المؤرخة في 6 مارس 1899 . وقد أوضح الصدر الأعظم في هذا الجواب أن المخزن لم يأل جهداً في وقاية المغرب من الوباء ، وأن الأوامر صدرت لأمناء الصويرة لتهيء رقعة من أرض الجزيرة لاستقبال الحجاج وفقاً للتعليمات التي يوافيهم بها الطريس ؛ وأضاف الصدر بأن الأمناء المذكورين أشعروا المخزن بوصول الطبيب كورتس الى الجزيرة ، وانهم توصلوا معه الى اختيار الموقع المناسب للمحجر (45) . الا أن الرسالة لم تشر الى طلب المجلس المتعلق بترحيل المساجين مما يعني ضمنياً عدم استعداد المخزن للقيام بمبادرة من هذا النوع . وكان هذا الصمت كافياً لاثارة سخط المجلس خاصة وأن التقرير الذي قدمه كورتس ، بعد عودته الى طنجة ، كان يتناقض جذرياً مع ماورد في رسالة الصدر الأعظم . فقد أخبر كورتس في تقريره بأن سلطات الصويرة امتنعت عن تقديم أية مساعدة له بدعوى عدم توصلها بتعليمات في الموضوع ، كما أكد أن الرقعة المخصصة للمحجر غير كافية وانه يتعذر تنظيم حجر فعال في الجزيرة ما دام المساجين متواجدين بها (44) .

وبذلك ظهر واضحاً أن المحاولات الدبلوماسية قد باءت مرة أخرى بالفشل ، ولم يبق على المجلس الا أن ينفذ لعبته لفرض ارادته . وفي رسالة الى الصدر الأعظم ، ختم سفير المانيا (Schenck) قائلا :

« ان نواب الدول الأروبية مضطرون ، أمام موقف المخزن السلبي ، الى احالة هذه القضية على حكوماتهم لتتخذ قراراً بشأنها » (45) .

وفي نفس الوقت اتفق السفراء الأجانب على ألا « تقبل مراكبهم البحرية ركوب احد من المسلمين من مراسي هذه الايالة السعيدة الا من مرسى طنجة بعد أخذه من كبير السنيدة الورقة التي يستظهر بها عند الاياب ليحمل من مراسي الأراويين بحيث اذا لم توجد عنده الورقة المذكورة فلا يحمل من البلدة التي هو بها الا بعد اقامته بها شهرين » (46) .

وعلماً بأن هذا الاجراء قد اتخذ في بداية السنة الهجرية (1317) فانه لم يكن يستهدف سوى منع الحج في هذه السنة على مسلمي المغرب .

3) مشـروع احتـلال جزيـرة الصويـرة

بينما كان المجلس الصحي يبيت لتوجيه ضربته ، نشرت « المغرب الأقصى » نبأ لمراسلها بالجديدة اعتبر بالغ الخطورة :

« ان النخبة الممتـازة من شعـب طنجـة (47) ستفاجأ كثيـراً عندما ستعلم أن عدداً كبيـراً من المساجين الذين كانوا محتجزين مدة من الزمن في السجن المكتظ بهذه المدينـة قد نقلوا اليوم (48) الى جزيرة الصويرة . ان نقل هؤلاء المساجين لمن شانه أن يعرقل المهمة الحالية التي يقوم بها الطبيب كورتس في الجزيرة المذكورة ، وهو يشكل تحدياً موجهاً من الحكومة المغربية ضد الجهود الصادقة التي تبذلها الهيئة الدبلوماسية » (49) .

في ظل هذا المناخ انعقـدت بطنجـة في 22 أبريل 1899 جلسة المجلس الصحي برئاسة سفير المانيا شنك من أجل اتخاذ القرار الحاسم الذي لم يعد بد منه . في مستهل الجلسة اطلع الأعضاء على رسالة وجهها أحمد بن موسى الى المجلس الصحي يعلن فيها رفض المخزن القاطع لأداء مبلغ 8.166 بسيطة المطالب به عن نفقات حجر 1896 . وقد علق سفير ألمانيا على هذه الرسالة بأنها جاءت معبرة عن ارادة المخزن في الاعتراض المستمر على « حقوق » المجلس ، مضيفاً الى ذلك بأن « هذه الحالة ينبغي وضع حد لها » . وقد شاطره في هذا الرأي جميع الأعضاء (50) . وبذلك كانت رسالة أحمد بن موسى عنصراً جديداً ضد المخزن انضاف الى ملفه .

من جهة أخرى فقد استلفت شنك انتباه الأعضاء الى أن الرسالة الأخيرة الموجهـة الى مراكش في موضوع جزيرة مضى عليها ازيد من شهر دون ان يصل جواب عنها . وبعد ان تعرض لمسألة نقل المساجين الجدد من الجديدة الى الجزيرة استنتج أن ذلك لا يدل الا على عدم استعداد المخزن للاستجابة لطلب المجلس ومن ثم فقد تركزت المناقشات حول المذكرة الانذارية المحررة سابقاً والتي كانت جل الحكومات قد وافقت على توجيههـا بينمـا ارجأت حكومتان منها قرارهمـا الى ان تقتـرح الهيئـة الدبلوماسية الحل الذي يمكن اللجوء اليه في حالة رفض المخزن .

وقد رأى السفير الألماني ان بعض البلدان الممثلة تولي اهتماماً مباشراً لايجاد تسوية للقضية نظـراً لقربها من المغرب ، بينما لا تهتم بها البلدان الأخرى الا بطريقة غير مباشرة . غير أن سفير اسبانيـا الذي كانت تدخلاته قوية في هذه الجلسة ، عارض هذا الرأي ، وألح على أن تقوم الدول الأروبية بعمل مشترك أو أن تنتدب الدولة التي تختارها للقيام بهذه المهمة ، وأضاف قائلا : « ان الحالة الراهنة قد تصبح مصدراً لخطر سيكون المجلـس الصحـي مسؤولا عنه أمام أروبا » ؛ وفي تدخل آخر : « لا يستطيع المجلس الاستمرار في ممارسة مهامه اذا لم توضع جزيرة الصويرة رهن اشارته » . أما سفير فرنسا دي منبل فقد لاحظ ان على الملجس الصحي أن يطرح القضية على صورتها الحقيقية أمام الحكومات الأروبية ، ويشعرها بعجزه عن ممارسة نشاطه ، وسيدفعها بذلك الى اتخاذ التدابير التي تراها كفيلة بحل المشكل . وبالنسبة للمكلف بالشؤون البريطانية وايت فقد ذهب الى القول ان على السفراء الأجانب أن يعتبروا انفسهم في القضايا الصحية ليس مجرد نواب عن المخزن وانما كذلك عن أروبا . وقد توسع أوخيدا في شرح هذا الرأي ، مبيناً أن المجلس لا يتوفر على الوسائل اللازمة التي يمكن أن تؤهله لممارسة وظائفه على اكمل وجه مع أنه يتحمـل مسؤوليتها أمام أروبا ، لذلك يتوجب عليه أن يفصح عن رأيه بكل وضح ويقترح احتلال جزيرة الصويرة والا فعليه تقديم استقالته ، وختم قائلا : « ليس بمقدورنا أن نستمر طويلا في الاضطلاع امام انظار أروبا بدور مجلس صحي لا يستطيع تقديم الضمانات المطلوبة منه » (51) .

بعد هذه المناقشات تقرر أن يقترح الأعضاء على حكومات بلدانهم ، كل على حدة ، احتلال جزيرة الصويرة ؛ وفي حالة ما اذا حظي هذا الاقتراح بالموافقة ، ينبغي أن يكون التنفيذ جماعياً ؛ أما اذا لم يكن ذلك ممكناً فعلى الدول العظمى أن تنتدب الدولة التي ستتكلف بهذه المهمة (52) .

وفي جلسة 23 أبريل تلا أوخيذاً نص مذكرة حررت وفقاً للتعليمات المحددة في الجلسة السابقة ؛ وبعد تبادل وجهات النظر تقرر بالاجماع توجيهها الى مختلف الحكومات الأوروبية . وقد نصت هذه المذكرة في فقراتها الأخيرة على التهديد باحتلال جزيرة الصويرة بما نصه :

« لقد قرر املجلس الصحي بالاجماع ، في حالة ما اذا رفض المخزن مرة أخرى الاستجابة للطلب الودي الأخير المتعلق باخلاء الجزيرة فوراً ، مطالبة الحكومات المعنية بتنظيم مظاهرة بحرية جماعية تشترك فيها جميع الدول الممثلة في المغرب ، يكون الغرض منها السيطرة على الجزيرة من أجل تخصيصها للمهمة التي تنادي بها المدينة والانسانية والمصلحة العامة منذ مدة طويلة ... » (53) .

وبعد انقضاء حوالي شهر من تحرير هذه المذكرة ، عقد المجلس الصحي جلسة أخرى للاجابة على بعض الأسئلة التي وجهها وايت باسم حكومته حول الاحتمالات التي يمكن أن تطرأ في حالة ما اذا اضطرت الدول الأروبية الى احتلال الجزيرة .

فحول سؤال يتعلق بمصير المساجين المحتجزين بسجن الجزيرة ، أجاب المجلس بأنه سيطالب عامل الصويرة بنقلهم ؛ وفي حالة رفضه سيتم انزالهم في الشاطىء أو حشرهم فوق ظهر مراكب ترسل خصيصاً لهذا الغرض ؛ وسيظل المساجين فوق هذه المراكب الى أن يتخذ المخزن قراراً بشأنهم ؛ واذا رفض العامل تزويدهم بالمواد الغذائية ، فان المجلس سيتكلف بهذه المهمة ، وجميع النفقات التي تستلزمها مثل هذه الاجراءات سيتحملها المخزن .

وحول سؤال آخر يتعلق بامكانية اعادة الجزيرة الى المخزن بعد انتهاء موسم عودة الحجاج ، أجاب المجلس بأن الجزيرة ستظل تحت سيطرة المجلس الصحي الذي سيتولى ادارتها تحت سيادة السلطان وعلى نفقاته ، اذ في حالة التخلي عنها سيكون من الصعب استرجاعها من جديد .

وحول سؤال يتعلق باستبقاء السفن الحربية بالصويرة طيلة موسم عودة الحجاج ، كان الجواب أن قائد الأسطول هو الذي سيقرر المدة اللازمة لبقائه ، مع العلم أن سفينة واحدة ستكون كافية في جميع الاحتمالات (54) .

4) تراجع المخزن

لا تسمح لنا وثائقنا بمعرفة الموقف الذي اتخذته الحكومات الاروبية من طلب المجلس الصحي المتعلق باحتلال جزيرة الصويرة . بيد ان الأسئلة الموجهة الى المجلس باسم الحكومة البريطانية ، والتي أوردناها منذ قليل ، تكشف لنا على الأقل عن تحفظ هذه الحكومة من مشروع الحملة العسكرية البحرية . ومما لا شك فيه أن لندن كانت قلقة من مشروع مغامرة قد تعطي الفرصة لبعض الدول للاصطياد في الماء العكر ، أو أن تؤدي الى قيام ازمة دولية بصدد المغرب في الوقت الذي كانت فيه مشغولة بمشاكلها الاستعمارية وغير راغبة في فتح ملف القضية المغربية . وقد ذكرت « افريقيا الفرنسية » أن « مشروع الحملة فشل في الأخير لأن الممثل البريطاني رفض الانضمام الى هذا المشروع الخطير » (55) .

ومهما كان الدور الذي لعبه الممثل البريطاني في هذا الفشل ، فان المجلس لم يتراجع عن مخططه الا لكون المخزن قد أذعن لارادته . وما علينا الا أن نستنطق ما تبقى لدينا من وثائق حول هذا الصراع المثير لنرى كيف أن سياسة الأمر الواقع المتبعة من طرف المجلس الصحي تستطيع دائماً أن تجعل من مقاومة المخزن مجرد حبر على ورق .

عندما علم المخزن ، عن طريق نيابة طنجة ، بالمؤامرة التي تحاك ضد سيادته فانه بادر الى توجيه أوامره الى الطريس بمضاعفة الحذر والكتابة اليه على جناح السرعة بكل ما يمكن أن يطرأ على القضية من جديد ، في نفس الوقت الذي أوصاه برعاية أمر الحجاج عند أوبتهم :

« ... وصل كتابك معلماً بما استفدته من بعض الترجمانات على وجه السر باتفاق نواب الأجناس على الكتب لدولهم بطلبهم منها شد عضدهم بالمراكب الحربية في تخليص جزيرة الصويرة لنزول الحجاج وافراغها ممن عداهم فانهينا ما ذكر لعلم ملانا أيده الله وصار بباله الشريف . ويأمرك دام علاه أن تزيد تنبهاً وتكون عيناً وأذناً على استفادة ما عسى

أن يتحدث في هذا الشأن أو نحوه وتطير به الاعلام ، وأن تكون ايضاً على بال من الحجاج اذا وردوا وأراد الغير محاولة تصعيب في أمرهم ولاسيما اذا كانت السنة سالمة لأنهم رعية المخزن اعزه الله ، والمحل الذي ينزلون به أرضه ايضاً فلا موجب لما يقتضي التصعيب على المسلمين بمجرد الشهوة » (56) .

بقراءة هذه الوثيقة المؤرخة في 15 محرم 1317 (26 ماي 1899) ، يخيل الينا أن المخزن كان سيد الموقف ، أو أنه كان ما يزال يحتفظ في جعبتــه برصيد هام من المقاومة . الا انه لم يكد يمضي سوى اسبوع على تحريرها حتى تنازل تنازلا تاماً . فبعد أن أخبر الصدر الأعظم الطريس في رسالة مؤرخة في 22 محــرم 1317 (2 يونيو 1899) بأن سفير روسيا كتب له في شأن جزيرة الصويرة ووجوب افراغها من المساجين لنزول الحجاج بها ، أضاف قائلاً :

« وأجيب عن ذلك بأن صدور الأمــر بما ذكــر للمكلفين بالصويرة ... قد وجده الحال متقدم الصدور لأجل العلة المرجحة لذلك » (57) .

فبهذه العبارات المقتضبة زف الصدر الأعظم نبأ ركوع السلطة الشرعيــة في البــلاد أمام السفراء الأجانب ، وكان صمته عن شرح دوافع هذا التراجع يخفي في الواقع المرارة التي كان يشعر بها المخزن . فما هو السبب اذن الذي جعل هذا الأخير يتراجع عن موقفه في أقل من أسبوع بعد رسالته المؤرخة في 15 محرم ؟ هل يكون قد تلقى خلال هذه المدة تأكيداً من الطريس بعزم الدول الأروبية على توجيه سفن حربية ؟ أم انه أراد تبديد سحب النزاع مع الهيئة الدبلوماسية طمعاً في الحصول على مساعدتها في قضيــة توات التي كانت قد دخلــت في مرحلتهــا الحاسمة ؟ مهما كان الأمر فان الثابت هو أن المخزن كان يسعى دائماً الى محاولة الاستفادة من مواقف السفراء المتناقضة ، ويعتمد تلك الاستفادة كأسلوب ثابت من اساليب التخلص من مطالبهم ، الا أنه كان يشعر بعجزه بمجرد وقوفهم في جبهة موحدة (58).

الهــوامــش

1) نتوفر على مجموعة أخرى من الوثائق المخزنية ، ساعدتنا على معرفة وجهة نظر المخزن .

2) تحدث الصديقي محمد عن سبب بناء هذا السجن ، فقال : «ومنهم [من سجن في الجزيرة] الأعشاش فرقة من الرحامنة كانوا أعلنوا شق العصا تحت قيادة رئيسهم الطاهر بن سليمان فأوقعت بهم الجيوش المخزنية شر وقعة شنعاء واسروا منهم جماعة غفيرة ساقوهم الى مراكــش في الأغلال والسلاسل ثم منها الى الجزيرة ولكثرتهــم لم يوجد في الجزيرة محل يجمعهم ويخصهم فأمر السلطان ببناء سجن الجزيرة فشيد بوسطهــا سجناً مربعاً لا سقف بتربيعه وكان القائمون على بنائه القاضي مولاي أحمد ابن المامون البلغيثي والباشا الحاج علي التطواني والأمينين ادريس بنونة والمطفى جسوس ...» : «ايقاظ السريرة لتاريخ الصويرة» ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، ج 1 ، ص 43 .

3) رسالــة أحمــد بن موســى ، 19 رجــب 1315 (14ـ12ـ1897) : و ت 24/105 .

4) ومنهــم :
Maire (E) : « La défense sanitaire au Maroc », p. 35.
الذي حمل مسؤولية غياب محجر صحي في المغرب لـ «سوء عزيمة المخزن» .

5) رسالة دي منبل الى الصدر الأعظم ، 14ـ1ـ1898:
A.T. A°25"/196.

6) وهي المحمديــة .

7) رسالــة أحمــد بن موسى ، 27 رمضــان 1315 (19ـ2ـ1898) : و ت 24/139 . (تفضل أستاذي السيد جرمان عياش فأعارني صورة هذه الرسالة).

8) «المغرب الأقصى» ، عدد 22ـ1ـ1898 : «لقد علمنا من الصويرة أن البلاغ الحكومي الى السكان استقبل بابتهاج ، وأن ثمة عدداً كبيراً من المغاربة يستعدون للتوجه الى مكة بمجرد انتهاء شهر رمضان» .

9) «المغرب الأقصى» ، عدد 19ـ3ـ 1898 .

10) «المغرب الأقصى» ، عدد 22ـ1ـ1898 .

11) الصحيفة نفسهــا .

12) «المغرب الأقصى» ، عدد 26ـ3ـ1898 .

13) «المغرب الأقصى» ، عدد 19ـ3ـ1898 .

14) «المغرب الأقصى» ، عدد 2ـ4ـ1898 .

15) «المغرب الأقصى» ، عدد 2ـ4ـ1898 .

16) «المغرب الأقصى» ، عدد 16ـ4ـ1898 .

17) «افريقية الفرنسية» ، 1900 ، ص 141 .

18) وردت هذه الاشارة العابرة في رسالة سفير انجلترة 4ـ1ـ1899 : FO 99/374 ، وينبغي أخذها بعين الاعتبار اذ أنها تكشف لنا عن حالة السخط السائد بين السكان ازاء مواقف المجلس الصحي .

19) أقام دي منبل بمراكش خلال ماي ـ يونيو 1898، وقدم للمخزن مجموعة من المطالب تستهدف تعزيز النفوذ الفرنسي في المغرب . حول هذه السفارة ، راجع :
Guillen P. : « L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905 », P.U.F., Paris, 1967, p. 564, n. 2.
A.F., 1898, p. 165, 166, 194, 237.

20) رسالة أحمد بن موسى ، 6 ربيع الأول 1316 : و ت 25/41 .

21) الرسالة نفسها .

22) نفسها .

23) تمكنت موجة من الحجاج من العودة الى المغرب على متن سفينة تركية حيث أن تركيا لم تكن قد وقعت على مقررات مؤتمر الصحة العالمي المنعقدة بالبندقية سنة 1892 :
A.F., 1900, p. 141.
كما تمكنت موجة أخرى مكونة من 54 حاجاً من العودة ، ولكن بعد غيبة طويلة . فقد ظل هؤلاء الحجاج « منقطعين ببلاد طرابلس» الى أن حملهم مركب الماني الى جبل طارق ومنه التحقوا بطنجة حيث تمكنوا من الدخول بعد تضرع الطريس : رسالة أحمد بن موسى ، 13 شوال 1316 (24ـ2ـ1899) : و ت 25/120 .
وقد استعمل عدد آخر من الحجاج وسائلهم الخاصة للعودة . ففي ليلة 10 نوفمبر 1898 تمكن عشرة منهم من العودة عن طريق سبتة بعد أن نقلهم زورق بالليل وانزلهم على بعد من برج مارتيل وقبل هذا التاريخ كان بعض الحجاج قد وردوا عن طريق سبتة كذلك . انظر رسالة عامل تطوان الى الطريس ، 2 رجب 1316 (16ـ11ـ1898) : و ت 32/53 .

24) «المغرب الأقصى» ، عدد 5ـ11ـ1898 .

25) العدد نفسه .

26) رسالة أحمد بن موسى ، 12 رجب 1316 (26ـ189811) : و ت 25/94 .

27) «غير خفي أن مبنى دخول هاؤلاء النواب في أمر الحجاج من أصله وما توصلوا به للخوض في شانهم انما هو السنيدة التي استنابهم المخزن فيها مع أن أمرها مقصور على البحر ... بحيث اذا نزلوا [الحجاج] بالبر خرجوا عن حكم السنيدة المنوط بالحجر ودخلوا في حكم المخزن» : الرسالة نفسها .

28) نفسها .

29) وهو : Oliveira Guillinan

30) سفير روسيا : Bacheracht

31) رئيس المجلس الى الطريس ، 12ـ12ـ1898 : و ت 64/60 .

32) الرسالة نفسها .

33) مذكرة المجلس الصحي ، 31ـ12ـ1898 : FO 99/374 :

34) المذكرة نفسها .

35) مكذرة المجلس الصحي ، 4ـ1ـ1899 : FO 99/374 :

36) رسالة سفير انجلترة ، 7ـ3ـ1899 : FO 99/374 :

37) الرسالة نفسها .

38) رسالة احمد بن موسى ، 21 رمضان 1316 : و ت 25/116 .

39) الرسالة نفسها .

40) رئيس المجلس Bacherach الى الطريس ، 25ـ2ـ1899 : و ت 64/64 .

41) رسالة نكلسن (7ـ3ـ1899) السابقة الذكر .

42) رئيس المجلس الى الصدر الأعظم ، 6ـ3ـ1899 : FO 99/374 :

43) «المغرب الأقصى» ، عدد 4ـ3ـ1899 .

44) «المغرب الأقصى» ، عدد 11ـ3ـ1899 .

45) رسالة أحمد بن موسى ، 28 ذو القعدة 1316 (9ـ4ـ1899) : FO 99/374 :

44) رسالة المكلف بالشؤون البريطانية (وايت) ، 11ـ5ـ1899 :

45) رسالة سفير ألمانيا (Schenck) الى الصدر الأعظم (بدون تاريخ) : FO 99/374 :

46) الصدر الأعظم الى الطريس ، 5 صفر 1317 (15ـ6ـ1899) : و ت 17/26 .

47) يعني بها المراسل الناجليات الأروبية .

48) 4 ابريل 1899 .

49) «المغرب الأقصى» ، عدد 8ـ4ـ1899 .

50) محضر جلسة المجلس الصحي ، 22ـ4ـ1899 : A.F., 1 00, p. 141.

51) المحضر نفسه .

52) نفسه .

53) محضر جلسة المجلس الصحي ، 23ـ4ـ1899 : FO 99/374 :

54) محضر جلسة المجلص الصحي ، 27ـ5ـ1899 : FO 99/374 :

55)

56) رسالة أحمد بن موسى ، 15 محرم 1317 : و ت 9/26 .

57) رسالة أحمد بن موسى ، 22 محرم 1317 : و ت 10/26 .

58) في عدد 10 يونيو 1899 أعلنت «المغرب الأقصى» عن قرب نقل المساجين الى محطة الجمارك بالصويرة لافساح المجال لانزال الحاجج بها . وفي 17 يونيو كان المجلس الصحي قد تلقى اشعاراً رسمياً من الطريس بتراجع المخزن عن موقفه ، كما نتبين ذلك من رسالة رئيس المجلس الجوابية : «لقد تلقيت الرسالة التي أخبرتني فيها بالأوامر الشريفة المتعلقة بنقل مساجين جزيرة الصويرة ، كما اخبرتني بأن هذه الجزيرة ستظل خالية لانزال الحجاج بها . لقد اطلع المجلس على هذا القرار الذي يستجيب لرغبته...»: رسالة رئيس المجلس الى الطريس ، 17ـ6ـ1899، FO 99/374 :

المركز الثقافي الاسباني بطنجة

يعطي كل سنة دروسا في اللغة الاسبانية وحضارتها في أربعة مستويات :

- المستوى الابتدائي
- المستوى المتوسط
- المستوى التكميلي

تبدأ هذه الدروس في شهر أكتوبر وتنتهي في شهر يونيو .

وينظم المركز بموازاتها لقاءات ثقافية مختلفة : محاضرات ، معارض ، سينما ...

لمزيد من المعلومات اتصلوا بـ :

كتابة المركز ، 11 شارع بلجيكا ، طنجة – الهاتف : 320.01

الاشتراكات

- الاشتراك السنوي للمؤسسات : 300 درهم
- الاشتراك السنوي للأفراد : 100 درهم
- الاشتراك التشجيعي : غير محدود

تبعث قيمة الاشتراك الى :

الحساب البنكي :

21211 - 1853896 - 0006

البنك الشعبي - طنجة

LE DEVELOPPEMENT SOCIO-ECONOMIQUE DE LA REGION RIFAINE

par
Mohamed M'RABET
Institut de Démographie de Paris

« Le Rif des géographes s'étend, comme on le sait sur toute la façade que le Maroc a sur la Méditerranée, entre la Moulouya, en gros, et le détroit de Gibraltar. Mais le Rif des Rifains lui, est bien plus réduit, puisqu'il tient tout entier dans la moitié de cette façade qui touche l'Algérie » dit Germain Ayache dans ses « Etudes d'histoire marocaine ».

Notre Rif à nous, sera plus élargi que celui des Rifains, mais un peu plus restreint que celui des géographes. La division administrative du Royaume nous impose cette restriction dans la mesure où les données dont nous disposons sont établies selon cette division. Nous ne parlerons pas donc de certaines localités qui devraient normalement y être incluses telle que la région d'Ouezzane par exemple, faisant partie maintenant de la province de Sidi Kacem ; ou même de la province de Taounate. Nous nous limiterons à l'étude des cinq provinces, celles de Tanger, Tétouan, Chefchaouen, Al Hoceïma et Nador.

Le Rif dans son ensemble, est caractérisé par un relief accidenté, mais les altitudes sont assez modestes pour la plupart, et si l'on peut rencontrer des sommets qui dépassent 2000 m dans la partie centrale comme Jebel Tidirhine (2456 m) ou Tisirène (2100 m), les altitudes s'abaissent rapidement à l'ouest et à l'est. Il s'agit d'une structure géologique très compliquée et l'on peut distinguer du nord au sud :

1°) Une zone de terrains primaires, surtout schisteux, découpée en petites collines.

2°) Une dorsale calaire, coupée par des gorges profondes, dorsale à altitudes élevées qui constitue une véritable barrière d'allure massive.

3°) Une large zone en schiste et grès. A l'Est la chaîne se divise en dorsales étroites et en larges bassins.

Les variétés des roches et la densité du réseau hydrographique donnent au relief un aspect tourmenté, bien que les altitudes restent comme on l'a dit en général faibles. On rencontre cependant des vallées à fond plat et des petits bassins. La circulation est difficile, et les sols sont généralement médiocres en dehors des fonds alluviaux des vallées.

Le climat est humide à l'Ouest et au Centre, la moyenne des précipitations est de 564 mm à Tétouan (moyenne 1978/82), 633 mm à Tanger ; 81 jours de pluie en moyenne à Tétouan, 97 jours à Tanger.

A l'Est, la montagne est plus sèche, 220 mm de pluie à Al Hoceïma ; 221 à Nador ; 56 jours de pluie à Al Hoceïma et 54 à Nador.

I. POPULATION

La population de cette frange méditerranéenne s'élève à 2.354.009 personnes d'après le dernier recensement de 1982 ; ce qui compte tenu d'une superficie de 21.250 km² des cinq provinces considérées, nous donne une densité moyenne de 111 ht/km². Ces densités varient de 71 ht/km² pour la province de Chefchaouen à 365 ht/km² pour celle

de Tanger, qui est de ce fait, l'une des provinces les plus denses du Royaume après les deux Wilayas de Casablanca et de Rabat-Salé.

La population de la région, s'est accrue de 2,46% / an entre 1971 et 1982, soit, à un taux légèrement inférieur à celui dégagé au niveau national (2,6 % / an). Ces taux vont de 1,9 % / an pour Nador, qui connait ainsi le rythme d'évolution le plus bas, à 3,92 % pour Tanger qui peut être considéré, vu ce taux élevé, comme une province d'immigration à l'inverse de toutes les autres provinces qui perdent plutôt leur population au profit d'autres provinces ; de l'Etranger, ou des 2 à la fois comme nous le verrons.

On peut même noter que certaines communes rurales ont dû diminuer d'effectif entre 1971 et 1982. C'est le cas par exemple des communes de Souk El Kola (baisse de 3,9 %), dans la province de Tétouan, à laquelle on peut ajouter celle de Tatouft, et de l'Arbaa Aayacha. Celle de Beni Garfett reste stagnante. Il en est également pour certaines communes d'Al Hoceïma comme Senada, Izemmouren et Tarhzout, ou comme c'est le cas également à Nador, pour Tlata Jbel, Tlata Louta, Ras El Ma et, Ajermounas.

Ces provinces sont plus ou moins urbanisées ; de telle sorte que le taux d'urbanisation s'échelonne entre 8,6 % pour la province de Chefchaouen, à 71,6 % pour celle de Tanger.

La population globale de la région ainsi considérée, représente 11,5 % de la population totale du Royaume, qui se concentre sur 3 % simplement du territoire national, d'où la forte densité déjà mentionnée.

La population se répartit à peu près en autant d'hommes que de femmes, avec cependant un léger avantage pour ces dernières. Le rapport de masculinité global est de 49,4 % et varie selon la province. Il dépasse ainsi un peu les 50 % pour les provinces de Tanger et de Tétouan, pour tomber en dessous pour les autres provinces, atteignant son niveau le plus bas pour la province de Nador avec 48,1 %.

Il s'agit d'une population à majorité jeune, avec 43,6 % qui ont moins de 15 ans, dépassant ainsi le niveau de 42,1 % dégagé au niveau national. La proportion atteint jusqu'à 46,7 % à Chefchaouen. Ce sont là des proportions très significatives ; dans la mesure où elles donnent une idée sur la responsabilité que supportent ces provinces vis à vis d'une catégorie de population qui nécessite une surcharge d'investissements sociaux de toute sorte (Equipements socio-éducatifs, sanitaires etc....), catégorie de population qui atteindra par ailleurs, et incessamment l'âge actif, et à laquelle il faudra donc trouver une occupation ; c'est dire l'importance qu'il y a, à détecter toutes les potentialités économiques existantes dans la région, en vue de pouvoir lui assurer un développement socio-économique harmonieux.

II. LES MOUVEMENTS MIGRATOIRES

Nous nous servirons pour l'étude de ces mouvements, de la question sur la Marche Verte. Est migrante dans ce sens, toute personne dont la résidence au moment du recensement est différente de sa résidence au moment de la Marche Verte (le 6 novembre 1975).

Le tableau suivant nous donne la répartition de la population de chacune des provinces, selon sa résidence aux 2 moments considérés (en pourcentage).

Lieu de résidence au moment du récensement		Lieu de résidence au moment de la Marche Verte		
Province	Population totale %	Même province	Autre province du Rif	Autres provinces du Maroc et Etranger
Tanger	100	88,4 %	6,4 %	5,2 %
Tétouan	100	94	2,6	3,4
Chefchaouen	100	97	1,2	1,8
Al Hoceïma	100	96	1,7	2,3
Nador	100	96	0,2	3,8

Ce tableau indique pour Tanger par exemple que 88,4 % de la population (colonne notée « même province ») avaient la même résidence aux 2 moments en question ; et constituent de ce fait, la part de la population non migrante ; tandis que 6,4 % de la population de cette province, sont

venus y résider à partir des autres provinces de la région que nous étudions ; alors que 5,2 % sont venus d'autres provinces du Maroc ou de l'étranger. La comparaison des 2 dernières colonnes du tableau, indique que Tanger reçoit en proportion de sa population, plus d'immigrants des 4 autres provinces de la région étudiée qu'elle ne reçoit des autres provinces du Royaume ; ce qui n'est pas le cas pour le reste des provinces dont les immigrants proviennent surtout des provinces extérieures à la région. Nador reçoit pratiquement peu des 4 autres provinces.

Par ailleurs, considérée dans son ensemble, la région est plutôt gagnante dans les mouvements migratoires vis-à-vis des autres provinces du royaume. En effet, si l'on calcule la migration nette de la région vis à vis du reste du Maroc (entrées moins sorties) l'on arrive globalement à un effectif de 24.524 personnes au cours des sept années séparant la Marche Verte de la date du recensement ; ce qui donne un gain moyen d'environ 3500 personnes par an. Mais il faut préciser que, les provinces de Chefchaouen et d'Al Hoceïma ont plutôt une balance migratoire négative vis à vis du reste du Maroc. Par quoi, peut-on alors expliquer le fait que la région n'a connu qu'un taux de croissance démographique inférieur à la moyenne nationale ?

La différence constatée ne peut provenir que de l'émigration vers l'étranger, que le recensement lui-même ne peut saisir. Le calcul de la migration nette vis à vis de l'Etranger à partir des données du recensement ne peut être qu'hypothétique, aussi nous ne tenterons pas de procéder à ce calcul.

III. LE DEVELOPPEMENT SOCIO-ECONOMIQUE DE LA REGION

1) Le secteur agricole

La superficie totale consacrée à l'agriculture au cours de la campagne 1983/84 s'élève à 500.000 ha environ dont 23 % sont cependant laissés en jachère. Plus de la moitié des superficies cultivées est consacrée aux céréales avec 276.800 ha ; le reste étant affecté aux légumineuses, aux oléagineux, aux fourrages, aux cultures fruitières et à quelques cultures industrielles. Les superficies de la région, consacrées à l'agriculture, représentent quelque 6 % des superficies cultivées à l'échelle nationale ; et celles allouées aux céréales représentent, par la même comparaison, le même pourcentage environ. Il est utile de faire la comparaison de ces pourcentages avec ceux obtenus au niveau de la population ; autrement dit les 11,5 % de la population totale du pays ne dispose que de 6 % des superficies mises en culture à l'échelle nationale. Ce qui dénote une certaine inégalité ; mais les progrès acquis ne sont cependant pas négligeables comme on peut le constater à travers la comparaison des deux campagnes agricoles 1970/71 et 1983/84.

EVOLUTION DES SUPERFICIES CULTIVEES DANS LA REGION (en hectares) 1970-71 et 1983-84

Provinces	1970/71	1983/84	Accroissement
Tanger, Tétouan, Chefchaouen	143.800	252.020	75 %
Al Hoceïma	20.100	68.000	238 %
Nador	69.000	69.100	—
Ensemble	232.900	389.1?0	67 %

NB : Ces superficies ne comprennent pas celles laissées en jachère. Certes, la comparaison de deux années, n'est pas toujours recommandée dans le secteur agricole, vues les fluctuations que peuvent connaître les superficies emblavées d'une année à l'autre suivant la conjoncture climatique ; mais l'ampleur de la progression constatée ne peut pas prêter à confusion, d'autant plus que l'année 1970/71 n'a pas été très mauvaise, et les superficies cultivées au cours de cette campagne dépasse la moyenne des 2 campagnes précédentes ; c'est à dire celles de 1968/69 et 1969/70. Il est inutile de dire que l'on ne peut inclure dans cette moyenne la campagne de 1967/68, vu son caractère exceptionnel ; et les superficies intéressées en effet au cours de cette dernière campagne avaient dépassé la moyenne des 3 campagnes ultérieures.

Tout celà pour dire que la comparaison peut être admise valablement, et l'on peut donc noter que les superficies cultivées dans la région ont pu augmenter de 67 % entre temps. Voici par ailleurs comment se distribuent les superficies consacrées aux cultures en 1983/84 suivant les provinces :

En hectares

Cultures	Tanger	Tétouan	Chefchaouen	Al Hoceima	Nador	Total
Céréales	47.200	78.400	39.900	48.400	62.900	276.800
Blé dur	27.600	43.400	12.100	2.300	3.000	88.400
Blé tendre	700	3.000	7.600	1.500	4.000	16.800
Orge	4.600	12.500	13.700	44.100	56.700	130.600
Maïs	—	2.000	500	500	—	3.000
Alpiste	—	400	100	—	--	500
Avoine	3.400	3.400	—	—	200	7.000
Sorgho	10.800	12.300	2.400	—		25.500
Riz	—	—	—	—	—	—
Autres	100	1.400	3.500	—	—	5.000
Légumineuses	—	16.200	15.600	4.500	—	36.300
Fèves	—	400	100	2.800	—	3.300
Petits pois	—	400	200	500	—	1.100
Lentilles	—	500	1.100	800	—	2.400
Pois chiches	—	5.800	3.100	—	—	8.900
Orobe	—	900	4.300	400	—	5.600
Autres	—	8.200	6.800	—	—	15.000
Oléagineux	4.000	12.500	—	—	—	16.500
Cultures fourragères	200	1.400	500	300	500	2.900
Cultures Industrielles	—	1.820	4.900	—	—	6.720
Betterave	—	650	100	—	—	750
Canne à sucre	—	470	—	—	—	470
Autres	—	700	4.800	—	—	5.500
Cultures fruitières	400	5.100	16.000	10.200	4.200	35.900
Cultures diverses	—	1.500	—	—	—	1.500
Cultures en sous étage		600	5.700	4.600	1.500	12.500
Jachère	11.800	17.900	15.900	21.500	52.800	119.900
Total	63.700	135.420	98.500	89.500	121.900	509.020

***NB :* Les très faibles superficies consacrées à certaines cultures ne sont pas considérées.**

Ainsi 71 % des superficies cultivées (jachère exclue) sont consacrées aux céréales dans la région ; proportion qui atteint jusqu'à 91 % pour Tanger et Nador. Il s'agit surtout de l'orge et du blé dur qui sont ensemencés dans 79 % de la superficie totale céréalière. Mais alors que le blé dur prédomine dans les provinces de Tanger et de Tétouan, c'est l'orge qui vient en tête pour les 3 autres provinces.

La production céréalière s'est élevée durant la campagne considérée à 3,4 millions de quintaux, c'est à dire à un peu plus de 9 % de la production céréalière totale du pays pour la même année agricole (37,5 millions de quintaux).

Les légumineuses occupent 7 % des superficies cultivées, les poids-chiches viennent en tête avec 24 % des superficies. La production globale des légumineuses a atteint 246.000 qx.

Il faut noter que la production céréalière a été multipliée par 2,7 fois par rapport à la campagne 1970/71, augmentation due à la fois à l'extension des superficies comme on l'a vu, mais également à la progression des rendements qui ont accusé des augmentations de 47 % à Al Hoceima, de 38 % pour l'ensemble Tanger - Tétouan - Chefchaouen et de 17 % pour Nador.

Les oléagineux, les cultures fourragères et les cultures industrielles occupent de faibles superficies relativement, avec respectivement 3,2 % ; 0,5 % et 1,3 % des superficies totales cultivées. Le reste des superficies est occupé par les cultures fruitières, les cultures diverses et en sous-étages. Enfin 23,5 % des superficies sont laissées en jachère (rotation pacage et culture), procédure permettant aux terres de ne pas s'épuiser démesurément.

Il est ainsi évident que des efforts de développement agricole se font dans la région. Pour en donner une idée, et sans entrer dans le détail des différents projets qui s'y déroulent, contentons-nous de deux principaux qui sont de taille, le projet de la mise en valeur de la basse vallée du Loukkos et, celui du « développement rural du Rif occidental » (DERRO).

Le projet Loukkos

Le périmètre du Loukkos qui s'étend sur 1800 km² est situé au nord-ouest du Maroc entre les régions du Gharb et celle de Tanger. Il déborde en quadrilatère formé par les villes de Larache, Ksar El Kébir, Lalla Mimouna et Moulay Bousselham. Il est formé par le bassin aval du Loukkos, les bassins des oued Soueir et Drader, et une partie de l'oued M'da. Il est donc à cheval entre la province de Tétouan (avant la création de celle de Larache dernièrement) et celle de Kénitra.

L'intention s'était déjà manifestée depuis 1930 pour mettre en valeur la basse vallée du Loukkos moyennant sa protection contre les crues et son irrigation. La mise en valeur de quelques terres de sa rive gauche avait déjà été débutée par la compagnie du « Lukus », quand l'office national d'irrigation reprenait en 1961 l'étude de cette compagnie, étude concernant la plaine, pour en faire finalement un avant projet d'aménagement étendu à la zone du R'mel et du Drader. Le projet apparaîtra parmi les nouveaux dans le plan quinquennal 1968/72 ; mais il apparaîtra vite impraticable pour certaines composantes de l'étude, et a dû alors être revu pour être finalement établi en 1970/71 par la direction de la mise en valeur sous le nom de « projet d'aménagement et de mise en valeur du périmètre du loukkos ». Ce projet entend irriguer en régime de croisière (9^{me} année du projet) 32.000 ha, auxquels il faut ajouter 28.000 ha en bour qui doivent être remembrés et assolés. Les 32.000 ha se décomposent en 9670 ha dans la plaine du Loukkos ; 2010 ha dans les basses collines ; 11.540 ha dans le R'mel (seront irrigués à partir des eaux du Loukkos) ; 4800 ha dans le R'mel également mais qui seront irriguées à partir des forages ; 1980 ha dans le Drader ; le reste, soit 2000 ha relèvent des plantations existantes.

Les principales cultures prévues en irrigué sont la canne à sucre dans la plaine, l'arboriculture dans le R'mel, les cultures maraîchères et les fourrages dans l'ensemble des secteurs.

Pour permettre cette mise en valeur, le projet prévoyait de protéger la plaine de la remontée de la nappe salée par la création d'un barrage de garde à côté de Larache, et de maîtriser les crues d'hiver par le surdimensionnement du barrage de « Koudiet el Ghorfa ». Concernant les réalisations effectives du projet, 1500 ha ont pu être équipés au terme de 1977, auxquels il faut ajouter 14.165 ha réalisés au cours du triennat 1978/80. Le dernier plan prévoit enfin, un équipement de 9910 ha.

Par ailleurs, les productions attendues du projet donnaient une justification à la création de certaines industries agricoles ; telle que la sucrerie nationale du Loukkos (Sunabel), mise en service effectivement en 1977 à Ksar el Kébir, et disposant d'une capacité journalière de traitement de 4000 tonnes de betterave sucrière. Elle peut produire jusqu'à 45000 tonnes de sucre par an (la sucrerie produit actuellement entre 19.000 et 21.000 tonnes de sucre blanc).

Le projet prévoit également l'installation d'autres industries telles qu'une fabrique d'aliments de bé-

tail, trois stations de conditionnement de fruits, une conserverie de légumes etc...

Le développement rural du Rif occidental (DERRO)

Le programme du DERRO devait s'étendre sur 25 ans, et a été élaboré en 1964. Les 2 principaux objectifs du programme consistent dans la lutte contre l'érosion des sols et, dans l'augmentation du niveau de vie des populations rifaines.

Ses opérations sont essentiellement agricoles et, sont menées suivant un schéma spécifique. Elles se font au sein d'unités délimitées (unités de développement rural) sur des dizaines de milliers d'hectares. Ces unités sont elles mêmes découpées en tranches plus petites de 1000 à 6000 hectares et sont dénommées « les périmètres de développement integré ».

Les opérations du D.E.R.R.O sont articulées autour de 3 grands volets :

— Les travaux de mise en valeur qui, concernent les aménagements de terrains, la vulgarisation des cultures, l'entretien des plantations fruitières, la petite hydraulique et, l'amélioration des parcours.

— Les travaux de reboisement et de défense et restauration des sols.

— Les travaux routiers, destinés à desservir les zones d'action.

Le plan quinquennal 1973/77 devait concerner 29 périmètres totalisant une superficie de 108.130 ha ; auxquels le plan triennal devait ajouter 30 autres périmètres couvrant une superficie de 100.000 ha ; enfin 45 nouveaux périmètres ont été prévus pour 1981/85 intéressant 198.290 ha et, nécessitant un crédit de 109,2 millions de dhs.

Il s'agit donc là de 2 grands projets d'envergure pour le développement agricole dans la région que nous étudions, bien que l'un et l'autre empiète sur d'autres zones. Mais tout un ensemble d'autres projets moyens ou petits existent, qui concernent entre autres la petite et moyenne hydraulique. Pour ne pas s'étendre démesurément sur ces petits périmètres, signalons quand même les aménagements les plus récents ; il s'agit notamment :

a) *Du périmètre de Neckor - Ghis*

Ce périmètre est situé dans la province d'Al Hoceïma et dispose d'une superficie irrigable de 6000 ha se séparant en 2 zones, celle du Ghis d'une superficie de 1000 ha environ, irrigués déjà par une prise d'eau sur l'oued du même nom. Ce secteur devait être réamenagé en entier selon la procédure dite « intégrée ». La 2^{me} zone, celle de Neckor s'étend sur les 2 rives de l'oued Neckor et, intéresse par là les 2 provinces de Nador et d'Al Hoceïma. Sa superficie s'élève à 5000 ha.

Le barrage de Mohamed Ben Abdelkrim El Khattabi sur l'oued Neckor, achevé en 1980 et disposant d'une capacité de 62 millions de m^3, est édifié en vue d'irriguer les 2 rives.

La modernisation de ce périmètre permet, tout en protégeant les terres irriguées et les habitations contre les inondations, d'approvisionner la zone d'Al Hoceïma en denrées alimentaires (céréales, maraîchage, fourrage etc...).

b) *Du périmètre de l'Oued Hachef :*

Ce périmètre est situé entre Arcila et Tanger et, doit être alimenté par un barrage dont le volume de retenue est de 286 millions de m^3, et d'un volume régularisé de 85 millions de m^3. Ce barrage dont le volume de retenue est de 286 millions de m^3, et d'un volume régularisé de 85 millions de m^3. Ce barrage devra irriguer au total une superficie de 4800 ha. L'étude concernant ce périmètre a été terminée en 1983. Mais le but de la construction vise également à satisfaire la région de Tanger en eau potable.

c) *Du périmètre de Martil :*

Ce périmètre, d'une superficie de 3000 ha sur la basse vallée de l'oued Martil près de Tétouan, devait être irrigué par le barrage qui devait être édifié à Dar Ben Karrich. Le projet de ce barrage, étudié au début du plan actuel, devait disposer d'un volume de régularisation de 75 millions de m^3 dont 43 étaient destinés à l'alimentation en eau potable de Tétouan et de sa zone ; cependant, le coût de 445 millions de dirhams qu'il devait nécessiter, s'est révélé très coûteux, et l'on a dû opter pour une autre solution qui, consiste à voir s'il ne serait pas plus rentable de construire dans la région plusieurs barrages plus réduits et donc moins coûteux, ce qui permettrait un étalement des crédits sur plusieurs années.

Pour terminer enfin, signalons qu'un petit barrage devait être édifié à côté de Nador (barrage de MRader) en vue de satisfaire notamment le complexe sidérurgique ; mais les retards accumulés et, la mauvaise appréciation de certaines grandeurs, telle que la sous-estimation des besoins effectifs de Nador, ont amené l'office national de l'eau potable, à s'orienter vers d'autres possibilités d'approvisionnement, comme par exemple celle de prendre l'eau directement sur le barrage de Mechra Hamadi (sur la Moulouya).

Voilà donc, schématiquement les efforts qui se

font pour le développement agricole et, dans le domaine également de l'adduction d'eau potable, dans la région qui nous concerne. Ce sont là des efforts qui sont loin d'être minimes, et qui essaient comme on vient de le voir, d'exploiter toutes les potentialités existantes dans la région.

Nous n'avons pas parlé de l'élevage et des forêts, mais celà ne veut pas dire qu'ils sont de moindre importance. La région dispose de 12 % de bovins recensés au niveau national, de 6,7 % d'ovins et de 13 % de caprins. Les forêts naturelles s'étendent sur 1,4 million d'hectares ce qui représente 19 % de l'ensemble de la forêt nationale. Les programmes de reboisement ont intéressé 81.830 hectares jusqu'à la fin de 1982 soit 21,7 % du programme national de reboisement jusqu'à la même date. Puis, il faut citer également la pêche, pour laquelle on peut noter une production d'environ 81.000 tonnes (poisson blanc et industriel) en 1982, d'une valeur de 80,7 millions de dirhams, et ceci sans compter la production pouvant provenir d'Arcila, d'oued Laou, de Martil ou de M'diq. Ajoutons que cette production représente 14 % de la production nationale de la pêche en tonnage et, 19 % en valeur. Disons également que cette production régionale, s'est accrue en tonnage de 30 % entre 1980 et 1982 alors que la production nationale a même baissé légèrement entre temps.

2) Les autres secteurs économiques :

Sans entrer en détail pour chacun des autres secteurs, disons tout simplement que la région étudiée renferme 34.632 établissements économiques en 1981 dont 83 % relèvent du secteur des services (commerce, transport et réparation, établissements financiers, affaires immobilières, hébergement et restauration etc...) ; de même que parmi ces établissements spécialisés dans les services on peut compter 64 % qui sont consacrés au seul commerce de détail.

Il faut également dire, puisqu'on se réfère toujours à la comparaison avec le niveau national en vue de saisir le poids de la région qui nous concerne, que celle-ci contient 12 % des établissements économiques recensés sur l'ensemble du Maroc. D'autres renseignements, telle que la comparaison des chiffres d'affaires réalisés séparément par ces établissements, aurait été d'une grande utilité pour notre appréciation, ce que nous ne pouvons malheureusement pas faire vu le manque d'information.

Mais nous pouvons constater cependant que sur les 3087 grandes entreprises industrielles de transformation existantes au Maroc en 1981 (d'après l'enquête du ministère du commerce et de l'industrie), 321 sont situées dans la région concernée, c'est à dire 10,4 % de l'ensemble de ces entreprises. Elles n'emploient cependant qu'un peu moins de 9 % de l'effectif total employé au niveau national, et n'ont distribué qu'environ 6 % des salaires répartis globalement. Nous n'entrerons pas dans les branches intéressées par ces industries, ce qui serait trop long, par contre nous devons dire quelques mots du complexe sidérurgique de Nador vu son envergure.

L'historique de ce complexe est très bien connue, et l'idée en était déjà née en 1959. Il a dû faire l'objet sous forme de complexe intégré classique, puis sous forme de four électrique ou de laminoir.

Et bien qu'il ait été relancé en 1974 par la création de la SONASID chargée de sa réalisation, il a été mis en veilleuse depuis, pour être finalement relancé en 1980, sous sa nouvelle version « laminoir ». Les raisons d'un tel choix sont expliquées par le dernier plan où, l'on peut lire que « compte tenu de la situation économique actuelle, la réalisation étalée du complexe en commençant par le laminoir a paru être la meilleure solution ».

La capacité de production devra atteindre 420.000 tonnes par an et, pourra être écoulée en entier sur le marché national.

3) Les secteurs sociaux

Il importe pour nous de voir également les efforts prodigués dans le domaine social. Une population ne doit pas tout simplement se nourrir, elle doit également s'épanouir, notamment en travaillant, en s'instruisant et pour tout celà être en bonne santé en premier lieu :

3.1. L'infrastructure sanitaire :

Notre but ici est de voir dans quelle mesure l'infrastructure installée peut-elle répondre aux besoins sanitaires de la population de la région. Le tableau ci-dessous trace la situation de ces équipements par province :

Province	Cliniques	Dispen-saires	Centres de Santé	Centres de Tuber-culose	Nombre de lits	Nombre de méde-cins	Nombre d'habi-tants par Centre	Nombre d'habi-tants par Dispen-saire
Tanger	3	18	6	1	615	107	72.704	24.234
Tétouan	1	35	10	1	1293	65	70.420	20.120
Chefchaouen	—	20	7	1	55	3	44.146	15.451
Al-Hoceima	—	25	6	1	349	16	51.883	12.452
Nador	—	34	6	1	317	33	98.875	17.448
Ensemble	4	132	35	5	2629	220	67.257	17.433

Ces chiffres peuvent prendre plus de signification si on les confrontait avec leurs homologues au niveau national dans le tableau ci-après :

	Nbre d'habitants / dispensaire	Nbre d'habitants / centre	Nbre d'habitants / médecin	Nbre habitants / lits
Région Rifaine	17.833	67.257	10.700	895
Niveau National	18.648	65.447	10.978	820

La région se trouve ainsi mieux lotie en dispensaires et en nombre de médecins par rapport à la moyenne nationale, ce qui n'est pas le cas pour les centres de santé et le nombre de lits. Mais ces moyennes cachent cependant des disparités importantes au niveau des provinces comme on peut le constater dans l'avant dernier tableau ; même Tanger est encore désavantagée par comparaison à la moyenne nationale pour certains équipements.

Certes les chiffres ci-dessus n'englobent pas les hôpitaux provinciaux qui sont au nombre de 4 à Tanger et de 3 à Tétouan ; mais le nombre de dispensaires et de centres de santé reste encore insuffisant par rapport toujours à la moyenne indiquée. Dans le tableau ci-dessous, nous avons indiqué le nombre de dispensaires, de centres de santé qu'il faut construire et, le nombre de médecins et de lits qu'il faut encore affecter aux provinces qui nous concernent, en vue d'être en concordance avec cette moyenne.

Province	Dispensaires	Centres de santé	Nbre de médecins	Nbre de lits
Tanger	5	1	—	—
Tétouan	3	1	—	—
Chefchaouen	—	—	25	322
Al Hoceima	—	—	12	31
Nador	—	3	21	406

Nous avons omis exprès de calculer le total de ce tableau, car il est en fait sans signification, dans la mesure où il s'agit parfois d'une mauvaise répartition intra-régionale plutôt que d'un manque proprement dit pour l'ensemble.

Ainsi, selon toujours notre base de comparaison, on peut constater que Tanger dispose d'un surplus de médecins, ou que Tétouan renferme un supplément de lits qui pouvaient être alloués à d'autres provinces de la région pour rétablir ne

serait ce qu'en partie l'équilibre.

Il faut cependant remarquer que la province de Chefchaouen et celle d'Al Hoceïma dans une moindre mesure, s'approchent des normes souhaitées dans le domaine de l'infrastructure sanitaire et, qui sont de 45.000 habitants par centre de santé et de 15.000 habitants par centre de santé et de 15.000 habitants par dispensaire, ce qui est loin d'être le cas pour les autres provinces.

3.2. **L'analphabétisme et l'instruction :**

Sur les 1,6 million environ de personnes âgées de 10 ans et plus que compte la région étudiée, environ 1,1 million restent analphabètes ; le taux d'analphabétisme ainsi dégagé atteint 67 % pour l'ensemble de la zone ; taux qui se différencie comme d'habitude entre les 2 sexes, car s'il dépasse légèrement 50 % pour les hommes, il s'élève par contre jusqu'à 83 % pour les femmes.

COMPARAISON DU TAUX D'ANALPHABETISME DE LA POPULATION ETUDIEE, AVEC CELUI DE L'ENSEMBLE DE LA POPULATION

Sexe	Région du Rif	Ensemble du Maroc
Masculin	50,7 %	51
Féminin	82,6 %	78
Ensemble	67,1 %	65

Le niveau d'analphabétisme est ainsi supérieur à ceux dégagé au niveau national, pour les 2 sexes ; avec un écart non négligeable pour les femmes. Ces taux se différencient également par province, et varient de 53,5 % pour les 2 sexes à Tanger à 77 % pour Chefchaouen comme on peut le voir dans le tableau ci-dessous :

Taux d'analphabétisme par province.

Province	Masculin %	Féminin %	Ensemble %
Tanger	37,3	69,9	53,5
Tétouan	48,8	77,9	63,4
Chefchaouen	59,6	94,2	77,2
Al Hoceïma	59,6	90,9	76,0
Nador	55,1	87,1	72,2
Ensemble	50,7	82,6	67,1

Par ailleurs, et parmi les personnes non scolarisés au moment du recensement, environ 86 % n'ont jamais suivi de cycle scolaire, là également la proportion pour les femmes atteint presque la totalité avec 94 %. Ces proportions varient aussi par province comme on peut le noter ci-dessous :

La proportion la plus faible est enregistrée à Al Hoceïma, ce qui risque d'être inattendu vu le prestige « psychologique » dont pouvait jouir les provinces de Tanger et de Tétouan à ce sujet. Toujours est-il, que ces indices et ceux qui les précèdent démontrent que la région a hérité d'une situation non satisfaisante dans le domaine de l'instruction. Les efforts faits l'ont été depuis l'indépendance, ce qui ne peut évidemment par tempérer l'analphabétisme chez les anciennes générations non concernées par ces efforts. Actuellement la population scolarisée dans la région représente 10,6 % des scolarisés dans l'enseignement primaire pour

PROPORTION DES PERSONNES NON SCOLARISEES N'AYANT SUIVI AUCUN CYCLE D'ENSEIGNEMENT

Province	Masculin	Féminin	Ensemble
Tanger	70,0	89,7	80,6
Tétouan	77,8	93,1	86,0
Chefchaouen	81,1	98,5	90,5
Al Hoceïma	59,6	91	76,2
Nador	82,3	95,3	89,5
Ensemble	75,9	93,7	85,6

l'ensemble du Maroc, ce qui s'approche du pourcentage de la population de la région dans l'ensemble de la population ; nous voulons dire en celà que la région reçoit ainsi sa part dans les efforts faits pour l'enseignement au niveau national. L'instruction s'étend également aux filles quoique celles-ci ne dépassent pas encore les 37 % de l'ensemble des scolarisés dans le primaire. Mais ce pourcentage est également, équivalent à celui enregistré au niveau national ; un certain degré d'ouverture des mentalités s'amorce donc et, est même relativement avancé chez la population rifaine qui dans le passé, considérait comme inutile, et même parfois dégradant d'envoyer les jeunes filles à l'école. Le pourcentage ci-dessus est bien sûr gonflé par la part des provinces de Tanger et de Tétouan plus avancées dans le domaine, et où le pourcentage des filles scolarisées atteint 42 % ; mais même si l'on écartait ces 2 provinces, la proportion s'élèverait encore à 31 % soit un peu moins d'un tiers. Il faut noter pour l'enseignement primaire enfin, que la région rifaine renferme 11 % des écoles primaires existantes à l'échelle nationale.

Pour l'enseignement secondaire, la part des scolarisés dans la région par rapport à l'ensemble du Maroc est un peu moins élevé que pour le primaire. Elle s'élève à 8,4 % avec une proportion de filles également de 36 %. Le nombre des établissements secondaires de la région représente enfin un pourcentage de 9,8 % du nombre total des établissements correspondant à cet enseignement au niveau national.

3.3 **La population active :**

La population active de la région s'élève à quelques 693.000 personnes dont 143.000 femmes environ ; ce qui donne un taux d'activité global de 29,5 % ; ceci est équivalent à ce qui est enregistré au niveau national ; la répartition entre les 2 sexes se fait également en proportion de la même façon comme le montre le tableau suivant :

Comparaison des taux d'activité de la population rifaine avec ceux de l'ensemble de la population.

Sexe	Région du Rif	Ensemble du Maroc
Masculin	47,5	47,9
Féminin	12,0	11,6
Ensemble	29,5	29,6

Ce sont là des résultats qui risquent d'étonner dans la mesure où l'on a souvent l'intuition que la région souffre démesurément dans le domaine de l'emploi par rapport à l'ensemble du Maroc.

Le taux d'activité atteint son minimum à Nador avec 22,4 % du fait surtout d'un taux faible pour les femmes qui n'enregistre qu'un niveau très bas de 2,4 %. Il faut dire pour cette province que 165.000 femmes ont été recensées comme femmes au foyer et qui sont donc inactives au sens du recensement, si on leur ajoutait les 130.000 filles de moins de 15 ans, donc n'ayant pas encore atteint l'âge d'activité, l'on arrive déjà à une proportion de 96 % de l'effectif féminin total de la province.

Dans tous les cas, le taux d'activité féminin ne dépasse guère un maximum de 24 % niveau enregistré à Chefchaouen ; le niveau est bien en deça pour les 3 autres provinces, et tourne autour de 12 à 14 %.

Le secteur « agricole, élevage, forêts et pêche »

occupe la 1re priorité dans l'emploi pour toutes les provinces en dehors de celle de Tanger où ce secteur est distancé par celui de l' « industrie et l'artisanat ».

Dans le tableau ci-dessous, nous avons noté les branches d'activité par ordre de priorité dans l'emploi de façon à dépasser les 50 % de la population active de la province.

BRANCHES D'ACTIVITE DONT LA SOMME DES EMPLOIS DEPASSE LES 50 % DE LA POPULATION ACTIVE

Tanger	Industrie-artisanat (22,9 %) + agriculture (16,8) + commerce (11,5)
Tétouan	Agriculture (44,8) + Industrie artisanat (13,6)
Chefchaouen	Agriculture (77,6)
Al Hoceïma	Agriculture (62,6)
Nador	Agriculture (31,9) + B.T.P. (13,5) + commerce (11,5)

Les chiffres qui sont entre parenthèse représentent la proportion de la population active de la province qui s'occupe dans la branche indiquée. L'on remarque ainsi une forte concentration de la population active dans l'agriculture pour Chefchaouen et Al Hoceïma, pendant que cette population est légèrement mieux répartie pour les autres provinces.

Quel que soit donc le secteur considéré, l'effort de développement dans la zone rifaine est manifeste. Il faut rappeler enfin que les incitations de l'Etat pour les initiatives privées n'est pas de même à négliger. Le code des investissements industriels place les provinces concernées par cette étude dans la zone IV qui bénéficie d'avantages substantiels pour les installations industrielles.

Il importe donc que les promoteurs industriels privés autochtones, prennent conscience de ces dispositions, afin qu'ils puissent joindre leurs efforts à ceux de l'Etat, en vue d'assurer un développement auto-entretenu à cette région qui, nous l'avons vu, est en train de sortir progressivement de sa léthargie.

LE FRANC MAROCAIN, HISTOIRE D'UNE MONNAIE DISPARUE [1]

par

Mohamed Larbi BEN OTMANE

Enseignant - chercheur à la Faculté de Droit de Rabat

La disparition veut dire à la fois cesser d'exister et n'être plus visible. En tant que signe monétaire, créé par le régime du Protectorat, le franc marocain, bien qu'il ait cessé d'exister légalement dès 1960, ne demeura pas moins visible jusqu'à ces tous derniers temps [2]. Cette donnée justifie qu'on en parle encore. Elle n'est pourtant pas la seule.

En effet, cette monnaie n'est pas intéressante à connaître uniquement sous cet angle. Son histoire révèle toute une série d'originalités dont grand nombre n'ont rien perdu de leur actualité. Des concepts comme l'indépendance ou la souveraineté économique se précisent mieux au Maroc, à la lumière de la connaissance historique de cette monnaie. Les épisodes de cette histoire peuvent être rapportés au vécu économique, financier et politique actuel de notre pays, particulièrement du point de vue de la souveraineté monétaire et des coups de boutoir qu'elle enregistre sous les directives du F.M.I et autres organismes financiers qui imposent entre autres, des dévaluations inconsidérées du dirham.

L'histoire de cette monnaie disparue éclaire aussi comme il sera relaté, certaines visées étrangères sur le Maroc.

Pour parvenir à ces différents éclairages du présent par le recours au passé, il est utile de rappeler d'abord la signification que recouvre depuis toujours le pouvoir d'émettre et de frapper monnaie.

Depuis la plus haute antiquité, l'émission monétaire est fondée, dans les systèmes politiquement organisés, sur l'exercice du pouvoir souverain. Même quand le monnayage se présentait comme une industrie privée, il demeurait, en principe, sous la surveillance du pouvoir central. La frappe de monnaie lui échappait uniquement quand celui-ci s'affaiblissait, de sorte que l'histoire de la concentration et du démantèlement du pouvoir monétaire a suivi celle, plus générale, du pouvoir central [3].

Le monopole du pouvoir central sur le système monétaire interne a été, sur la base de ce fondement, admis quasi unanimement par les lois et les constitutions [4].

Il en résulta que la définition juridique de la monnaie ayant pouvoir libératoire, doit faire apparaître que celle-ci est émise, créée ou autorisée par l'Etat concerné et qu'elle ne doit circuler que sur le territoire dépendant de l'autorité émettrice. Cette évolution dans le sens de la territorialité de la monnaie n'allait pas se démentir car il est toujours acquis que passée la frontière, une monnaie nationale est sans valeur puisqu'elle ne saurait être directement utilisée, à moins d'être convertie en monnaie locale.

Pour qu'il fût ainsi au Maroc à la veille de l'avènement du Protectorat qui allait créer cette nouvelle monnaie appelée franc marocain, un certain nombre de conditions devaient être réunies : tout d'abord que le pouvoir central soit assez fort pour défendre sa propre monnaie et que celle-ci soit ensuite crédible.

I) LA GESTATION

Sous la pression des financiers étrangers qui sapaient le pouvoir local, aucune de ces conditions n'existaient. Leurs ambitions étaient en ce domaine de se substituer à ce pouvoir et en l'occurrence, de lui arracher le privilège de l'émission [5]. De fait, les interventions des banquiers et financiers allaient faire perdre au Maroc sa souveraineté monétaire avant même la signature du Traité du Protectorat de 1912 [6].

Ainsi, dès la seconde moitié du XIXe siècle, correspondant aux premières implantations des banques étrangères sur le territoire national, aux visées du pouvoir financier européen et aux désordres politiques internes, le système monétaire marocain connut des perturbations qui l'ont gravement désorganisé et cela malgré certaines tentatives de réformes.

La première fut entreprise en 1881 [7]. Elle mit fin au système jusqu'alors basé sur la métrologie et la doctrine islamique [8]. La réforme retenue s'inspirait du modèle espagnol des douros (rials) et instituait une nouvelle monnaie, le douro hassani (ou rial) divisé en 5 pesetas, prises comme monnaie de compte.

Cette tentative ne put résister longtemps ni aux événements internes ni aux interventions étrangères. Copié sur un système européen, la nouvelle monnaie fut assimilée au douro espagnol. Les utilisateurs lui donnèrent une valeur égale à celui-ci, bien que son poids ait été supérieur. De même, les frappes effectuées jusqu'en 1886 dans les capitales européennes, ajoutées aux frappes précédentes excédaient les besoins du pays. Il s'en suivit une grave dépréciation.

La frappe décidée en 1901 par Moulay Abdel-Aziz, sous l'appellation de la monnaie azizi ou rial azizi ne connut pas un meilleur sort. En effet, les mêmes causes s'étant aggravées, la monnaie espagnole circulait librement et de plus en plus, était préférée à la monnaie sultanienne. D'ailleurs, les conventions de 1881 et 1886 lui reconnaissaient une circulation officielle. Plus, la monnaie française, suite à l'installation de la France en Algérie, suivait dans le même sens. De la sorte, la dépréciation de la monnaie hassanie a pu être estimée à 2 % en 1892 et à 37 % en 1902.

Les milieux d'affaires, solidement installés en ce début du siècle, subissaient les effets de cette dépréciation et des fluctuations de la monnaie marocaine. Ils tirèrent donc la conclusion selon laquelle, une réforme monétaire interne ne pouvait constituer une solution viable pour leurs intérêts. Autrement dit, la souveraineté monétaire du Maroc se trouvait contestée par l'étranger. Les puissances réunies à Algésiras allaient concrétiser les ambitions de ces milieux qui réclamaient la création d'une Banque d'Etat, à caractère privé et bénéficiant du privilège de l'émission [9].

Ce privilège fut donc reconnu à la Banque d'Etat du Maroc dès sa création et fut utilisé pour la première fois en 1910 [10]. Les premiers billets fabriqués portaient sur 20 rials pour un montant de 10.600.000. Leur utilisation demeura, cependant, restreinte puisqu'en 1914, à peine 40 % étaient utilisés. Plusieurs raisons expliquent cette faible circulation.

- les billets étaient d'un montant nominal élevé ;
- la population locale et étrangère s'en détournait au profit de la monnaie métallique et des monnaies étrangères.

A ce propos, il convient de rappeler que la France avant et au début du Protectorat, favorisa grandement ce comportement des populations en payant ses troupes d'occupation en monnaie française et en introduisant, malgré sa forte participation à la Banque d'Etat du Maroc, des billets émis par la Banque d'Algrrie. En effet, à peine le Protectorat installé, la monnaie française fut adoptée comme monnaie officielle, concurremment avec la monnaie marocaine. Il s'agissait des billets émis par la Banque d'Algérie qui dès 1912 installait une filiale au Maroc [11].

La situation monétaire au Maroc, déjà confuse à la suite de l'introduction de ces billets émis par une autorité monétaire étrangère, devait par la suite s'aggraver notamment aux débuts de la Première Guerre Mondiale. Au début de ce conflit, la population se rua vers les établissements bancaires pour parer à ce mouvement, un dahir du 5 août 1914 [12] donna cours légal et force libératoire aux billets de la Banque de France et de la Banque d'Algérie. Il punissait d'amende et d'emprisonnement les contrevenants qui exigeaient le change. Cette mesure était présentée comme la solution au problème posé par l'impopularité de la monnaie émise par la Banque d'Etat du Maroc.

En fait, il n'en était rien. L'explication occultée résidait dans le ressaisissement relatif de l'économie marocaine, en raison de l'augmentation des exportations vers la France en guerre. De ce fait, le franc français subit un échange défavorable par rapport à la monnaie marocaine. Le Protectorat ne pouvait accepter que le hassani prime sur le franc. Il fut alors décidé en 1917, pour redresser la position de ce dernier, que le hassani soit cédé à 100 % alors qu'il valait 118 % à Tanger et 118 % à

124 % sur le marché privé [13]. Cette décision qui avait pour but d'établir la parité entre la monnaie française et le hassani fut prise par une simple note de la Direction des Finances et non par arrêté ou dahir [14].

Cette décision certainement illégale, compte tenu des dispositions du Traité du Protectorat et du Traité d'Algésiras dont la France continuait de se réclamer à l'époque, annonçait déjà la démonétisation du hassani.

Ce régime de la parité allait durer deux ans au cours desquels la crise du franc français ne pouvait continuer d'être masquée. Le hassani en fin de compte finit par primer malgré les mesures prises. La Banque d'Etat du Maroc se trouva alors en difficulté pour satisfaire les demandes en numéraires. Des incidents réprimés par la force, éclatèrent dans les villes où la Banque d'Etat du Maroc refusait d'échanger le franc déprécié contre le hassani. Ils placèrent les autorités du Protectorat devant deux possibilités : soit s'en tenir à leurs décisions illégales et provoquer à la fois la thésaurisation des espèces métalliques hassani et des incidents dont s'en seraient ressentis notamment les intérêts qu'ils étaient censés protéger ; soit libérer le marché de change monétaire, décision équivalant à un désavœu de soi-même, diffifile à prendre par les représentants d'une puissance supposée apporter l'ordre et l'organisation. Le désavœu partiel fut préféré aux risques d'incidents auxquels participaient les colons dans un Maroc non encore complètement « pacifié ». La liberté a dû alors être rendue au hassani, mais elle fut assortie d'un certain nombre de mesures officialisant en même temps la circulation des billets de la Banque de France et de la Banque d'Algérie.

Ainsi, il a été décidé :

— que la Banque d'Etat du Maroc fixe en accord avec la Direction Générale des Finances les cours à pratiquer ;

— que les municipalités fixent les prix sur les marchés et les mercuriales en francs ;

— que des coupures de 0,25, 0,50 I et 2 soient émises ;

— que les comptables publics ne puissent payer autrement qu'en francs ;

— et que la supression des envois de hassani à Tanger et en zone Nord soit absolue.

L'effet de ces mesures fut médiocre. Dès la rupture de la parité, le hassani fut côté à 52,50 pour 100 francs. Il se produisit alors une ruée vers les Banques dont on a dû assurer la garde militairement. Sur les chantiers, par exemple, les ouvriers exigeaient de n'être payés qu'en hassani. Au niveau politique, cette méfiance risquait de se transformer en agitation, car déjà le remplacement du Résident et la dissolution de la Banque d'Etat du Maroc étaient réclamés par une partie du colonat. Devant les proportions que prenait l'affaire, une enquête fut décidée pour déterminer les causes de cette situation défavorable aux intérêts financiers français possesseurs de capitaux en francs et pour doter le Protectorat d'un système monétaire stable.

Deux thèses s'affrontaient : celle de la colonie française influencée par la Banque d'Algérie et les autres milieux bancaires dispensateurs de crédits, favorables à la dualité monétaire et celle de la banque d'Etat du Maroc qui préconisait la création d'une monnaie nouvelle [15]. Curieusement, personne ne pensait au maintien ou au renforcement du hassani en tant que monnaie marocaine. Il est vrai que cette monnaie était une création indigène mais surtout, en bonne partie détenue par des marocains. Aussi, comme on devait s'y attendre, la thèse des banquiers prévalut. Elle fut consacrée par le dahir du 19 mars 1920 [16]. Les arguments développés dans l'exposé des motifs de ce texte étaient pour le moins spécieux. Il était énoncé :

— que pour le bon ordre et la facilité des transactions, il faut suspendre l'emploi des monnaies d'argent comme instrument monétaire ;

— faute de quoi, ces monnaies risqueraient d'être exportées au détriment de la richesse publique ;

— le retrait de la circulation de ces monnaies, en attendant le rétablissement d'un régime normal (sic) ;

— la monnaie adoptée pour toutes les transactions est le franc, non seulement « en raison des hautes garanties qu'il présente », mais aussi parce qu'il est désormais la monnaie des comptes publics ;

— enfin, la décision de retirer la monnaie métallique locale au moyen des billets de la Banque de France et de la Banque d'Algérie.

Ce dahir annonçait donc, au détriment de la monnaie locale, la cessation de la valeur légale et libératoire des monnaies antérieurement frappées sous l'autorité de la souveraineté du Sultan. Celles-ci devaient, en conséquence, faire l'objet d'un rachat payable au gré de l'Etat, en billets de la Banque de France ou de la Banque d'Algérie. De même, les contrats conclus en hassani et venant à échéance pendant ou après la période de sa démonétisation, seraient réglés en francs aux taux fixés [17].

Au lendemain de cette démonétisation, la circulation se fit donc uniquement en billets émis par la Banque de France et par l'Institut d'émis-

sion algérien et pour l'appoint, en coupures divisionnaires du Protectorat qui n'ont force libératoire qu'à hauteur de 20 francs.

II) L'ESSOR ET LA DISPARITION

Sous la pression des détenteurs de parts de la Banque d'Etat du Maroc, il sera cependant très rapidement mis fin à cette situation. En effet, le 21 juin 1920, soit deux mois après, un dahir porta création des billets de banque libellés en *franc marocain* et émis par celle-ci en vertu de son privilège [18]. Ces billets furent crées sur la base de la parité avec les billets français et algériens.

Mais, cette décision contredisait ouvertement les intérêts de la Banque d'Algérie. Aussi, ne l'accepta-t-elle pas facilement. Mieux, elle essaya même de s'imposer de fait aux prérogatives de la Banque d'Etat du Maroc.

En effet, les maîtres de la Banque d'Algérie, refusaient cette situation entraînant le retrait de leurs billets ou du moins qui ne pouvaient continuer de circuler, à titre provisoire, que jusqu'en mars 1921 [19]. Ils persistèrent à introduire ces billets en grande masse et à les faire accepter par les guichets de leurs filiales installées au Maroc [20] en violation manifeste de la nouvelle réglementation monétaire locale. Ainsi, en 1923, 33 % des billets circulant au Maroc étaient émis par cette Banque et 47 % en 1924 [21].

Pour mettre fin à cet état de chose, un dahir du 6 janvier 1925 soumit à autorisation préalable toute importation de billets n'ayant pas cours légal, supérieure à 25.000 francs. La Banque d'Etat du Maroc fut chargée de collecter et de réexpédier ces billets vers leur lieu d'origine alors que les autorités publiques s'étaient vues redonnaître la prérogative d'en surveiller l'entrée.

Cette décision prise, le franc marocain émis par la Banque d'Etat, allait-il désormais circuler à l'exclusion de toute autre monnaie ?

En réalité, et du fait du partage du pays en trois ex-zones d'influence, le monopole de la Banque d'Etat subissait les contrecoups soit des traités conclus avant l'Acte d'Algésiras soit des particularités du Statut de l'ex-zone internationale de Tanger.

Ainsi, dans cette ville, le franc marocain circulait concurremment avec la péséta espagnole, en application de la convention de Paris du 18 décembre 1923, modifiée par le Protocole du 25 juillet 1928. De même, en vertu de l'artilce 37 de l'Acte d'Algésiras, la monnaie espagnole devait continuer de circuler avec force libératoire, dans l'ex-zone Sud. En fait, sa circulation se limitait à l'ex-zone Nord, aux régions qui lui étaient limitrophes et bien entendu à Tanger.

Cette situation persista jusqu'au début de 1958, date à laquelle fut décidé le retrait de la péséta de l'ex-zone Nord et son remplacement par le franc émis par la Banque d'Etat. Cette décision sera suivie par son retrait également de Tanger en 1959, date à laquelle le dahir du 17 octobre 1959 institua *le dirham* comme nouvelle « unité monétaire du Royaume » [22]. Sur cette base, le dirham remplacera également plus tard la péséta successivement à Sidi Ifni et au Sahara.

Ce dernier dahir constituait l'étape logique qui devait succéder à celles relatives au retrait de la péséta. En effet, si la décision de retrait de la monnaie espagnole s'expliquait par la volonté de parfaire l'unification du pays, l'institution d'une nouvelle unité monétaire nationale consacrait à l'époque la volonté d'indépendance au plan financier, monétaire et politique.

Car, même si le franc marocain était émis par la Banque d'Etat du Maroc, organisme considéré de nationalité marocaine, en réalité, il n'avait moins pas les caractères d'une monnaie « satellite » ou « mineure » [23]. Juridiquement et surtout économiquement, il fallait le détacher du franc français. L'occasion pour ce qui fut appelé le « décrochage » a été donnée lorsque le Gouvernement français procéda, en date du 27 décembre 1958, à la dévaluation de sa monnaie. Le Gouvernement marocain estimant cette mesure inopportune et contraire aux intérêts du pays, décida le 29 du même mois le maintien de l'ancien taux de conversion de la monnaie locale à hauteur de 1175 francs français pour 1000 francs marocains [24]. L'événement fut considéré « comme le symbole de la naissance » (disons plutôt de la re-naissance ». [25]. La France réagit en suspendant le « compte d'opérations ». Ce compte était institué par convention entre le Trésor français et la Banque d'Etat du Maroc. Le Maroc y déposait ses avoirs extérieurs et en contrepartie, il recevait des franc français ou d'autres devises pout faire face notamment, aux besoins de son commerce extérieur.

C'est donc suite à ce long processus que le Maroc a pu recouvrer sa souveraineté monétaire, processus au terme duquel le dirham, nouvelle monnaie marocaine fut constituée pour remplacer ce franc marocain aux connotations apparemment révolues. Pourtant, ce franc n'appartient pas tout à fait à l'histoire. Il cessa certes d'exister légalement dès 1960. Il ne fut pas moins visible jusqu'à ces derniers temps. Les enseignements que l'on peut tirer de son expérience restent encore instructifs. Hier des puissances coloniales, des dévaluations imposées de l'extérieur ; aujourd'hui le F.M.I et autres, des dévaluations du dirham dictées toujours de l'extérieur... Impérialismes d'hier, impérialisme d'aujourd'hui...

NOTES

1) Certains aspects de cette étude ont été abordés, dans une autre optique, par l'auteur dans son ouvrage sur « *La profession bancaire au Maroc* », Ed. Laporte, 1985 et dans un article portant sur « *25 ans de droit bancaire et monétaire* », Revue jurid. polit. et éco. du Maroc, n° 10, 1981, p. 107 et s.

2) Les délais d'échange des billets et des pièces métalliques émis par la Banque d'Etat du Maroc et libellés en franc marocain retirés de la circulation, ont été prorogés jusqu'au 1er *juillet* 1985, cf. décrets du 13 mai 1985. Egalement, en ce sens, voir communiqué de la Banque du Maroc.

3) D. *Carreau:* Souveraineté et coopération monétaire internationale, Cujas, p. 55 et s.

4) A titre d'exemple, « La fabrication des monnaies est une propriété qui appartient au souverain ». Décret français du 3 septembre 1792.

5) Sur cette époque, voir *Ch. A. Julien:* Le Maroc face aux impérialismes, Ed. Jeune Afrique, 1978, *A. Laroui:* Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912), Ed. Maspéro; *J.L. Miège: Le Maroc et l'Europe*, T. III, P.U.F; *J. Bouvier* et autres: *L'Impérialisme français d'avant* 1914, Ed. Mouton, 1976; *A. Ayache:* Le Maroc, bilan d'une colonisation, Ed. Sociales, 1956, le même, en arabe, Dar Al Khattabi, 1965 p. 60 à 90.

6) *M.L. Ben Othmane:* Emprunts extérieurs et souveraineté nationale du Maroc pré-colonial, cette revue, n° 6, p. 8 et s.

7) Sur le système monétaire avant cette date, voir *J.L. Miège:* Le Maroc et l'Europe, T. III, ch. III, op. cit; *A. Laroui:* les origines... p. 47, *A. Marty:* Le franc marocain, monnaie satellite, L.G.D.J. 1951.

8) Cette métrologie arabe remonte à Abdel Malek Ibn Marouan (Dynastie Omméyade) et était fondée sur le bi-métallisme: or (dinar) et argent (dirham); cf notamment « Histoire économique du Moyen Orient », traduction arabe des conclusions du Colloque de Londres de 1967 sur « The studies in the Economic History of the Middle East », Bagdad, 1980.

9) En fait, cette réclamation était devenue insistante dès l'emprunt extérieur de 1914.

10) Ce privilège était valable jusqu'en 1946 c'est-à-dire quarante ans après la constitution de la Banque, ce qui correspondait à la durée pour laquelle elle a été initialement créée. Ce droit d'émission a été toutefois prorogé pour vingt années supplémentaires par dahir du 26 mai 1946. Il faut rappeler que cette prorogation a été vivement critiquée, à l'époque, par les milieux nationalistes marocains.

11) *F. Nataf:* Le Crédit et la Banque au Maroc, Paris, 1929.

12) B.O. n° 93 du 7 août 1914.

13) Il ne fait pas de doute que cette décision équivalait à une dévaluation dont l'effet précis était d'opérer par la dépréciation du hassani, « un transfert de richesses d'une classe à une autre ». Cf. *Carbonnier:* Droit civil: les biens et obligations, Thémis, 1962 p. 10, au sujet des décisions autoritaires de ce genre.

14) B.O. du 15 octobre 1917 (décision du 8 octobre 1917).

15) *A. Marty:* op. cit, p. 81.

16) B.O. du 16 mars 1920.

17) Sur les problèmes juridiques susceptibles d'être soulevés à ce sujet, cf. *Carbonnier:* op. cit, p. 10 et s., également *Carreau:* op. cit, p. 46 et 66.

18) B.O. du 26 juin 1920.

19) Artilce 4 du dahir 21 juin 1920, un arrêté viziriel du 4 mars 1921 en interdisait la circulation définitivement.

20) Il s'agissait de la Banque algéro-tunisienne.

21) F. Nataf: op. cit, p. 63.

22) B.O. du 19 octobre 1959, p. 1764: Article 1er « A compter du 19 octobre, l'unité monétaire du royaume est le dirham ».

23) *A. Marty:* op. cit.

24) La presse spécialisée de l'époque estima que les « autorités marocaines avaient saisi cette occasion pour supprimer la parité avec le franc français qui faisait dépendre l'économie et les finances marocaines de la politique française forcément orientée en fonction des impératifs propres à la France: La vie économique, Edition marocaine du 2 février 1959.

25) F. Ouallalou: Economie politique, Tome II, p. 483 (en arabe).

Revue
DAR AL-NIABA

Etudes d'Histoire Marocaine

Sommaire

Revue trimestrielle
3ème année : N° 11
Eté 1986

Prix : 15 DH